جامعة يحي فارس – المدية-
كلية العلوم الإقتصا دية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحا سبة

الموضـــوع :

فعالية ا ستخدام و سائل الدفع الحديثـــة في تطويـر التجـــارة الالـــكترونيـــة
دراسـة حـــالة

مذكرة تخرج لنيل شها دة الما ستر في العلوم الاقتصا دية
تخصص : مـــاليـــة و بنـــوك

من إعـــدا د الطالـبة :
حكيـمة شبيـــرة

تحت إ شراف الدكتور :
الميسوم بو شنـافة

السنـة الجـامعيـة : 2021 / 2022

الإهداء

إلى منبع الحنان و حضن الأمان .. إلى القلب الصافي التي سهرت من أجلي الليالي وكابدت الأحزان.. إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها.. إلى أمي الحبيبة حفظها الله.

إلى من سعى و شقى لأنعم بالراحة والهناء.. الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح.. إلى عزتي و شموخي.. أبي الغالي رعاه الله.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكره فؤادي.. أختي وإخوتي و زوجاتهم و أولادهم : سجود، محمد ، ياسمين ، أماني ، جوري ، بلال .

إلى أسمى معاني القرابة و المودة إلى عمتي ، و روح عمي الطاهرة و أخوالي و خالاتي و أولادهم .

إلى كل زملائي و زميلاتي في الحياة و العمل و الدراسة .

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

أهدي ثمرة جهدي المتواضع



شكر وتقدير

قال الله عز وجل في محكم تنزيله

(قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم..)

الأية 32 من سورة البقرة

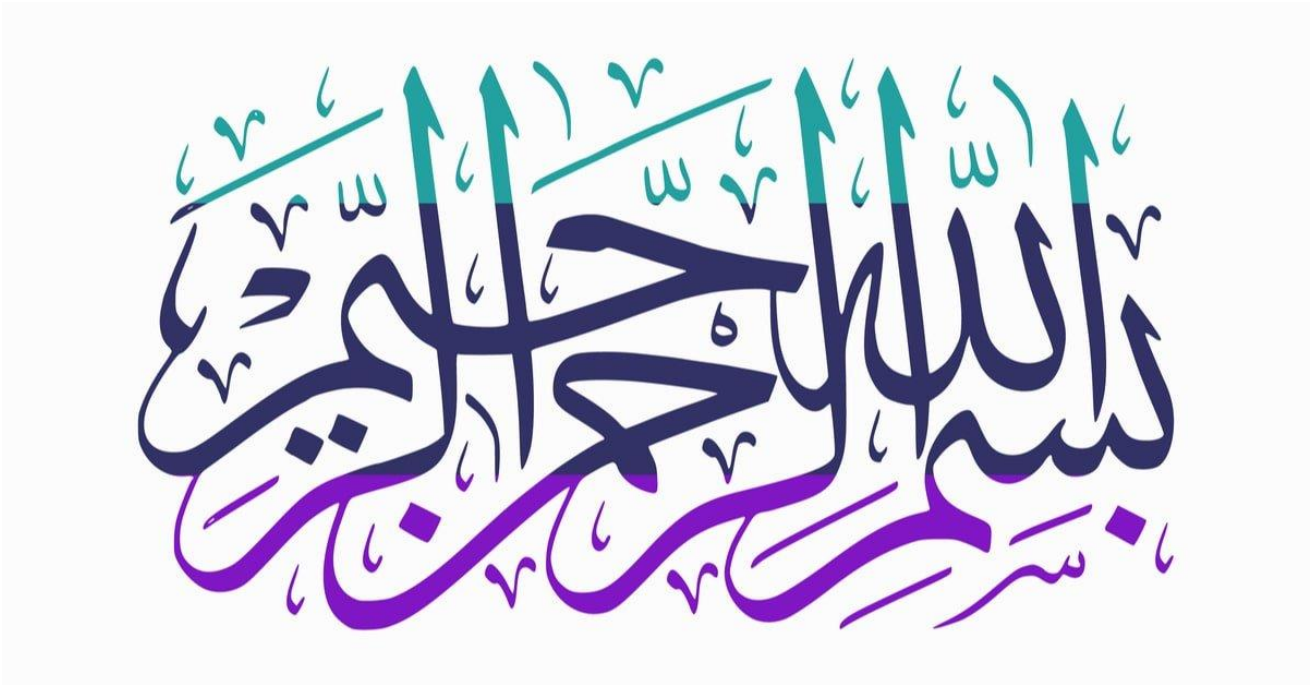
الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم... وميزنا بالعقل الذي يسر طريقنا .. الحمد لله الذي أعطانا من موجبات رحمته والإرا دة و العزيمة على إتمام عملنا هذا .

نحمدك يا رب حمدا يليق بمقامك وجلالك العظيم فالحمد كله لك والثنا ء كله عليك

ومن باب الجميل و من منطلق قول الر سول صلى الله عليه و سلم { مَن لَا يَشكر الله لا يشكر الناس } نتقدم بجزيل الشكر والتقدير و العرفان إلى من لم تبخل علينا بنصائحها القيمة وار شا داتها الوجيهة إلى الأ ستا ذة المحترمة " نسيمة بن يحي"

ونتقدم بجزيل الشكر للأ ستا ذ المشرف " الميسوم بو شنافة " الذي ساعدنا بتوجيهاته وكان لنا نبراس نور و خير.

إلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد لإنجاز هذاالعمل .


بسم الله الرحمن الرحيم

يعتبر نظام ووسائل الدفع لأي اقتصاد مؤشرا عن مدى سيره وعمله، وهو ما جعل البنوك في مختلف دول العالم تدرك بأن لتطوير وتحديث وسائل الدفع أولوية، وهذا لأن وسائل الدفع التقليدية لم تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات والصفقات، ولقد سمح التطور التكنولوجي يخلق وسائل دفع الكترونية غير مكلفة ومجردة ماديا، وكانت نتيجة لتراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية بالإضافة لعدة عوامل أخرى كظهور التجارة الالكترونية وتوسع العمليات المصرفية التي تعتمد على شبكة الانترنت، فظهور هذه الوسائل سهل على الزبون وحتى المصرفي جميع عمليات الدفع، وفي نفس الوقت اتضح أن العمل المتناسق لوسائل الدفع الالكترونية الحديثة النشأة، يتطلب تنظيما قانونيا ودرجة أمان عالية، حيث ظهرت عدو مشاكل مرتبطة بظهور وسائل الدفع الالكترونية كالجرائم الالكترونية وعمليات القرصنة .

في ظل ذلك، أدركت الجزائر ضرورة تحديث نظام الدفع، وإدخال وسائل الدفع الإلكترونية. وخلص هذا، الإدراك، تبني عدة مشاريع وذلك بداية بمشروع البطاقات البنكية للسحب والدفع، ثم نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة ونظام الدفع الشامل الذي يخص المبالغ الصغيرة، لكنها مع ذلك، للأسف لا زالت تسجل تأخرا في التنفيذ، بل يجب على الجزائر إجراء الكثير من الدراسات، من أجل الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة منها والسائرة في طريق النمو، من أجل تجنب المشاكل التي ستعرقل مشروع تحديث النظام وتطور التجارة الالكترونية .

الكلمات المفتاحية : وسائل الدفع التقليدية، التجارة الالكترونية ، الدفع الالكتروني،

Le système et les moyens de paiement de toute économie sont un indicateur de l'étendue de son fonctionnement et de son travail, c'est ce qui a fait prendre conscience aux banques de divers pays du monde que le développement et la modernisation des moyens de paiement est une priorité, et ce parce que les les méthodes de paiement ne sont plus efficaces à une époque qui exige une rapidité dans le traitement des transactions et des transactions, et le développement technologique a permis de créer des méthodes de paiement électroniques peu coûteuses et financièrement abstraites, et c'était le résultat de la baisse de l'efficacité des méthodes de paiement traditionnelles en plus de plusieurs autres facteurs tels que l'émergence du commerce électronique et l'expansion des opérations bancaires qui dépendent d'Internet. Pour les nouvelles méthodes de paiement électronique émergentes, cela nécessite une réglementation légale et un degré élevé de sécurité, car il y a eu des problèmes liés à l'émergence des moyens de paiement électroniques tels que les délits électroniques et les opérations de piratage.

À la lumière de cela, l'Algérie a réalisé la nécessité de moderniser le système de paiement et d'introduire des méthodes de paiement électroniques. Ceci a conclu, concrétisation, l'adoption de plusieurs projets, à commencer par le projet des cartes bancaires pour le

retrait et le paiement, puis le système de paiement immédiat pour les gros montants et le système de paiement global pour les petits montants, mais avec cela, malheureusement, il enregistre encore une retard dans la mise en œuvre, mais l'Algérie doit mener de nombreuses études afin de bénéficier des expériences des pays développés, y compris ceux en voie de croissance, afin d'éviter les problèmes qui entraveront le projet de modernisation du système et le développement du commerce électronique.

Mots clés : moyens de paiement traditionnels, commerce électronique, paiement électronique,

- فهرس المحتويات -

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وتقدير	
الإهـــــــداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الاشكـــــــال	
قائمة الجداول	
ملخـــــــــــص	
المقدمـــــــة العامـــــة	**أ–و**
الفصل الأول: **الإطار النظـــــري لوسائل الدفع الحديثة**	
تمهيد	**09**
المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع	**10**
المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع	**10**
المطلب الثاني: التطور التاريخي لوسائل الدفع	**11**
المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تطوير وسائل الدفع	**16**
المبحث الثاني: وسائل الدفع الحديثة الالكترونية	**19**
المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الحديثة وخصائصها	**20**

المطلب الثاني: أهمية وأنواع وسائل الدفع الحديثة	**23**
المطلب الثالث: آليات وطرق الدفع الحديثة	**31**
المبحث الثالث: العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الإلكترونية	**38**
المطلب الأول: الجرائـــــم الالكترونية	**38**
المطلب الثاني: جرائم البطاقات البنكية	**41**
المطلب الثالث: التحديات التي تفرزها وسائل الدفع	**43**
خلاصـــــــة الفصـــــل	**49**
الفصل الثاني **مفاهيم أساسية حول التجارة الالكترونية**	
تمهيـــــــــــــــد	**51**
المبحث الأول: مـــاهيـــة التجارة الالكترونية	**52**
المطلب الأول: التجارة الالكترونية المفهوم والنشأة	**52**
المطلب الثاني: خصائص وأهمية التجارة الالكترونية وأنواعها	**57**
المطلب الثالث: الفرق بين التجارة الالكترونية والتجارة التقليدية	**62**
المبحث الثاني: نتائج تطبيق التجارة الالكترونية	**64**
المطلب الأول: متطلبات تطبيق التجارة الالكترونية	**64**
المطلب الثاني: العوامل اللازمة لإنشاء التجارة الالكترونية	**67**
المطلب الثالث: آثار التجارة الالكترونية	**70**
المبحث الثالث: أمن التجارة الالكترونية	**76**
المطلب الأول: مفهوم أمن التجارة الالكترونية	**77**

المطلب الثاني: متطلبات أمن التجارة الالكترونية	**77**
المطلب الثالث: التهديدات الأمنية التي تواجه التجارة الالكترونية وأهم القوانين المنظمة لها	**78**
خلاصة الفصل	**88**
الفصل الثالث **تحليل تجربة الجزائر في تطوير وسائل الدفع لتنشيط التجارة الالكترونية**	
تمهيد	**90**
المبحث الأول: الدفع الالكتروني في الجزائر	**91**
المطلب الأول: مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر	**91**
المطلب الثاني: أجهزة وخدمات الدفع الالكتروني في الجزائر	**92**
المطلب الثالث: أنواع بطاقات الدفع الالكتروني في الجائر	**97**
المبحث الثاني: البيئة التشريعية للتجارة الالكترونية في ظل القانون 18-05	**99**
المطلب الأول: نظرة حول قانون التجارة الالكترونية 18-05	**99**
المطلب الثاني: التحديات الأساسية للتجارة الالكترونية في الجزائر في ظل قانون 18-05 وأهم شروطها	**102**
المطلب الثالث: مواقع التجارة الالكترونية وأهم المجهودات الجزائرية المحققة	**105**
المبحث الثالث: التجارب الرائدة في مجال الدفع الالكتروني لتطوير وسائل الدفع لتنشيط التجارة الالكترونية	**106**
المطلب الأول: التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية	**106**
المطلب الثاني: نمو التجارة الالكترونية على مستوى العالم	**110**

المطلب الثالث: التجارة الالكترونية في دول المغرب	**111**
خلاصة الفصل	**115**
خـــــــاتمـــة	**118**
قـــــــائمـــــــة المراجـــــــــع	**122**

قائمة الجداول:

الرقم	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
01	المقارنة بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية	63-64
02	تطور أجهزة الصرف البنكي خلال فترة 2019 حتى فيفري 2021	94
03	أهم مواقع التجارة الالكترونية في الجزائر الأكثر زيارة	105-106
04	الإيرادات الفعلية والمتوقعة من التجارة الإلكترونية: في المملكة من عام 2017م إلى 2024 م	108-109
05	يوضح حصة الفرد من استخدام التجارة الالكترونية لعدة دول	110

قائمة الأشكـــــــــــــال :

الرقم	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
01	أنواع البطاقات البنكية	25
02	صورة لنموذج عن بطاقة بنكية فيزا كارد	26
03	صورة لنموذج عن بطاقة بنكية ماستر كارد	27
04	صورة لنموذج بطاقة بنكية الأمريكان اكسبريس	27
05	صورة لنموذج بطاقة بنكية أمريكان اكسبريس ماسية	28
06	مكونات التجارة الالكترونية	55
07	طريقة الحصول على خدمة DAE و GAB	95
08	احصائيات التجارة الالكترونية	107

مقدمـــــــــة

لقد ساعد التطور المتسارع الذي يشهده العالم في مجال تكنولوجيا الاتصال في ظهور نمط جديد من الاقتصاد، حيث شهد عدة تطورات و تغيرات هامة في كيفية تعامل و تواصل المتعاملين الاقتصاديين، فبفضل هذه التكنولوجيا، انتقل العالم من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد الكتروني، حيث أن الابتكارات والاختراعات في مجال الاتصال ونقل المعلومات حولت العالم إلى قرية صغيرة يتواصل فيها الأشخاص بطريقة سريعة، فبفضل شبكة الإنترنت باعتبارها المكان الذي يلتقي فيه المنتجين والموزعين والبائعين وكذا أصحاب الخدمات المختلفة إذ تمكنهم هذه الوسيلة من ربح الوقت وتقليص المسافات الجغرافية.

وبفضل هذا التطور أصبحت المعاملات في مجال التجارة في عصرنا هذا تتم عبر الوسائط الالكترونية التي تعبر عن ممارسة تجارة جديدة تسمى بالتجارة الإلكترونية ونظرا لما تتطلبه هذه الأخيرة من سرعة وأمان في التعامل، فقد استفاد المتعاملين الاقتصاديين من هذه التكنولوجيات والتقنيات الحديثة التي وفرت لهم السرعة في التعامل والآمن .

وبما أن المجال المصرفي له علاقة بالاقتصاد والتجارة، فقد لجأت البنوك و المؤسسات المالية إلى استعمال التقنيات والوسائط الالكترونية و قامت بابتكار خدمات مصرفية مستحدثة تتمثل في وسائل ونظم دفع حديثة، حيث قامت هذه المؤسسات المالية بمختلف أنواعها بتسخير كل ما لديها من إمكانيات بشرية ومادية لتطوير هذه الوسائل من أجل تقديم خدمات ذات جودة عالية لزبائنها وعملائها.

ولمواجهة مختلف التحديات ، فقد استحدث البنوك والمؤسسات المالية عدة وسائل وأدوات جديدة متطورة الدفع، تسمح لعملائها بالقيام بعمليات الدفع والسحب بواسطة وسائل الدفع الالكترونية ، بحيث تتيح هذه التقنيات التعامل السريع وغير المكلف والذي قد يسهل عملية التجارة الالكترونية التي لا تتطلب لا الحضور الشخصي و لا النقود الورقية

و المعدنية ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ونظرا لأن التجارة العالمية أصبحت تتم في سوق إلكتروني يتواصل من خلاله البائعون والوسائط والمشترون، إذ تعرض فيه مختلف المنتجات والسلع والخدمات في صيغة افتراضية أو رقمية يدفع عليه الثمن بالنقود الالكترونية ، أصبحت النقود الالكترونية ، عنصرا جوهريا فيها والذي يطلق عنصر الثمن.

وبما أن عنصر الثمن أو الخدمة من بين الالتزامات الرئيسية و متلقي الخدمة، كان من واجب المؤسسات المالية والمصرفية الاهتمام به وإيجاد حلول تتماشى مع التطورات الحديثة، بنقله عن طريق الوسائط الالكترونية، أي إيجاد وتطوير وسائل دفع حديثة تمكنها من منافسة المؤسسات المالية الأخرى وهذا بتقديم خدمات مالية ذات نوعية لزبائنها و عملائها .

وإنّ المميزات العديدة التي يوفرها هذا النوع الحديث من المبادلات التجارية عبر الوسائط الالكترونية عزز من زيادة تبني مفهوم التجارة الالكترونية، حيث أصبح إدراك هذا النوع من التجارة ضرورة حتمية فرضت وجودها على جميع الدول دون استثناء لكن درجة تطورها مرهونة باستجابة العديد من الحكومات لهذا النمط من المبادلات حسب أوضاعها وخصوصياتها .

1-الإشكالية :

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي :ما مدى فاعلية استخدام وسائل الدفع الحديثة في تطوير التجارة الالكترونية؟

والإلمام بجميع النواحي التي تتضمنها هذه الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ بما تتميز وسائل الدفع الإلكتروني؟
- ✓ ما هي المزايا التي تحققها البنوك في استخدام وسائل الدفع الحديثة في تطوير التجارة الالكترونية؟
- ✓ هل التجارة الالكترونية ضرورة حتمية لمشروع اقتصادي واعد؟
- ✓ هل عصرنة نظام الدفع الحديث وتطوير التجارة مرتبط بثقافة المجتمع؟
- ✓ ما مدى تأثير وسائل الدفع على تنشيط التعامل التجاري؟
- ✓ ماذا يتطلب لنجاح وسائل الدفع الالكتروني ؟

2-فرضيات الدراسة:

- يتطلب نجاح وسائل الدفع الإلكتروني توفير بيئة قانونية و تشريعية واضحة و ملائمة تحمي كافة الأطراف المتعاملة بها؛

- تعد وسائل الدفع الالكترونية من أهم الوسائل المؤثرة على تنشيط و تفعيل التعامل التجاري الالكتروني؛

- وسائل الدفع الإلكترونية تختصر الوقت و تقلل التكاليف و تسمح بمعالجة كم هائل من المعاملات بسرعة و أقل جهد؛

- التجارة الالكترونية ضرورة حتمية لمشروع اقتصادي مستقبل واعد لاستيعاب الطاقات الشبابية؛

- تحديث و عصرنة نظام الدفع الحديث وتطوير التجارة الالكترونية مرتبط بثقافة ووعي المجتمع.

3-أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها في ما يلي:

- التعرف على أنواع وسائل الدفع الإلكترونية وخصائصها وآليات عملها؛
- الوقوف على مختلف الجرائم الالكترونية وكذا تأمين الدفع الالكتروني؛
- التعرف على ظاهرة حديثة انتشرت بسرعة في العالم بأسره، وهي التجارة الالكترونية ؛
- التعرف على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتبيين تأثيرها على المجال التجاري؛
- إيضاح الصورة المتعلقة بمكانة التجارة الإلكترونية في العالم و استعراض بعض المجهودات الخاصة بتأهيل المجتمعات لتصبح قادرة على التعامل مع التجارة الالكترونية ،وهذا بغية استخلاص العبر من التجارب الناجحة.

4-أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من واقع العصر الرقمي الذي انتشرت و تعددت في أنظمة الدفع الحديثة على مستوى العالم، فأصبح من المهم اختبار التقنيات و الوسائل و الأنظمة التي تحقق رضا العملاء وراحتهم ،والأهم في ذلك أن تساهم في تطور اقتصاد الدولة.

كما يستمد البحث أهميته من أهمية محصلة هذا التطور الذي سجل ظهور جرائم إلكترونية تتطلب مواجهة ومكافحة من نوع خاص مستمدة من طبيعة تلك الجرائم حديثة النشأة.

ضف إلى ذلك أهمية موضوع التجارة الالكترونية في العالم، أصبحت عاملا مؤثرا في نمو اقتصاديات الدول وتعزيز تجارتها الخارجية ،وقد غدت وسيلة هامة في زيادة المقدرة التنافسية من تسويق المنتجات و توفر المعلومات و الخدمات الفورية

للمتعاملين ،إضافة إلى تمكين المستهلك أين كان من الطلب الفوري للسلع والخدمات وذلك بفضل استخدام وسائل الدفع الحديثة، حيث اهتمت الدول المتقدمة وغيرها من الدول بتهيئة اقتصاداتها للتحول إلى اقتصاد رقمي من خلال تطبيق التجارة الالكترونية والعمل على الاستفادة القصوى منها.

5-أسباب اختيار الموضوع:

من المؤكد أن اختيارنا لهذا الموضوع له جملة من الأسباب التي دفعتنا إلى اختياره و دراسته نذكر منها:

1-الرغبة الشخصية في اختيار ودراسة الموضوع؛

2-أهمية الموضوع في حد ذاته واحتلاله الصدارة على المستوى الدولي؛

3-نقص الدراسات التي تناولت الموضوع ونقص الاهتمام بالتجارة الإلكترونية وتطويرها في الدول النامية؛

4-الاهتمام بتطور التكنولوجيا والاتصال خاصة حول موضوع وسائل الدفع الحديثة.

6-المنهج المتبع:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي تماشيا مع طبيعة الموضوع ومن أجل الإجابة على التساؤلات السابقة من خلال جميع المعلومات حول وسائل الدفع الحديثة في تطوير التجارة الالكترونية ،ومن ثم استخلاص النتائج.

7-أدوات الدراسة:

نظرا لطبيعة البحث فإن الأدوات المستعملة لعملية جمع المعلومات تتمثل في:

1-الإطلاع على العديد من الكتب في مختلف المكتبات ؛

2- دراسات سابقة " مذكرات ماجيستير و دكتوراه "؛

3- الملتقيات ، المقالات ، المنشورات، الجرائد الرسمية التي تحمل معلومات تخص موضوع الدراسة، المواقع الإلكترونية .

8- الدراسات السابقة:

هناك دراسات متنوعة تناولت موضوع فعاليات استخدام وسائل الدفع الحديثة في تطوير التجارة الإلكترونية، ونذكر أهم الدراسات فيما يلي:

1-دراسة بعنوان : **"وسائل الدفع الالكترونية ومدى تطبيقها في الجزائر"**، من إعداد اسيا بارش ،وهي عبارة عن مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية،، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي ،2008-2009

أين درست تطور وسائل الدفع واهميتها بالنسبة للفرد والمؤسسة وكيف تحولت هذه الوسائل من شكلها التقليدي الى وسائل دفع حديثة، كما تطرقت الى مدى تطبيقها في الجزائر، أما دراستا فقد تطرقنا إلى الدور الأساسي في تطوير وسائل الدفع وتفعيل التجارة الإلكترونية وتطبيقها في الواقع، وما مدى فعالية استخدام وسائل الدفع الحديثة في تطوير التجارة الإلكترونية .

2-دراسة بعنوان :**" دور أهمية التجارة الإلكترونية في اقتصاد المعرفة-مع الإشارة للعالم العربي-"**، من إعداد بن وارث حكيمة، وهي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير دائرة ما بعد التدرج، تخصص مناجمنت المؤسسة لمركز الجامعي العربي بن مهيدي-أم البواقي،2008/2007، أين درست التأثيرات الإيجابية للتجارة الإلكترونية والتعرف على أهميتها البالغة في اقتصاد المعرفة، أما دراستنا تم إبراز واقع استخدام وسائل الدفع الحديثة وتأثيرها على تطوير التجارة

الإلكترونية لما لها أهمية، حيث تعتبر التجارة الإلكترونية عنصر مهم لما تحققه من ايرادات ، وقد اثبتت فعالية استخدام التجارة الالكترونية نفسها وخاصة في الفترة الاخيرة مع تفشي مرض كوفيد 19 ،حيث فرضت التجارة الالكترونية و وسائل الدفع الحديثة نفسها في سوق العمل.

هيكل البحث:

من أجل معالجتنا لهذا الموضوع قمنا بتقسيم المذكرة إلى ثلاثة فصول نظرية سبقتها مقدمة عامة تم التعرض فيها كل من الإشكالية والفرضيات ، كذا أهداف وأهمية الدراسة وأسباب اختيار الدراسة ومنهج الدراسة وأخيرا هيكل البحث .

الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان "**الإطار النظري لوسائل الدفع الحديثة** "وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناولنا من خلاله :

- ماهية وسائل الدفع ؛
- وسائل الدفع الحديثة ؛
- أهم العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الإلكترونية .

اما الفصل الثاني جاء تحت عنوان : "**مفاهيم أساسية حول التجارة الإلكترونية** " تناولنا من خلاله

- ماهية التجارة الإلكترونية ؛
- تطرقنا إلى نتائج تطبيق التجارة الإلكترونية ؛
- أمن التجارة الإلكترونية .

و في الأخير الفصل الثالث جاء تحت عنوان :" **تحليل تجربة الجزائر في تطوير وسائل الدفع لتنشيط التجارة الالكترونية** " تناولنا من خلاله :

- الدفع الالكتروني في الجزائر؛

- البيئة التشريعية للتجارة الالكترونية في ظل القانون 18-05؛
- التجارب الرائدة في مجال التجارة الالكترونية

الفصل الأول الإطار النظري لوسائل الدفع الحديثة

تمهيد:

تعتبر وسائل الدفع الطريقة التي من خلالها يستطيع الفرد دفع و ائتمان السلع والخدمات التي يحصل عليها وقد تطورت وسائل الدفع على مر الزمان تبعا لتطور الحياة الاقتصادية وظروف السوق و التطورات التكنولوجية، فقد بدأت بنظام المقايضة ثم بعد ذلك ظهرت النقود السلعية مثل الذهب و الفضة بسبب محدودية هذا النظام ، بدا استخدام النقود الورقية التي تستمد قيمتها من إلزام الخدمات باستخدامها لها ثم ظهرت بعد ذلك نتيجة التقدم التكنولوجي وسائل الدفع الإلكترونية التي تمثل الصورة الإلكترونية لوسائل الدفع التقليدية وهي الأخرى توجد على أشكال مختلفة تتلاءم مع طبيعة العمليات و الصفقات الإلكترونية وكذا مع حجم الطلب الخاص بكل أداة .

وهو ما يتم تناوله من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : ماهية وسائل الدفع

المبحث الثاني : وسائل الدفع الحديثة الإلكترونية

المبحث الثالث : العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الإلكترونية

المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع:

يتم في الاقتصاد يوما إجراء الملايين من العمليات الخاصة بالصفقات والمعاملات والقرض وتتطلب تلك العمليات وجود طرق ووسائل دفع يتم من خلالها تسوية الالتزامات.

المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع

تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني.[1]

وسائل الدفع بالمفهوم الواسع لها إحدى الوظائف التقليدية، فهي تمثل أدوات لقياس وخزن القيم، في حين تؤمن النقود إمكانية تبادل السلع ، كل هذا يحدث كما لو كانت قيم السلع حولت إلى نقود أثناء التبادل أما بالمفهوم الضيق ، نطلق عبارة وسائل الدفع على المجاميع النقدية، التي تحتوي على الأصول النقدية القابلة للتحويل إلى سيولة: القطع النقدية المعدنية ،الأوراق البنكية ،الحسابات الجارية البريدية والبنكية[2] .

لقد عرفها الاقتصادي BONNEAU Thierryعلى أنها " كل الأدوات ،التي مهما كانت الدعائم والأساليب التقنية المستعملة ،تسمح لكل الأشخاص بتحويل الأموال عرف قانون النقد و القرض 90-10 وسائل الدفع في المادة 113 منه كما يلي: تعتبر وسائل الدفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل الأموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل[3].

Bonneau Thierry " تعتبر وسائل الدفع ، كل الأدوات ، التي مهما كانت الدعائم و الأساليب التقنية المستعملة ، تسمح لكل المستخلص بتحويل أموال، و يمكن النظر إلى

[1] المادة (69) من أمر بقم 03-11، مؤرخ في 26 أوت سنة 2003 يتعلق بالنقد و القرض، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 52ن الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003، ص 11

[2] ابن مباركة يمينة، دراسة الأنظمة الدفع الحديثة حالة : الفلاحة و التنمية الريفية وكالة أدرار – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي شعبة علوم اقتصادية ، تخصص مالية و بنوك، جامعة أحمد دراية أدرار،2014-2015، ص 19

[3] BONNEAU Thierri & : droit Bancaire – édition Montchrestien-paris-1994-p41.

وسائل الدفع من ثلاث زوايا أساسية، فهي أداة دفع مهمتها تسهيل التداول وتمكين إجراء الصفقات بسهولة وهذا ينطبق بالأساس على النقود في شكلها المعاصر، وبصفة أقل على الأوراق التجارية عندما تكون محل التداول بين فئة التجار، ومن جهة أخرى، تمثل أدوات للدفع العاجل، وهذا الأمر ينطبق خاصة على النقود و الشبكات بدرجة أقل و أخيرا هي أدوات تمكن من نقل الإنفاق في الزمن، حيث أن امتلاكها يسمح للأفراد بإنفاقها حاليا أو انتظار فرص أفضل في المستقبل، وانطلاقا من هذا المبدأ، فإن وسيلة الدفع إنما تمثل وسيلة قرض حيث تسمح بتحويل قوة شرائية حاليا و إعادة استرجاعها في المستقبل.

وعلى العموم، فإن اختيار وسيلة الدفع، يجب أن يستجيب إلى بعض الشروط، واول هذه الشروط ضرورة القبول العام لها أو يمكن أن يؤدي رفض المجتمع لها إلى فشلها في أداء دورها كوسيلة دفع وتحدد عادة الأنظمة النقدية ماهية الوسائل التي يمكن اعتبارها كوسيلة دفع.[1]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل لوسائل الدفع :

المطلب الثاني: التطور التاريخي لوسائل الدفع

مرت وسائل الدفع بعدة مراحل لتصل إلى الأشكال التي نراها في وقتنا الحاضر، حيث أن المعاملات البدائية ببساطتها لم تكن تتطلب وسائل معقدة وإنما كانت تعتمد على التبادل أو المقايضة، لكن مع التطور من تلك الصورة البدائية إلى مراحل أكثر تعقدا في التعاملات مع تعدد الأطراف أصبحت المبادلات تتطلب تدخلا أوسع للأفراد، وبالتالي وجوب تطوير وسائل بديلة لتسهيل هذه العملية، مما أدى إلى التفكير في خلق وسائل قانونية وعملية وهي ما يعرف بـــ وسائل الدفع بشتى أنواعها.

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4ن الجزائر، ص ص 31-32.

أولا: المرحلة الأولى

من خلال تاريخ النقود نجد أنه استعملت في البداية بعض السلع التجارية التي تمثل قيما أساسية كنقود فعالة للتبادل، حيث أنها استعملت كمقياس للقيمة لبعض السلع الأخرى و الخدمات القابلة للقياس والتقييم على أساسها وتمثلت في بادئ الأمر في السلع ذات الاستهلاك الواسع كالشاي والملح...إلخ.

ثم بعد ذلك تلتها السلع التزينية أو الزخرفية (الحلي ، اللائي، الأحجار الكريمة) و أخيرا تم اللجوء إلى رؤوس الماشية.

أما باقي الوحدات التقييمية لم تكن مستعملة بشكل واسع مثل الوحدات التي تمت الإشارة لها لأنها لم تكن ملائمة للاستعمال اليومي المتكرر، وهذا ما أدى تدريجيا للبحث عن طريقة بديلة ، ومن هنا استبدلت تدريجيا بالنقود المعدنية (غالبا معادن ثمينة).

ثانيا :المرحلة الثانية

النقود السلعية استبدلت سريعا بالنقود المعدنية والتي تعرف على أنها النقود التي تحقق أكبر فعالية، حيث استعمالها كان في حوالي العام 556 قبل الميلاد.

إن أول القطع النقدية تمثلت في قطع من معدن الإلكتروم (خليط بين الذهب و الفضة)، والتي كانت تستخرج من نهر الباكتول Flevve du pactole في ليديا (آسيا الصغرى) وفي القرن السابع قبل الميلاد قام الليديون بتحويل هذه القطع في شكل حبات فاصولياء ذات وزن وشكل معين، وثم تأشيرها برمز رسمي، والقطع التي وجدت في هذه الحقبة سميت بالنقود الإغريقية.[1]

منذ أن استطاع العمال أو الحرفيين في المعادن من إيجاد وسيلة الفصل بين المعدني (الذهب والفضة)، أقام الملك CRESVS أول نظام ثنائي المعدن

[1] عبد الفتاح الحجازي بيومي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية ، الاسكندرية، الجزء الاول، الطبعة الاولى ، ص296 .

Bimétalliste، حيث قام بسك قطع فضية تزن 10.89 غ، حيث كل عشر قطع منها تعادل قطعة ذهبية تزن 8.17 غ كما تم جعل الهيئة الحاكمة هي الوحيدة المخول لها إصدار و سك هذه النقود وتحديد قيمتها وفي عام 550 قبل الميلاد، تم تعميم استعمال هذه النقود في المدن الكبرى التجارية وكانت النقود الإغريقية مزخرفة بصور الآلهة.

أما في الفترة الممتدة من القرن الأول قبل الميلاد إلى غاية القرن الخامس ميلادي أسس الرومان أول ورشة لسك القطع النقدية في الكابيتول Capitole بالقرب من معبد الآلهة Junon و التي تدعى أيضا الآلهة Junon Monnat وهذا ما يعني المخدرة أو كلمة Monet تمثل إنتاج الورشة الذي كان يتم تحت رعاية و حماية الالهة Junon، ومن هنا جاء اللفظ Monnaie أي نقود.

تحدد قيمة هذه النقود من خلال وزنها ، و بعد ذلك و بسبب إضاعة الوقت في عمليات التبادل الصيغة، تم التوجه إلى النقود الورقية او على شكل آخر وهو أسطوانات معدنية صغيرة تصنع من معادن غير ثمينة لتجنب التزوير بحيث يتم سكها تحت ضمان النظام الحاكم.

ثالثا: المرحلة الثالثة

في هذه المرحلة تم التوجه من وسائل الدفع المادية إلى وسائل الدفع العينية حيث تم التحول من القطع النقدية المعدنية إلى الأوراق المالية ثم الحسابات البنكية.

لقد تمثل الشكل البدائي للنقود الورقية في " الأوراق التمثيلية " للقطع النقدية المعدنية ،هذه الورقة تمثل تماما القطع المودعة لزمن معين، و عدد الأوراق يمثل عدد القطع المعدنية و يساويها ، ومن بعد ذلك وجد مصدرو الأوراق أن المودعين أو الأفراد المتعاملين معهم بهذه الطريقة يثقون بهم بصفة متزايدة مما يعني باللاتينية Fiducies ومنه اشتقت الكلمة Fiduciaire وبالتالي سميت Monnaie Fiduciaire أي النقود

الائتمانية، وأصبح هؤلاء الأفراد لا يطلبون أموالهم المعدنية مما دفع بالمصدرين إلى القيام بإصدار المزيد من الأوراق أو النقود الورقية مما جعلها تتجاوز قيمة المسكوكات المودعة.[16]

إن إصدار النقود الائتمانية بدأ عن طريق الخواص ثم بعد ذلك أصبح يتم عن طريق البنوك، وبسرعة بعد ذلك أصبح يتداول حتى خارج حدود الدولة مما جعل الدول تكلف البنوك المركزية بالقيام بهذه العملية.

وفي الأخير أصبحت هذه الأوراق قابلة للتحويل إلى قطع نقدية معدنية ومقبولة لدى الجميع.

رابعا: المرحلة الرابعة

التطور من الأوراق المالية إلى الحسابات البنكية ثم بنفس الطريقة التي تم بها التطور من النقود المعدنية إلى النقود الورقية.

فعملية إيداع النقود الورقية أدت إلى ظهور الحسابات من خلال هذه الإيداعات والتي استعملت لتسديد الزبائن أو العملاء عن طريق كتابات محاسبية وبازدياد الثقة أصبحت عمليات السحب للأوراق المالية لا تتم بصفة متكررة من قبل كل المودعين أو أصحاب الحسابات ، ومن هنا قامت البنوك بخلق ما يعرف بالنقود القيدية (التقليدية)، هذه الحسابات يتم تمويلها من خلال القروض الممنوحة.

وقد كانت السفتجة أقدم هذه الوسائل على الإطلاق حيث تطورت من سند قابل للتحويل لا يصلح إلا لتسوية واحدة من المعاملات فقط، إلى سند قابل للتظهير ، نظرا

[1] عبد الفتاح الحجازي ، نفس المرجع السابق ، 296

لاحتياجات التجار في تسوية أكثر من معاملة بسند واحد، ثم ظهر في البيئة التجارية الشيك الذي يعتبر وبحق بداية حقيقية لتطوير وسائل الوفاء الدفع في تلك الفترة.[1]

كما انتشرت في الأوساط المصرفية والمالية السندات التجارية أو السندات لأمر لتأخذ مكانة لابأس بها بين وسائل الدفع، فالبنوك بدورها لعبت دورا أساسيا بأساليب الفن المصرفي المتطور إلى خلق وسيلة للدفع أكثر تقدما من الأوراق التجارية، حيث بإمكان البنك القيام بدور الوسيط في الوفاء عن طريق النقل المصرفي بين البنوك ، و ذلك بمجرد قيود في الحسابات المصرفية[2].

خامسا :المرحلة الخامسة

في العصر الحديث ظهرت وسائل دفع بآلية جديدة وهي، وسائل الدفع الإلكترونية و التي تولدت عن التطور التكنولوجي في مجال المعلوماتية، وكذا تطور شبكة الانترنت وبروز التجارة الالكترونية، وهذا ما ساهم في تبخر الأموال وتحولها إلى إلكترونيات، حيث نتج عن الاستخدام الموسع للكمبيوتر و الشبكات الرقمية، فتح باب واسع أمام الأموال إلى أرقام ووقائع افتراضية .[3]

ومن أهم هذه الوسائل الجديدة نجد البطاقات البنكية، التي عرضت الشيك في الكثير من المدفوعات صغيرة القيمة، وأول ظهور لها كان في الولايات المتحدة الأمريكية لتنتشر بعد ذلك إلى أوروبا ثم باقي دول العالم.

وتظهر بعدها ما يعرف بالمحافظ الإلكترونية التي تقوم بتحويل النقد إلى سلاسل رقمية و يتم حفظها و تخزينها في شكل معلومات على قرص ثابت في موقع العمل، حيث لا يتم اللجوء إلى التعامل بالنقود عبر شبكة الانترنت.

[1] وهيبة عبد الرحيم، احلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير ،قسم علوم التسيير، فرع ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006،ص 3.

[2] رضوان فايز نعيم ، بطاقات الوفاء، مكتبة الجلاد الجديدة، مصر،1990ن ص 04.

[3] عبد الرحيم وهيبة ، نفس المرجع السابق، ص 3.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تطوير وسائل الدفع:

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تطوير وسائل الدفع و تحويلها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة اكثر تطورا ونذكر أهم العوامل فيما يلي:

أولا: تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية

قضى ظهور وسائل الدفع التقليدية على الكثير من المشاكل الناجمة عن حمل النقود، كالسرقة والضياع وثقل عبئ حملها إن كانت بمبالغ كبيرة ، فأصبحت بذلك بديلة عن النقود ، وبالتالي سهلت الكثير من العمليات خاصة منها التجارية ولذلك أصبح الإحساس بالأمان الذي عرفته وسائل الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفع جدا إلا أن لهذه الوسائل مشاكل كثيرة و منها:[1]

- **انعدام الملائمة** : فالحاجة إلى الوجود الشخصي، سواء شخصيا، أو عبر التليفون لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير في اقتناء المنتج أو الخدمة مما ينتج عنه تكلفة أعلى، وبالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة لانخفاض المبيعات أو فقدها.

- **عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي:** لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي، و يتوقف التأخير التحقق الفعلي على نوعية السداد فالمدفوعات بالشيكات مثلا تستغرق ما يصل إلى أسبوع.

-**انعدام الأمن:** فالتوقيعات يمكن ان تزول و الشيكات و الكمبيالات و السندات لأمر يمكن أن تسرق أو تضيع، و التجار يمكن أن يلجا للغش و الاحتيال بمختلف أشكاله.

[1] عبد الفتاح حجازي بيومي، نفس المرجع السابق ،ص 296 .

- **ارتفاع تكلفة المدفوعات** : إن كل معاملة تكلف مبلغا ثابتا من المال و أكبر شكل يواجهه المجتمع فيما يخص وسائل الدفع التقليدية ، هو مشكل الشبكات بدون صيد حيث أصبحت مشكلة اجتماعية بسبب الانتشار الواسع لها ن فقد سجلت فرنسا على سبيل المثال مليون حالة سنة 1996[1].

ثانيا: استخدام شبكة الانترنت في المجال المصرفي

كان للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية ، من خلال شبكة الانترنت خاصة بظهور شبكة الويب العالمية (wide webwww.world) وظهرت في هذه الفترة شركات توفر خدمة الانترنت حيث تزود الأشخاص بالاشتراك بخدمة الانترنت عبر شبكة الاتصال الهاتفي وهو ما ساعد البنوك لعرض خدماتها مما سمح للعملاء بقضاء أشغالهم دون حاجة التعامل مع الموظفين، أو الانتظار ساعات طويلة في طوابير لأجل قضاء مصلحة مصرفية، وتوفر البنوك هذه الخدمات بصفة إيجابية كثيرة منها الملائمة و الكفاءة و السرعة و الوفر الاقتصادي.

والعميل من خلال الشبكة يمكن له أن يراجع حساباته و يفحصها و يسدد الفواتير الخاصة به في أي وقت ودون التقيد بمواعيد العمل الرسمي لموظفي البنوك، فأصبحت هناك ضرورة ملحة لتطبيق التقنيات الحديثة في البنوك من أجل:[2]

- التعامل بكفاءة مع النمو الهائل والمتسارع لعدد حسابات العملاء بالبنوك ؛
- تخفيض التكلفة الحقيقية لعمليات المدفوعات فقد ازداد حجم استخدام الشبكات كأداة للدفع زيادة ضخمة عقب الحرب العالمية الثانية، وتقلص استخدام النقود إلى حد ما

[1] Gamdji Mouhamadou, La Sécurité Du Chèque, Edition, Le harmattan, Paris, 1992, P 37-38

[2] نعيمة مولفرعة ، احلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة التكوين المتواصل، مركز تيارت، العدد06،ص ص،488-486

، وقد شكك الكثير من المصرفين في مدى قدرة البنوك على التعامل مع هذا الكم الهائل من الشيكات وما يصاحبها من كم هائل أيضا من المعاملات الورقية؛

- ضرورة تحرير العملاء من قيود المكان والزمان، إذا كان في الماضي يتعامل العملاء مع بنوكهم داخل مقرها وخلال مواعيد العمل الرسمية ، بها في حين أصبح الآن في وسعهم التعامل مع بنوكهم في أي وقت دون حاجتهم للانتقال إلى مقر هذه البنوك، فأصبح بالإمكان تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة و تقديم طرق دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا.[1]

كما ساهمت هذه الشبكة في تطور مفهوم التجارة ليظهر مصطلح التجارة الالكترونية و التي يكون الدفع فيها إلكترونيا، مما ساهم واستوجب ضرورة استحداث طرق الدفع التقليدية لتظهر بذلك وسائل الدفع الإلكترونية الاكثر ملائمة للمعاملات المصرفية الالكترونية.

ثالثا: التوجه نحو التجارة الالكترونية

منذ التسعينات القرن الماضي تمت الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لاستعمال شبكة الانترنيت في التسويق والمعاملات التجارية على نطاق واسع، وهو ما أطلق عليه اصطلاحا بالتجارة الالكترونية.

و التي يمكن تعريفها بأنها" العمليات التجارية التي تتم عبر المبادلات الالكترونية " حيث أصبحت شبكة الانترنت سوقا مفتوحا للبيع والشراء، فيمكن التاجر الإعلان عن سلعته بالصوت و الصورة و لديه الفرصة لإجراء مقارنة بين كل السلع المتاحة في كل أنحاء العالم، والمشتري أن يختار ما يريده و تصله السلعة إلى منزله.

[1] عبد القادر بريش و محمد زيدان، دور البنوك الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية، الملتقى الدولي للتجارة الالكترونية، جامعة ورقلة، بتاريخ 16،15،مارس2004.

وإن كانت العلاقة التجارية قامت منذ فجر النشاط التجاري على أساس الإيجاد و القبول بخصوص أي تعاقد، وهي أساس التزام البائع مثلا بتسليم المبيع بشكل مادي، وأن يقوم المشتري بالوفاء بالثمن إما أو باستخدام أدوات الدفع البديل و هي وسائل الدفع التقليدية.

فإن التجارة الإلكترونية كونها تعبر عن تبادل السلع والخدمات ومعلومات ما بين أطراف متباعدة مكانيا عبر شبكة الإنترنيت ، استوجبت تطوير طرق ووسائل الدفع و قد كان ظهور وسائل الدفع الالكترونية من العوامل المباشرة المساعدة في نمو التجارة الالكترونية، فالتجارة الإلكترونية تقوم على أربعة عناصر: بائعون، مشترون، شبكة الانترنت ووسائل الدفع الالكترونية.

وبذلك استدعت الضرورة إلى استحداث وسائل دفع تكون ملائمة لطبيعة و متطلبات التجارة الإلكترونية وقد استفادت الشركات بدورها نتيجة لظهور شبكة الانترنت و التجارة الإلكترونية وبالتالي وسائل السداد الالكترونية، من انخفاض التكاليف مقارنة بطريقة إرسال الفواتير ثم بعدئذ إجراء تسليم المدفوعات[1].

المبحث الثاني: وسائل الدفع الحديثة الالكترونية

وسائل الدفع المتطورة هي عبارة عن صورة أو الوسيلة الإلكترونية التقليدية للدفع و التي نستعملها في حياتنا اليومية ، الفرق الأساسي بين الوسيلتين هي أن وسائل الدفع الإلكترونية تتم كل عملياتها و تسير إلكترونيا ولا وجود للحوالات و لا القطع النقدية.

[1] صلاح الياس، وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي بخميس مليانة يومي 26-27 افريل 2011.

المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع الحديثة و خصائصها:

أولا: تعريف وسائل الدفع الحديثة

عرفت وسائل الدفع الإلكترونية بأنها عبارة عن الصورة أو الوسيلة الإلكترونية للدفع التقليدي والتي نستعملها في حياتنا اليومية ، الفرق الأساسي بين الوسيلتين هي أن وسائل الدفع الإلكترونية تتم كل عملياتها و تسير إلكترونيا ولا وجود للحوالات و لا القطع النقدية، و يلاحظ على هذا التعريف أنه ضيق حيث ركز على وسائل الدفع التي كانت موجودة من قبل وما تغير فيها إلا طرق معالجتها وأهمل الوسائل الإلكترونية الحديثة كبطاقات الدفع الإلكتروني.

وكما تعرف بأنها: وسيلة الكترونية بها قيمة نقدية مخزونة بطريقة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها يتم وضعها في متناول المستخدمين كبديل عن العملات النقدية و الورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة ، و هذا التعريف مهم إلا أنه لا يعبر عن كل وسائل الدفع الإلكتروني بل يعبر عن نوع محدد وهو النقود الإلكترونية .[1]

كما عرفها بعض الباحثين بأنها : الوسائل التي تقوم المؤسسات المالية بإصدارها للعملاء، تكون قابلة لتخزين قيم وحدات نقدية إلكترونية، مقابل دفع قيمتها للمصدر بصورة معجلة أو مؤجلة، لكي يستخدمها العملاء في تنفيذ ودفع عملياتهم المالية من خلال مجموعة من الوسائل التقنية المعدة من قبل المصدر .

ومن خلال التعاريف السابقة يخلص الباحثين إلى أن وسائل الدفع الإلكترونية هي: "عبارة عن الأدوات التي تقوم المؤسسات المالية والبنوك بإصدارها للعملاء حيث تضمن

[1] عبد العزيز صحراوي ، فايزة لعراف ، فعاليات استخدام وسائل الدفع الالكتروني الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا covid 19 مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، - المجلد 13 العدد 03 (2020)، ص 111.

انتقال الأموال التي هي في الأساس ثمن سلعة أو خدمة من طرف إلى طرف آخر بشكل إلكتروني باستخدام التقنيات الحديثة المعدة من طرف مصدر هذه الأدوات"[1]

ثانيا: خصائص وسائل الدفع الحديثة:

ما زاد أهمية وسائل الدفع الإلكترونية، الخصائص التي تميزها وسائل الدفع التقليدية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

1-**يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية** : أي أنّها وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في العاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل انحاء العالم.

2- **من حيث الجهة التي تقوم بخدمة الدفع الإلكتروني:** من خلال هذه الخاصية يتم ابرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الانترنيت ،حيث يتم تبادل المعلومات الالكترونية من خلال وسائل الاتصال ويتم إعطاء أمر بالدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد .

3- من حيث وسائل الأمان: يتم الدفع من خلال هذه الوسيلة من خلال فضاء معلوماتي مفتوح لذا فإن خطر السطو على أرقام القروض أثناء الدفع الإلكتروني قائم، ويزداد هذا الخطر في الدفع عبر الإنترنت عن غيرها من الشبكات باعتبارها فضاء يستقبل جميع الأشخاص من جميع البلدان بمختلف مقاصدهم ونواياهم وهي تمثل خاصية سلبية لنظام الدفع الإلكتروني.

4- يتم الدفع من خلال النقود الإلكترونية: وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.

[1] بارش آسيا: وسائل الدفع الالكترونية ومدى تطبيقها في الجزائر، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ،2013/2012، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك، ص 43-45.

[2] سيد أحمد حمزي، تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، قسم علوم اقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2002،ص 29.

5- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد: حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنيت ،اي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل الوسائل اللاسلكية، يتم إعطاء امر للدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

6- يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين:[1]

***الأسلوب الأول:** :من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض ، و من ثم فإن الدفع لا يتم بعد الخصم من هذه النقود ، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة، و يشبه ذلك العقد التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.

***الأسلوب الثاني:** من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل أن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بالوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية.

7يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك : أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف و توفير الثقة فيما بينهم .

8- يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات:[2]

***النوع الأول:** شبكة خاصة يقتصر الاتصال بما على أطراف التعاقد ، و يفترض وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.

***النوع الثاني:** شبكة عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

[1] عبد الكريم قندوز، بومدين نورين، الصيرفة الالكترونية في المؤسسات المصرفية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف، يومي 04-05 ديسمبر 2012، ص 12

[2] نعيمة مولفرعة ،نفس المرجع السابق، ص 489 .

بالإضافة الى وجود وسيط الكتروني كجهاز الحاسب المتصل بشبكة المعلومات الدولية التي تقوم بنقل التعبير عن الارادة لكل من الطرفين في ذات اللحظة رغم تباعد المكان والمواطن.

المطلب الثاني: أهمية وأنواع وسائل الدفع الحديثة

أولا: أهمية وسائل الدفع الإلكتروني:

إن اتساع نطاق التجارة الإلكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية و الدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الإلكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة وسيلة بديلة كالشيك ، و غيرها من الوسائل التقليدية الأخرى، لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل التي تتم عن بعد في بيئة غير مادية كالعقود الالكترونية التي تتم عبر شبكة الانترنت حيث تتوارى المعاملات الورقية من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية ، لهذا يتم الدفع الكترونيا ويمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين، مثل إرسال شيك عن طريق البريد أو من خلال الفاكس ،أو إرسال البيانات الخاصة بحسابه البنكي لكن هذه الوسائل لا تصلح مع خصوصية التجارة الالكترونية ومقتضيات السرعة فيها، لذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الإلكتروني من خلال شبكة اتصال لاسلكية موحدة عبر الحاسب.[1]

ثانيا: أنواع وسائل الدفع الحديثة

تعددت وسائل الدفع الإلكترونية واتخذت أشكالا تتلاءم ومتطلبات التجارة الإلكترونية وكذلك طبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت وكانت أولها ظهور البطاقات

[1] السعيد بريكة، فوزي شوقن ،تحديات وسائل الدفع الالكتروني دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية ،لولاية أم البواقي، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية 9822-2352: العدد الثاني/ ديسمبر 2014ن العدد 57-58.

البنكية والتي تطورت من البطاقة ذات الشريط المغناطيسي إلى البطاقة ذات الخلية الالكترونية، كما ظهرت وسائل دفع أخرى الكترونية نتناولها فيما يلي:

1 البطاقات البنكية و أنواعها:

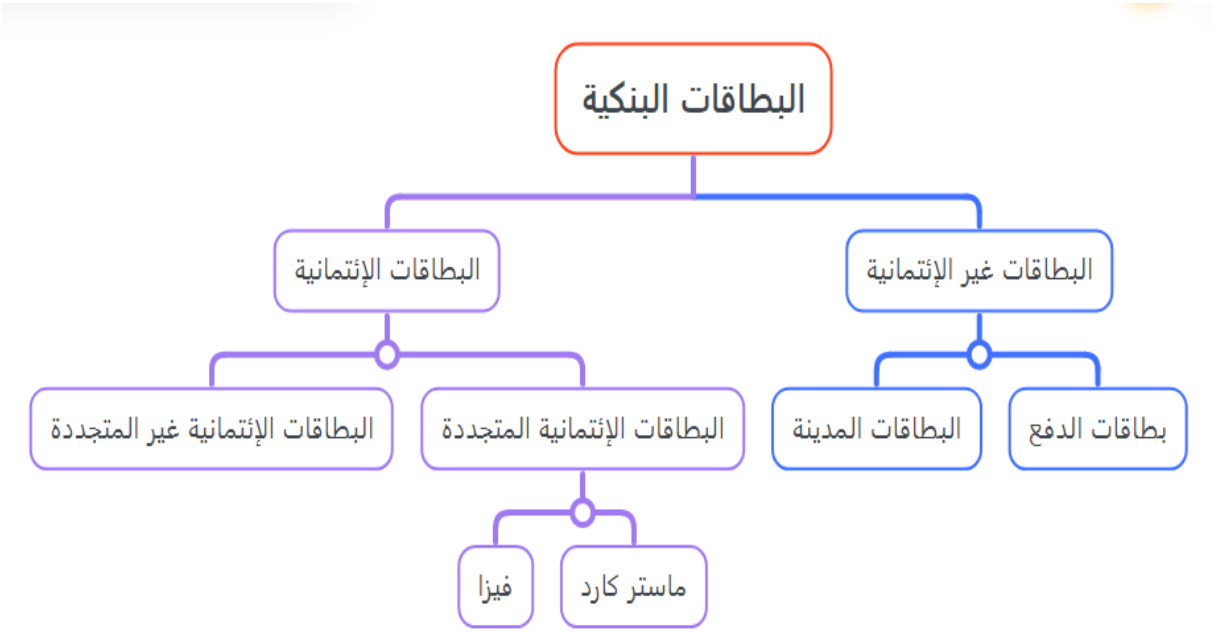
لقد عرّف المشرع الفرنسي بطاقات الدفع في المادة 57-1 من المرسوم التشريعي المؤرخ في 30-10-1935بأنها :" كل بطاقة تسمح لحاملها بسحب أو نقل الأموال ، و لا يمكن أن تصدر إلا من طرف هيئة قرض أو مؤسسة مالية أو مصلحة مرخص لها بوضع و إصدار البطاقات كالمصارف والخزينة ومصالح البريد".

فهي وسيلة دفع حديثة تقدم مميزات أفضل من تلك التي تقدمها وسائل الدفع التقليدية ،و لذلك انتشر استعمالها عبر مختلف دول العالم، كما تستخدم هذه البطاقات في السحب النقدي من آلات الصراف الآلي Machines (ATM) Automate Teller، كما تمكنت أيضا من شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يريده من خدمات وذلك دون أن يكون لديه مبالغ كبيرة من الأموال قد تتعرض للسرقة أو لتلف[1].

وهناك عدة أنواع من البطاقات البنكية والشكل التالي يوضح ذلك :

[1]. رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3،رقم 3.

الشكل رقم (01):أنواع البطاقات البنكية



المصدر: سماح شعيور ،مصباح مرابطي ، وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر واقع وتحديات، مذكرة ماستر ، جامعة العربي التبسي 2016/2015 ، ص 22

1-1-البطاقات الائتمانية: ظهرت البطاقة الائتمانية كنتائج للتطور الذي مس النقود، وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ومغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود، تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها، و شعارها و توقيع حاملها، وبشكل بارز على وجه الخصوص رقمها، واسم حاملها ورقم حسابه وتاريخ انتهاء صلاحيتها وهناك عدة أنواع من البطاقات الائتمانية أهمها:[1]

- ✓ **بطاقة فيزا visa carde:** هي بطاقة تصدر عن شركة فيزا العالمية ، هذه البطاقة متجددة بإمكان صاحبها أن يسدد كل التزامات البطاقة خلال مدة السماح، و ان يسدد جزء من الالتزامات خلال هذه المدة وتسديد البقية بعد ذلك، تعتبر هذه البطاقة من اكثر البطاقات انتشارا على الإطلاق حيث تتعامل مع ملايين المنشآت والمحلات التجارية وأجهزة الصراف الآتي:

[1] Jeannin Michel et lecanium Paul, Droit commerciaux l-Insti muets De Paiement Et De crédit – E entreprise Difficulté 5 Edition, Précis ,Dalloz, Paris, 1999, P ,2

الشكل رقم(02): صورة لنموذج عن بطاقة بنكية فيزا كارد



www.Master.cards.com

- ✓ **ماستر كارد Master carde:** تأتي هذه البطاقة في المرتبة الثانية بعد بطاقة فيزا من حيث درجة انتشارها، ماستركارد هي ثاني أكبر شركات للبطاقات الائتمانية في العالم، ومقرها الولاية المتحدة الأمريكية وبطاقتها مقبولة لدى أكثر من 9.4 مليون محل تجاري، بلغ عدد أعضائها سن 1990 حوالي 163 مليون شخص، واستخدمت لتسوية معاملات بلغت قيمتها أكثر من 200 بليون دولار.[1]

وقد انتشرت بواسطة أعضاء من كبار الموزعين في العالم مثل (intemational euro carde) وتدعم ماستر كارد شركة (Europa intemational) بنسبة 15% و التي أنشئت سنة 1992 وتعتبر الشركة الوحيدة المرخص لها من قبل ماستر كارد في أوروبا ، و تشتمل ماستر كارد على العديد من المنتجات منها : ماستر كارد الذهبية، ماستر كارد الفضية ،ماستر كارد رجال الاعمال.

[1] سمية عبابسة، وسائل الدفع الإلكترونية في النظام البنكي ، الواقع والمعيقات و الافاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة أم البواقي ،العدد6،2016،ص ص347-348

شكل رقم(03): صورة لنموذج عن بطاقة بنكية ماستر كارد



www.aman.bank.com

✓ **بطاقة أمريكان إكسبريس American Express** : هي بطاقة ائتمان لكنها غير متجددة : فهي ليست لها حد صرف، ويكون المبلغ الكلي المحمل على البطاقة مستحقا عند نهاية فترة السداد، أي ينبغي تسديد الالتزامات المادية لهذه البطاقة خلال مدة السماح، وبخلاف ذلك فإنه لن يجري تجديد هده البطاقة لمدة جديدة ، و يوجد ثلاثة أنواع من البطاقات هي:[1]

الشكل رقم (04): صورة لنموذج بطاقة بنكية أمريكان اكسبريس



www.aman.express.com

[1] سمية عبابسة ، نفس المرجع السابق ، ص 348

- ✓ **بطاقة الأمريكان الخضراء (Green carde)** تمنح للعملاء الذين يمتازون بملاءة مالية، وتحدد تسهيلاتها الائتمانية الممنوحة للعميل سقف ائتماني محدد.
- ✓ **بطاقة الأمريكان اكسبريس الذهبية (Golden carde)** :إن المنظمات راعية هذا النوع من البطاقات تعطي حاملها حدا ماليا معتبرا من الائتمان ، ويتيح له المزايا المجانية، إذ أن هذ البطاقات تقدم عادة إلى الزبائن المليئين او الذي عادة ما تكون حدود دخلهم أعلى من معدل الدخل القومي 2 .يمنح هذا النوع من البطاقات العملاء إضافة إلى الخدمات المتوفرة للبطاقة السابقة تأمينا على الحياة وخدمات دولية فريدة كأولوية الحجز في مكاتب السفر ....الخ
- ✓ **بطاقة الامريكان اكسبريس ماسية (optima)** :إن هذا النوع من البطاقات يعطي حاملها ائتمانا غير محدد بسقف، فهي تصدر للعملاء ذوي القدرات المالية العالية .فحامل هذا النوع من البطاقات تضاف إليه بعض المزايا الأخرى الممنوحة له مجانا، مثل التأمين ضد الحوادث كما قد يحصل على استشارات طبية وقانونية مجانا [1] .

الشكل رقم (05): صورة لنموذج بطاقة بنكية الأمريكان اكسبريس ماسية



www.american. Express. optima.com

[1] نوال بن عمارة، وسائل الدفع الالكترونية الأفاق والتحديات
http // WWW, ouïs-free/articlé/e-commerce-ogx/Ben Amara ,pdf

2-1 البطاقات غير الائتمانية: هي تلك البطاقات التي لا تتيح لحاملها فرصة الحصول على ائتمان (قرض) و تنقسم بدورها إلى :[1]

- ✓ **البطاقة المدينة:** يتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة ، حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيد من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدينا
- ✓ **بطاقة الدفع المسبقة:**

يطلق عليا أيضا البطاقات المختزنة القيمة ،وهي بطاقة تتيح للعميل إمكانية شرائها ودفع ثمنها سلفا ، دون أن يكون له حسم مصرفي لدى المصدر . وعادة ما يكون لهذه البطاقات سقف عام محدود، ولا يتيح لحاملها الاستفادة من أي ائتمان .تستهدف المصارف من إصدار هذا النوع من البطاقات ، تمكين الحامل من الاستفادة مميزات في البطاقة في التجوال المحدود، في حال لم يرغب عميلها باقتناء البطاقة دائما.

يمكن التمييز بين نوعين من البطاقات مسبقة الدفع، بطاقات مسبقة الدفع قابلة للتجديد ،وأخر غير قابلة للتجديد .

البطاقة المسبقة الدفع القابلة للتجديد: هي بطاقات تمكن حاملها من إعادة تمويلها بعد انتهاء قيمتها ويظل محتفظا بها لاستعمالها بعد إعادة تمويلها .

البطاقة المسبقة الدفع غير قابلة للتجديد : عكس النوع الأول، فان هذه الصورة للبطاقات المسبقة الدفع، تتميز بعدم إمكانية إعادة تمويلها، بحيث تتلف البطاقة بمجرد انتهاء القيمة المخزنة فيا.

[1] عبد الهادي نجار، بطاقات الائتمان و العمليات المصرفية الالكترونية ،اعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت ،الجزء الاول، الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان ،ط 1،2002،ص30

- ✓ **بطاقة الحسم** : هي تلك البطاقة التي تصدرها البنوك أو الجهات الأخرى التي رخص لها القانون ذلك صراحة ، تستخدم من طرف صاحبها لخصم مبلغ من حسابه الجاري مباشرة لدفعه للتاجر ، يمكن الحصول عليها بعد فتح حساب لدى البنك حيث يقوم البنك بإصدار البطاقة للعميل وربطها بحركة الحساب، ولا يستطيع العميل استخدامها سواء في عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي أو في عمليات شراء من أجهزة نقاط البيع إلا إذا كان رصيد الحساب دائنا.[1]

2-البطاقات الذكية: وهي عبارة عن بطاقة بلاستكية تشبه بطاقة الائتمان، وتحتوي على شريحة ميكروبة تعمل كحاسب آلي، حيث يمكن تخزين بعض البيانات عليها و استرجاعها و معالجة ونقل بيانات رقمية ، كما تتيح للأجهزة قراءة البطاقات التي توضع في المواقع التجارية والتدقيق في تفاصيل الحسابات المالية لصاحبها، ولقد تم تطوير تكنولوجيا البطاقة الذكية منذ منتصف السبعينات، إلا أن القفزة الكبيرة في انتشار استعمالاتها قد تحققت في الثمانينات في كل من أوروبا وآسيا، وذلك في ثلاثة مجالات أساسية وهي: المحفظة الإلكترونية، وتسديد تكاليف الرعاية الصحية وخدمات النقل الداخلي في المدن إلا انها شهدت تطورا كبيرا سنة 1994، حيث تضاعفت اهتمامات المصارف وشركات الخدمات المالية لاستعمال هذا النوع من البطاقات وذلك لعدة أسباب منها:

- تناقص تكلفة البطاقة الذكية ، حيث أصبحت تكلفة الوحدة الواحدة منها بحدود (1-25 دولار) ؛
- تزايد المخاوف حول احتمالات التزوير التي توافق استعمال نظم البطاقات الاعتيادية
- تعاظم الاهتمام *بالتعامل عن بعد* عبر هواتف الحواسيب الشخصية؛

[1] عبد الرحمان قروي، الصيرفة الالكترونية كآلية لتعزيز أداء المصارف الجزائرية، دراسة ميدانية على مستوى الوكالات المصرفية لقالمة، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص ص 86-87

- البحث عن فرص جديدة لتحقيق الإيرادات ليس فقط من قبل المصاريف ومجهزي الخدمات المالية بل حتى من قبل الشركات الاتصالات والحواسيب ومجالات استخدام البطاقات الذكية المتعددة.

ولقد بدأت المنظمات العالمية في إنتاج بطاقة دفع جديدة أطلق عليها اسم Mondex لجعل نظم الدفع الإلكتروني أكثر مرونة .

2-1- بطاقة الموندوكس (Modex cadres) : وهي بطاقة ذات شريحة إلكترونية قادرة على تخزين المعلومات، وتعد بمثابة كمبيوتر صغير تحمله البطاقة مما يعطيها مرونة كبيرة في الاستخدام تجعلها تجمع بين مميزات النقود الورقية وبطاقات الدفع الحديثة ولقد دعمت المنظمات الدولية إنتاج هذا النوع من البطاقات ، ففي سنة 1997 شاركت منظمة الماستر كارد بحصه قدرها 51% من ر أسمال الشركة، بينما 49% الباقية تقاسمتها 27 شركة أوروبية بنسب متفاوتة .[1]

3-**النقود الإلكترونية:** تعرف النقود الالكترونية بأنها " مجموعة من البرتوكولات و التوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل محل تبادل العملات التقليدية وبعبارة أخرى فان النقود الالكترونية هي المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها غير أن هذه النقود تتميز عن التقليدية بمجموعة من الخصائص أهمها انخفاض تكلفة تداولها كون تحويل النقود الإلكترونية عبر الانترنت أو الشبكات الأخرى أرخص بكثير من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية كما أنها لا تخضع للحدود حيث يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان إلى آخر في العالم

المطلب الثالث: آليات وطرق عمل وسائل الدفع الإلكترونية

أولا: آليات عمل وسائل الدفع الإلكترونية

[1] عبد الرحمان قروي، نفس المرجع السابق، ص 87

تعتمد عملية استعمال وسائل الدفع الالكترونية على تحديد عنصرين أساسيين هما طبيعة أطراف العملية وكذا طبيعة الصفة التعاقدية بين كل طرف منها و فيما يلي سيتم تفصيل عملية الدفع الإلكتروني من خلال الأطراف المحتملين وصفتهم التعاقدية .

1-**أطراف عملية الدفع الإلكتروني** : تتضمن عملية الدفع الإلكتروني تواجد ثلاثة أطراف رئيسية متمثلة في:

- ✓ **مصدر البطاقة** : هي المصاريف المنتشرة في جميع انحاء العالم، حيث تتعاقد مع المركز العالمي للبطاقة (Visa, Master carde , American ,Express ,Dinars clip Job,) للاشتراك في عضوية إصدارها تم الاتفاق مع التجار المحليين لقبول البيع بموجبها التوزيع للبطاقة لدى الأفراد للحصول عليها.
- ✓ **التاجر:** هو اصطلاح يطلق على التجار والشركات والمؤسسات التي يتم الاتفاق المصدر معها على قبول التعامل المالي مع حامل البطاقة ثم الرجوع على المصدر بالثمن المستحق .
- ✓ **حامل البطاقة** : وهم الأفراد الذين يوافق المصدر على طلبهم بالحصول على البطاقة باستخدامها في الحصول على السلع والخدمات من التجار بمجرد تقديم البطاقة أو سحب نقود من آلة السحب النقدي المصارف.[1]

2- **العلاقات التعاقدية بين أطراف عملية الدفع الالكتروني:** كون عملية الدفع الالكتروني تتطلب ثلاثة أطراف رئيسية، فقد فرضه ضرورة تواجد صفة تعاقدية تربط بينهم وتحدد لكل منهم مسؤولياته وتضمن له حقوقه وهذا قصد ضمان السير الحسن لهذه العملية وبالتالي تحقيق كل طرف هدفه منها، وعليه يمكنا توضيح العلاقات التعاقدية بين أطراف عملية الدفع الإلكتروني كما يلي:

[1] ابتسام السايس، صفاء نيلي ، وسائل الدفع في التجارة الإلكترونية، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي كبية الحقوق وعلوم سياسية، تخصص قانون الاعمال، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة 2020/2019،ص ص8-9

- **العلاقة التعاقدية بين المصدر للبطاقة وحاملها** : يسمى العقد الذي يربط المصدر بحامل البطاقة بعقد انضمام، حيث يحدد هذا العقد بدقة طرق استخدام البطاقة ومدتها و الحد الأقصى من المبالغ المسموح بها ، استخدام البطاقة ولها شروط السداد ، والفائدة الي يحصل عليها المصرف، وعمولته و التعويض إذا كان له مقتضى، وغالبا ما يرتبط العقد بين المصرف وعمليه بفتح حساب العميل يصب فيه جميع تعاملاته في شأن البطاقة المسلمة له، ويتم هذا العقد بإيجاب يصدر من المصرف ويكون مكتوبا عادة، ويجب أن يتضمن إيجاب المصرف كافة للشروط والبيانات الخاصة بإصدار البطاقة و كذلك يلتزم المصرف بإيضاح جميع المحاذير وطرف الحفاظ على البطاقة لعميله و حالات الإبلاغ عن فقدانها وعادة تكون مدة العقد بين مصدر البطاقة و حاملها بنسبة واحدة، تجدد تلقائيا عند انتهائها إلا إذا قام الزبون بإخطار المصرف خطيا بعدم رغبته في تجديد البطاقة، ويتم تجديد العقد في حالة الموافقة الضمنية أي استمرار الفريقين، علما أن تجديد الاتفاق يتضمن تسليم بطاقة جديدة، كما يفسخ العقد آليا حالة وفاة حامل البطاقة أو فقدانه أو إفلاسه اضافة إلى كل حدث يخل بالثقة كعدم احترام حامل البطاقة لموجباته مثل استعمال البطاقة لشخص ثالث.[1]

- **العلاقات التعاقدية بين المصرف مصدر البطاقة والتاجر**: يسمى العقد الذي يربط المصرف مصدر البطاقة بالتاجر بعقد توريد عقد مورد، حيث ينظم هذا اعقد العلاقة بين المصرف المصدر للبطاقة والتاجر الذي يعلن عن قبول التعامل بهذه البطاقة وفاء العقد المبرم بينهما، ويتم التعاقد مع التاجر بناء على طلب يتقدم به المصرف مصر البطاقة إلى المنظمة الأصلية صاحبة هذه البطاقة للتصريح له بالتعامل مع التجار لتحصيل فواتير مبيعاتهم الي تتم باستخدام البطاقة سواء كانت البطاقات التي أصدرتها لعملائها ، أو البطاقات المصدرة بمعرفة المصارف الأخرى و بعد الحصول على موافقة المنظمة للتعامل في هذا النشاط يقوم المصرف بإبرام عقود مع التجار لقيامه بتحصيل الفواتير

[1] ابتسام السايس، صفاء نيلي، نفس المرجع السابق، ص 8-9

لحسابهم ، هذه الفواتير يمكن للمصرف التعامل عليها بعدة طرق منها أن يقوم المصرف بشراء هذه الفواتير من التجار ويدفع كامل قيمتها لحساب التاجر مقابل عمولة متفق عليها مثل تعامله مع الكمبيالة المضمونة ، كما يلتزم التاجر بقبول البطاقة من العملاء دون أن يشترط الوفاء الفوري نقدا وإلا فسخ عقده مع المصرف، على أن يكون ذلك لأسباب معقولة دون تعسف ، إضافة على ضرورة التزام التاجر بتعليمات المصرف كختم الفاتورة وبصمة البطاقة على نموذج الجهاز المطبوع بواسطة الجهاز الخاص بالمصرف، وتوقيع العميل على الفاتورة و البيانات اللازمة عنه و التحقق من شخصيته بدقة، و بصفة خاصة الحدود المسموح التعامل عليها مواعيد إنهاء البطاقة ويبرم هذا العقد لمدة غير محددة قابلة للفسخ من الطرفين دون تبرير أو سابق إنذار ولذلك فان تنصل التاجر من موجباته يشكل سببا لفسخ العقد.

***العلاقة التعاقدية بين التاجر وحامل البطاقة:** ينظم العلاقة بين التاجر و حامل البطاقة العقد المبرم بين كل منهما والبنك مصدر البطاقة بالإضافة إلى العلاقة التعاقدية الجديدة بينهما ، و هي عقد الشراء أو التزام المورد بتقديم الخدمة و بناءا على ذلك يلتزم التاجر بالتعامل مع حامل البطاقة طالما كان في حدود القيود القانونية الناشئة عن العلاقة السابقة بين كل منهما و المصرف مصدر البطاقة، و يؤسس الفقه التزام التاجر لمجرد توقيعه على الفاتورة المقدمة من التاجر أو التوقيع الالكتروني بالرقم السري على الآلة بل الوفاء بالفعل من المصرف المصدر للبطاقة و إلا كان للتاجر حق الرجوع مباشرة على العميل المشتري على أساس العلاقة التعاقدية بينهما كما لا ينقضي التزام العميل نهائيا قبل المصرف مصدر البطاقة إلا بسداده كما سبق القول وإذا فسخ العقد بين التاجر وحامل البطاقة، على التاجر جرد الثمن عن طريق المصرف مصدر البطاقة الذي يعيده بدوره المبلغ أن يقيده في حساباته لديه.

ثانيا: طرق عمل وسائل الدفع الإلكترونية

كانت التحويلات النقدية تتم في الماضي بواسطة إشعارات تتضمن تعليمات التحويل أو باستخدام الشيكات في سداد قيمة المدفوعات النقدية لكن اليوم ومع التطور التكنولوجي أصبحت هذه العمليات تتم إلكترونيا وذلك باستخدام شرائط ممغنطة أو أسطوانات تسجل عليها تعليمات التحويل، حيث يمنح حامل البطاقة رقما أو رمزا سنويا يستخدمه في عملية الدفع أو التحويل أو سحب الأموال النقدية أو غير ذلك من الخدمات التي حصل جميعها عن بعد إما عبر شبكات مصرفية أو غير شبكات خاصة مختلفة ويسمى استخدام الرقم السري للدفع بالبطاقة بالتوقيع الالكتروني، وفيما يلي نلخص أهم الخطوات الرئيسية التي تقوم عليها عملية الدفع الالكترونية.

1-**بالنسبة للبطاقات البنكية:** إن عملية استخدام البطاقات البنكية كوسيلة الكترونية تقوم على وظيفتين أساسيتين هما:

1-1 عملية السحب: تتمثل في إمكانية حامل البطاقة سحب أوراق نقدية من الموزعات الآلية (ATM) والتي قد تكون خاصة بالمصرف مصدر البطاقة، أو مرتبطة بالشبكة الرئيسية للبطاقة و بالتالي تسمى العملية بالسحب المباشر، بينما إذا قام حامل البطاقة بالسحب من الموزعات الآلية التابعة لمصارف أخرى مشتركة في عضوية البطاقة فتسمى العملية بالسحب المحول .[1]

وبالتالي يمحن لحامل البطاقة أن يسحب مبالغ نقدية من رصيده بالبنك بمجرد إدخال البطاقة في حد الموزعات الآلية ثم الرقم السري الخاص به بواسطة لوحة المفاتيح الموجودة في الموزع وتسجيل المبلغ المطلوب صرفه في ثوان يتم اتصال آلي من الموزع إلى كمبيوتر الشبكة ثم إلى الكمبيوتر بالمصرف المصدر للطباعة للتأكد من

[1] مصطفى طويطي، وسائل الدفع الإلكتروني ، دراسة قياسية لبنك القرض الشعبي الوطني، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 2013/09،ص ص58

بيانات البطاقة عبر خطوط هاتفية خاصة تسمى خطوط ligned x25 وبعدها يحصل حامل البطاقة على المبلغ والفاتورة العملية.

1-2 عملية الدفع: تتمثل في إمكانية حامل البطاقة من تسديد مقتنياته ومدفوعاته الشخصية سواء المحلية منها أو الدولية عندما يقدمها إلى الأطراف التي تقبل التعامل بها في مختلف دول العالم، و بالتالي فعملية الدفع قد تتم إما داخل الشبكة ويدعى بأسلوب الدفع المباشر(online) أو خارج الشبكة و يدعى بأسلوب الدفع الغير المباشر (offline) هذا إذا كانت العملية قد تمت بين حامل البطاقة و مصدر البطاقة ، أيضا يمكن أن تتم عملية الدفع بين حامل البطاقة والتاجر سواء كان يملكان حساب في نفس المصرف أو في مصرفين مختلفين ، حيث تستعمل في ذلك شبكات الهاتف العادية RTC.

✓ **عملية الدفع داخل الشبكة (Online)** : يعتمد هذا الأسلوب على أن يكون الجهاز موصول بشكل مباشر مع مصدر البطاقات بواسطة شبكة اتصالات تسمح بإجراء التحول الالكتروني للأموال من حساب حامل البطاقة إلى حساب التاجر بطريقة مباشرة، فإذا كان حامل البطاقة والتاجر لها حساب في نفس المصرف فإن عملية الدفع بعد تقديم البطاقة إلى التاجر وبإدخالها في الجهاز ثم إدخال رقمه السري والمبلغ المراد دفعه، وللتأكد من صحة البيانات ومعرفة حامل البطاقة بعد التنقل عبر شبكة اتصالات إلى مصدر البطاقة لمعرفة حدود المبلغ المسموح به والتوقيع ليسجل جهاز الموافقة أو الرفض فإذا كان القبول يتم الاتصال بالمصرف مصدر البطاقة وتحويل مبلغ المدفوعات من حساب حامل البطاقة إلى حساب التاجر بشكل الي وفي وقت قصير جدا، أما اذا كان حامل البطاقة والتاجر يتعاملان مع مصرفين مختلفين فإن عملية الدفع تتم بنفس الخطوات السابقة إلا أنها تختلف في عملية التحويل، حيث يتم التحويل من حساب حامل البطاقة من مصرفه إلى حساب التاجر بمصرفه من خلال إجراء عملية المقاصة الالكترونية بين المصرفين.

✓ **عملية الدفع خارج الشبكة (Offline)** : هذا الأسلوب لا يعتمد على أن يكون الجهاز موصول بشكل مباشر مع مصدر البطاقة لكن لا يستعمل مع كل البطاقات البنكية و إنما مع التي يمكنها توفير الثقة اللازمة لعملية الدفع كبطاقة ضمان الشيك مثلا، فبعد إدخال البطاقة في الجهاز يتم التعرف عليها ومن ثم يسجل البيانات اللازمة على فاتورة العملية مع وضع التوقيع عليها بعد ذلك يقوم التاجر بإرسال إشعارات البيع و بيانات حامل البطاقة إلى مصرفه ، ثم يتم اتصال مباشر بين مصرف التاجر ومصرف حامل البطاقة لتحويل المبلغ المطلوب من خلال إجراء عملية المقاصة الإلكترونية إذا كانت العملية بين مصرفين مختلفين، أما إذا كانت العملية على مستوى نفس المصرف فيتم التحويل من حساب الحامل البطاقة إلى حساب التاجر دون اللجوء إلى عملية المقاصة.[1]

1-3 بالنسبة للبطاقة الذكية: في الحقيقة طريقة استخدام البطاقة الذكية لا تختلف بشكل كبير عن البطاقة البنكية إلا من حيث المميزات التي تتوفر في الأولى كونها تمكن الطرف الثاني من التعرف على البيانات بشكل مباشر دون اللجوء إلى مصدر وذلك بفضل الذاكرة الصغيرة التي تحتوي عليها البطاقة وبالتالي فبعد إدخال البطاقة في الجهاز (TPE,GAB,DAB) ثم إدخال الرقم السري يتم التعرف عليها من خلال تسجيل البيانات الضرورية لصاحب البطاقة في الشريط الخاص على الجهاز المستعمل ، وهنا نجد تقنيتين حسب طبيعة البرمجة للبطاقة، الأولى هي تقنية مبلغ البطاقة الذكية مباشرة بعد إجراء كل عملية دفع و التي يصاحبها انخفاض المبلغ الموجود في الحساب ، أما التقنية الثانية هي أن المصرف يحدد سقف مالي لاستغلال البطاقة وبخصم المبالغ بعد انتهاء الرصيد بالنسبة لكل عمليات الشراء المسجلة في ذاكرة البطاقة ، وتحويلها إلى حسابات الأطراف التي تم التعامل معهم به.

[1] مصطفى طويطي، نفس المرجع السابق ص 59

4-1 بالنسبة للشيكات الإلكترونية: تعتمد فكرة استخدام الشيكات الإلكترونية على وجود مصرف وسيط يقوم بعمليات التسوية والمقاصة يمكن تلخيص آلية عمل الشيكات الإلكترونية في الخطوات الثلاثة التالية:[1]

- ✓ يشترك المشتري لدى المصرف الوسيط يتم فتح حساب جاري له ويتم تحديد توقيع إلكتروني له في قاعدة بيانات المصرف كما تتطلب العملية ان يكون البائع أيضا حساب جاري وله توقيع إلكتروني في نفس المصرف.
- ✓ يقوم المشتري بالحصول على سلع أو خدمات ثم تحرير شيك إلكتروني بتوقيع إلكتروني بقيمة العملة ويرسله إلى البائع.
- ✓ يستلم البائع الشيك الالكتروني ويرسله إلى المصرف الوسيط الذي يراجع الشيك و يتحقق من صحة الرصيد والتوقيعات ثم يخطر على كل من البائع والمشتري بإتمام العملية بخصم الرصيد من حساب المشتري وإضافته إلى حساب البائع ثم فيما بعد يقوم بإلغاء الشيك وإعادته الكترونيا إلى البائع ليكون دليلا على انه قد تم صرف الشيك فعلا ، كما يمكنه التأكد من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.

المبحث الثالث: العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الالكتروني

تواجه وسائل الدفع الإلكترونية جملة من المشاكل التي أدت إلى انعدام الثقة بها، فرغم النجاح والتطور التي عرفتها الوسائل الحديثة إلا أن هناك جرائم ظهرت وجعلت من هذا النظام ناقصا، حيث ترتكب هذه الجرائم في حق الإعلام الآلي و البطاقات البنكية ، مما أفرز مخاطر المعاملات المصرفية بوسائل الدفع الالكترونية

المطلب الأول: الجرائم الإلكترونية و أنواعها

[1] مصطفى طويطي، مرجع سبق ذكره، ص 60-61

أولا: تعريف الجريمة الالكترونية

عرفت بأنها الجريمة التي تتم باستخدام جهاز الكمبيوتر من خلال الاتصال بالإنترنيت ويكون هدفها احتراق الشبكات وتخزينها والتحريف والسرقة والاختلاس وقرصنة وسرقة حقوق الملكية الفردية.

وكذلك عرفت القرصنة الالكترونية بأنها:" وسائل غير قانونية لإقتحام نظام الكمبيوتر بدون إذن من مالك الكومبيوتر (المستخدم)، والجريمة ذات الطابع المادي التي تتمثل في كل سلوك غير قانوني مرتبط بأي شكل بالأجهزة الالكترونية، يتسبب في حصول المجرم على فوائد مع تحميل الضحية خسارة، و دائما يكون هدف هذه الجرائم هو سرقة و قرصنة المعلومات الموجودة في الأجهزة، أو تهدف إلى ابتزاز الأشخاص بمعلوماتهم المخزنة على أجهزتهم المسروقة. [1]

ثانيا: أهداف الجرائم الإلكترونية

*التمكن من الوصول إلى المعلومات بشكل غير شرعي، كسرقة المعلومات أو الاطلاع عليها أو خدمتها أو تعديلها بما يحقق هدف المجرم ؛

*التمكن من الوصول عن طريق الشبكة العنكبوتية إلى الأجهزة الخادمة الموفرة للمعلومات و تعطيلها؛

*الحصول على المعلومات السرية للجهات المستخدمة للتكنولوجيا والبنوك والجهات الحكومية الأفراد وابتزازهم بواسطتها؛

*الكسب المادي أو المعنوي أو السياسي حيز مشروع عن طريق تقنية المعلومات مثل عمليات احتراق وهدم المواقع على الشبكة العنكبوتية وتزويد بطاقات وسرقة الحسابات المصرفية...إلخ.

[1] محمد الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي ،جرائم الانترنت والحاسب الالي ووسائل مكافحتها، دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية،مصر،2006،ص 13

وتعتبر الجرائم الإلكترونية هي النوع الشائع الآن من الجرائم، إذ أنها تتمتع بأكثر من المميزات للمجرمين تدفعهم إلى ارتكابها ويمكن تعريفها بأنها: " الجرائم التي لا تعرف الحدود الجغرافية والتي يتم ارتكابها بأداة هي المجلس الآتي عن طريق شبكة الانترنيت و بواسطة شخص على دراية فائقة بها"

ثالثا: أنواع الجرائم الإلكترونية:[1]

1- **الجريمة الإلكترونية:** وهي التي تسبب أضرار مالية على الضحية أو المستهدف من عملية النصب

1- الجريمة الثقافية: هي استيلاء المجرم على الحقوق الفكرية ونسبها له من دون موافقة الضحية، فمن الممكن أن تكون أحد الصور التالية:

- ✓ **قرصنة البرمجيات:** هي عملية نسخ أو تقليد برامج إحدى الشركات العالمية على أسطوانات وبيعها للناس بسعر أقل؛
- ✓ التعدي على القنوات الفضائية المشفرة و إتاحتها عن طريق الإنترنيت عن طريق تقنية (copy soft) ؛
- ✓ جريمة نسخ المؤلفات العلمية و الأدبية بالطرق الإلكترونية المستحدثة .

3- **الجريمة الجنسية:** وهذا النوع من الجريمة يمكن أن يتمثل بإحدى الصور التالية: الابتزازات، التقرير والاستخراج، انتشار الصور ومقاطع الفيديو المخلة بالأدب على موقع الانترنيت من قبل الغزو الفكري لكي يتداولها الشباب والشابات وإفساد أفكارهم وإضعاف إيمانهم.

[1] وهيبة عبد الرحيم، نفس المرجع السابق، ص 21

المطلب الثاني: جرائم البطاقات الإلكترونية

رغم ازدياد استعمال البطاقات على وجه الخصوص تعددت وسائل الاحتيال في استعمالها وتنوعت صورها ويمكن تقسيم الجرائم المرتكبة باستخدام هذه البطاقات إلى :[1]

أولا: جرائم يرتكبها صاحب البطاقة

فالعميل نفسه يسبب الإساءة لاستعمال البطاقات البنكية في ارتكاب جرائم مخالفة للعقد المبرم بينه وبين البنك ، وتتمثل هذه المخالفات في:

1-**جرائم الاعتداء على أجهزة الصراف الآلي للنقود:** تثور المشكلة في حالة استخدام الجهاز لصرف ما يتجاوز الرصيد الفعلي إذا تم ذلك بواسطة العميل صاحب البطاقة فالمسألة هنا لا تعدوا أن تكون مسألة مديونية بين المؤسسة المالية والعميل.

2-**استخدام بطاقات انتهت مدة صلاحيتها:** لكل بطاقة مدة صلاحية معينة، وبعد مرور هذه المدة لابد على العميل ردها للبنك أو الجهة المصدرة لها وذلك إما لتجديدها أو التخلي عنها، وفي حال لم يفعل ذلك يرى البعض أنه جرم .

3-**إساءة استعمال بطاقة الوفاء:** قد يقوم العميل بشراء سلع وخدمات يتجاوز قيمتها المبلغ الذي يضمنه البنك أو الجهة المصدرة كحد أقصى لها، أو يقوم بشراء السلع والخدمات لا تتجاوز قيمتها، المبلغ الذي يضمنه البنك وعندما يتجاوز الرصيد الموجود في حسابه.[2]

ثانيا: الجرائم التي يرتكبها الغير: و تكون على النحو التالي:

1-**التلاعب بالبطاقات المالية:** وذلك في استخدامها من قبل غير صاحب الحق بعد سرقتها أي بعد سرقة الأرقام السرية الخاصة بها، وهو ما يتم عن طريق اختراق بعض المواقع

[1] محمد عبد الحليم مسامح، الحماية الجبائية لبطاقات الائتمان، جرائم بطاقات الدفع الالكتروني، دار النهضة العربية- القاهرة 2003،ص72

[2] محمد عبد الحليم مسامح، نفس المرجع السابق، ص 72.

التجارية التي يمكن أن تسجل عليها أرقام هذه البطاقات ، فسارق البطاقة قد يستخدمها في سحب نقود من الموزع الآلي، وفي بعض الدول كفرنسا يعتبر استعمال البطاقة المسروقة أو المفقودة من قبل الغير عقوبة جريمة.

2-**السحب ببطاقات إلكترونية مزورة:** و ذلك بتزوير بطاقات الدفع أو السحب عن طريق بطاقات ائتمان مسروقة واستبدال بياناتها بما قد يتم ذلك بالتواطؤ مع صاحب البطاقة الذي يتركها للغير لا استعمالها في السحب و تزوير توقيعه.

ثم يقوم بالاعتراض على السحب ويطعن على توقيعه حتى لا يخصم المبلغ المحسوب من حسابه الخاص.[1]

3-جرائم الاعتداء على الحياة الخاصة للأفراد: المقصود من هذا الكلام التعرض لتلك الجرائم، فالاعتداء عليها بواسطة هذه التقنية التي أدت إلى سلب مادية السلوك، أما علاقة الحياة الخاصة بالتقنية المعلوماتية ، فقد ظهرت أهميتها بانتشار بنوك المعلومات في الآونة الأخيرة.

4-**جرائم الاعتداء على الأموال:** عن طريق، استخدام برامج معدة خصيصا لتنفيذ الاختلاس أو التحويل المباشر للأرصدة.

5-**جريمة غسيل الأموال الإلكتروني:** والتي تعتبر من أهم وأخطر الجرائم وأكثرها انتشارا سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، وهي تلك العمليات المالية البسيطة أو المعقدة المشروعة أو الغير مشروعة ، المحلية أو غير المحلية، التي تتم في إطار قطع صلة المال الغير مشروع بمصدره الإجرامي لاكتسابه طابعا شرعيا مع العمل

[1] عبد الفتاح حجاوي بيومي ، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية ، الجزء الأول، دار الفكر الجامعي، اللاسكندرية،2002، ص 139

على استعمال وابتكار تقنيات متطورة جدا للقيام بتبييض أموالهم القذرة ، و ينتهي ذلك إلى نتائج اقتصادية و اجتماعية و سياسية خطيرة .[1]

المطلب الثالث: التحديات التي تفرزها وسائل الدفع الالكترونية

إن وسائل الدفع الإلكترونية التي وجدت لتعوض تلك التقليدية ليست وسائل مثالية فهي تولد مشاكل ونقائص من نوع جديد في عالم المصارف ، وهو ما يؤثر على سمعتها بين الجمهور ، مما ادى ذلك الى اتخاذ الحيطة والحذر عند استعمالها ،ويمكن ذكر اهم مخاطر ونقائص هذه الوسائل كما يلي:

أولا: النقود الإلكترونية: للنقود الإلكترونية مخاطر أمنية ، قانونية وأخرى تتعلق بالسرقة.

1-المخاطر الأمنية للنقود الإلكترونية

يحدث الحرق الأمني للنقود الالكترونية إما كنتيجة لعمل إجرامي عمدي مثل التزوير و التزييف و إما كنتيجة لعمل غير عمدي مثل محو أو تخريب موقع من مواقع الانترنيت وإما الإخلال بتصميمات الأنظمة الالكترونية و القرصنة الالكترونية فمن شأن كل هذه التصرفات و التهديدات السابقة أن تؤدي إلى آثار قانونية و أمنية ومالية خطيرة ، فإنه من المهم أن تتأكد الجهة المصدرة للنقود الالكترونية من توافر كافة الضمانات الأمنية سواء بالنسبة للمستهلك أو بالنسبة للتاجر وسواء إذا كان ذلك متعلقا بالنقود الإلكترونية التي تأخذ شكل البطاقات البلاستيكية أو تلك التي يتم التعامل بها عبر الإنترنيت

2- المخاطر القانونية للنقود الالكترونية:

تتبع هذه المخاطر أساسا من خلال انتهاك القوانين واللوائح مثل جرائم غسيل الأموال ، وإفشاء أسرار العميل وانتهاك السرية، من ناحية أخرى، فإن المخاطر القانونية قد تتولد أيضا عندما تقنن حقوق والتزامات الأطراف المختلفة المتعاملة بالنقود الالكترونية

[1] محمد ابراهيم محمود الشافعي، النقود الالكترونية، العينة العبيا لتطوير الرياض، المال و الاقتصاد 2022/5/3 على الموقع www,arriadh.com

بطريقة غير دقيقة، كذلك فإن موضوع حماية المستهلك يعد من أهم المخاطر القانونية التي يمكن أن تفرزها النقود الإلكترونية ومن المتوقع أيضا أن يصاحب انتشار النقود الالكترونية تزايد في جرائم التهرب الضريبي حيث سيكون من الصعب على الجهات الحكومية المكلفة بتحصيل الضرائب القيام بربط الضريبة على تلك الصفقات التي تتم بواسطة النقود الالكترونية نظرا لأن تلك الصفقات تتم خفية عبر شبكة الانترنيت .

ثانيا: البطاقات البنكية:[1]

بالإضافة إلى الجرائم التي ترتكب في حق البطاقات البنكية فهي تفرز جملة من العيوب و المشاكل سواء لحاملها أو للمصارف المصدرة لها، و أهم هذه المسائل ما يلي:

- ✓ محدودية أثر البطاقات في رفع الاستهلاك على المدى الطويل، إذ أن رفع القدرة الاستهلاكية كاف على وسائل الدفع بقدر ما يعتمد على نمو وانحصار الدخل الحقيقي للأفراد .
- ✓ خطر على سيولة المصرف نظرا لكبر حجم التعامل كما أن كبر حجم القروض المجانية من البطاقات يدعو المصرف إلى تخفيض استثماراته في المجالات الأخرى.
- ✓ المنافسة التي تواجهها المصارف من المؤسسات المصدرة للبطاقات الخاصة بها لمحطات البنزين، مما قد يقلل من حجم المتعاملين مع المصرف.
- ✓ بالنسبة للدول الإسلامية فإن البطاقات الائتمانية تكتفيها بعض المحظورات الشرعية ، كالفائدة التي يأخذها البنك عند تأخر العميل عن السداد، و كذلك العمولة التي يتقاضها البنك من التجار فهناك من الفقهاء من يعتبرها فائدة محرمة .

[1] ناصر سليمان، تطوير صيغ التمويل قصير الاجل للبنوك الاسلامية، المطبعة العربية ، الطبعة الاولى، الجزائر،2020،ص 260

ثالثا: التحديات القانونية و الرقابية للبطاقات الذكية: لعل أهمها ما يلي

قد تقوم المؤسسات غير المصرفية بإصدار بطاقات ذكية ، لكن لا تفرض عليها رقابة كالمؤسسات المصرفية التي تدفع تكاليف الرقابة عند عرضها لبرامج البطاقة ذات القيمة المخزنة، مما يثير قلق المراقبين بشأن المحافظ الالكترونية التي تضم مؤسسات لإصدار غير مصرفية لا تخضع لمواقيتهم .

- ✓ يسجل باستمرار قلق المستهلك حول سرية المعلومات الشخصية المخزنة في البطاقة الذكية والذي يمثل عقبة أمام انتشار استخدام هذه البطاقات
- ✓ من الناحية القانونية فإن البطاقات الذكية لا تخضع للقوانين التجارية التي تنظم الشبكات والحوالات وغيرها، لأن المستخدم لا يستعمل أداة مكتوبة مما يثير مشاكل الإثبات
- ✓ تثير هذه البطاقات قضايا تتعلق بمراعاة إجراءات براءات الاختراع من طرف مؤسسات إصدار البطاقات ومجهزيها بالإضافة إلى شؤون الملكية الفكرية و ترخيص التكنولوجيا

لكن أكبر مشكل تواجهه وسائل الدفع الالكترونية هو تسارع استعمال هذه الوسائل منذ سنوات دون أن يواكبها تنظيما قانونيا يناسب تحدياتها ،فهي محرومة من الحماية القانونية التي تتمتع بها وسائل الدفع التقليدية مما يجعلها تخفي حزمة من المشاكل و النزاعات التي تتطلب سرعة في حلها ،و لعل أهمها إشكالية الإثبات لعدم اعتمادها على دعامة ورقية.

فرغم كل المجهودات من جانب الفقه و القضاء في دول العالم التوسع في تفسير النصوص الدينية الموجودة أصلا كي تشمل المعاملات الالكترونية ، إلا أن هذه النصوص بقيت محددة المدى لتوضع كلمات " الكتابة " الإسناد الخطية...إلخ " هي تشمل " الإسناد الإلكتروني ، التوقيع الإلكتروني .. إلخ " نظر الحداثة هذه المصطلحات [1].

[1] عمار لوصيف، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيب شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منثوري قسنطينة، الجزائر ،2009/2008،ص 120

رابعا: التحديات الإدارية: يمكن ذكر أهم التحديات الإدارية كما يلي

- تحقيق التكامل بين معلومات العملاء؛
- تدريب كل المستويات الإدارية على المشاركة و تبادل المعلومات؛
- تكوين قاعدة بيانات مركزية للمنظمة و تحديد مسؤولية إدارتها ، إما بتكنولوجية تمثل فيها الوظائف المختلفة ضمانا لتحقيق التنسيق بينها أو أن تتبع رئاسة المنظمة ضمانا لتحقيق التعاون بين الوظائف الإدارية أو تفويض سلطة إدارتها إلى مدير التسويق أو مدير المبيعات .

خامسا: التحديات التكنولوجية و من أهمها ما يلي:

1- تحقيق التكامل بين التطبيقات الإدارية المختلفة:

لابد ان تعمل الإدارات المختلفة على تقديم الدعم للعمليات التجارية التي تأخذ مجراها في مواقع المنظمة على الإنترنت وهو ما يعنيه ضمنيا تحديات متعددة منها:

- سرعة الحصول على معلومات متكاملة عن العميل وهي معلومات كانت في الماضي مشتتة بين الإدارات والأقسام المختلفة (المبيعات و الإنتاج و المخزون، الشحن و التسليم ، الصيانة و الخدمات ...إلخ)؛
- تحقيق تدفق تلقائي لبيان العميل بين الإدارات المختلفة وقد اتبعت المنظمات أساليب متباينة لمواجهة التحديات السابقة فمنها من صمم قاعدة مركزية لبيان العملاء مثلما فعلت شركة (Bell Atlantic) .

منها من صمم عدة قواعد بيانات متفقة في الإدارات المختلفة مع تسهيلات تدفق البيانات مثلما فعلت شركة (Wells Fargo) ومنها من ترك الأمور على حالها على أن يتم تجميع المعلومات المطلوبة وفقا للحاجة.

2- الربط بين تطبيقات حفظ و تشغيل فيما بين الإدارات المختلفة:[1]

تتمثل أحد الحلول المتبعة في استخدام برامج وسيطة لتحقيق الترابط بين التطبيقات المختلفة مثلها في ذلك مثل شبكات الكمبيوتر الداخلية أما الحل المثالي فهو تصميم مركز متكامل للتطبيقات تستخدمه الإدارات من خلال وحدات حاسب موزعة بين الإدارات .

3- قاعدة بيانات العملاء:

يتطلب التنسيق بين وظائف المنظمة و تصميم قاعدة بيانات متكاملة لعملاء تساهم في تقديم خدمات إدارية تتناسب مع معلومات المنظمة عن العميل.

4-نماذج اتخاذ القرار:

تمثل النموذج الفكري المبرمج الذي يبني عليه الإداريون قراراتهم الروتينية المتكررة تم برمجتها على الحاسب ليقوم نيابة عن الإداريين باتخاذ قرارات إدارية فورية مع العميل عبر وسائل الاتصال التفاعلية.

5- قاعدة العمليات الأنشطة اليومية:

يجب حصر الاحداث الإدارية المتصلة بالعميل (استخراج كشف حساب العميل ، عرض الأسعار ، التحقق من أرصدة المخزون ، شحن الطلبات ، إصدار فاتورة...إلخ) حتى يمكن استخدامها في تحقيق الربط بينه الأنشطة المختلفة عند تصميم نظم المعلومات كما أنها تساعد في تخطيط تدفق المعلومات فيها بين التطبيقات الإدارية المختلفة وهو أمر حيوي لتحقيق التكامل المطلوب في نظام المعلومات .

[1] أمين عبد العزيز حسن، استراتيجيات التسويق في القرن الحادي و العشرون، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،مصر،2001،ص ص 270 271

6-تحديد المسؤوليات (مراكز التكلفة):

يجب تحديد مراكز التكلفة مقدما (منتج معين أو طلبات معينة... إلخ) لأن ربط كل من الأنشطة والأحداث وقواعد اتخاذ القرارات بمركز تكلفة متفق عليها مقدما يساعد خبراء نظم المعلومات على الربط بين التطبيقات الإدارية بما يسمح بتصميم نظام متكامل لتدفق المعلومات[1].

[1] أمين عبد العزيز حسن: نفس المرجع السابق، ص.372

خلاصة الفصل:

لقد افضت التطورات المتسارعة في مجالات الاتصالات و الانترنت و المعلومات إلى ظهور معالم بيئية اقتصادية ترتكز على المعاملات الالكترونية

و القطاع المعرفي باعتباره قطاع حساس لكل التطورات التجارية في باقي القطاعات ، كان إلزاما عليه مسايرة هذا الركب من خلال تقديم خدمات مصرفية تستند على الاستخدام المكثف لتقنيات المعلومات و الاتصالات الحديثة

ومما سبق تبين ان وسائل الدفع الحديثة أصبحت حتمية لمسايرة المتطلبات التي تستلزمها عمليات الدفع في المعاملات الالكترونية من سرعة و تدني في التكاليف و ضمان و سرية ...إلخ فهي فعلا قدمت حلولا كثيرة للقصور الذي كانت تعاني منه الوسائل التقليدية أما تلاشي الحدود المكانية و الزمانية التي تتميز بها المعاملات في الشبكة الدولية للمعلومات و الانترنت

وفي ذات الوقت ن التكنولوجيا التي مكنت من تطوير الخدمات المصرفية و فرت بنية تحتية هامة لانتشارها هي ذاتها التي مكنت من ظهور جرائم منظمة على الإنترنيت و أوجدت لها طرق مستحدثة لأجل تطوير سبل الاحتيال و الاختلاس و غيرها.

ولعل العائق الأكبر الذي تواجهه هذه الوسائل هو تسارع استعمالها دون أن يواكبها تنظيما قانونيا يناسب تحدياتها و طبيعتها و خصوصياتها و عليه لأجل فتح آفاق أمام انتشار هذه الوسائل يتعين تزويدها بما يزيد من درجة الأمان و الضمان و السوية و الفعالية و الثقة لمتعامليها ، فتكلفة الدفع ترتبط بخطر عدم السداد أكثر من التكلفة التقنية.

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول التجارة الالكترونية

تمهيد:

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا " بالتجارة الالكترونية نتيجة حتمية وضرورية للتطورات والمستجدات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث لعبت ولا زالت تلعب الشبكة الدولية للمعلومات أو ما يعرف بالإنترنت دورا رئيسيا و مهما كوسيط لاستكمال تنفيذ أعمال التجارة بشكلها الحديث والمعاصر فقد حصل تحولا كبيرا من الشكل التقليدي للتجارة إلى الشكل الإلكتروني الحديث وأصبحت التجارة الإلكترونية واقعا ملموسا في ظل البيئة الحالية، وتسعى العديد من الدول إلى تعظيم دور التجارة الالكترونية خصوصا في ظل المتغيرات العالمية و التحديات الجديدة ومن المتوقع أن يتعاظم دورها في المستقبل القريب نظرا لتأثير هذه التجارة على الأسواق وأداء المؤسسات و قدرتها التنافسية، حيث يتوقع أن تكون التجارة الالكترونية هي أسلوب التجارة السائدة بين المنظمات و الأفراد خلال هذا القرن وفي كافة أنحاء العالم.

وهو ما يتم تناوله من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التجارة الالكترونية

المبحث الثاني: نتائج تطبيق التجارة الإلكترونية

المبحث الثالث: أمن التجارة الالكترونية

المبحث الاول: ماهية التجارة الالكترونية

المطلب الأول: التجارة الالكترونية المفهوم و النشأة

أولا: تعريف التجارة الالكترونية: لا يوجد تعريف موحد عالميا للتجارة الإلكترونية ، إنما هناك العديد من التعريفات ، و السبب الرئيسي وراء هذا التعدد هو اختلاف تنوع تطبيقاتها من جهة ، بالإضافة إلى تباين الأطراف المشاركة فيها من جهة أخرى وفي ما يلي أهم التعريفات التي وردت وذلك من خلال وجهات نظر مختلفة.

منظور الاتصالات (Communications) : التجارة الالكترونية هي وسيلة إيصال المعلومات ، تسليم المنتجات أو الخدمات، وإتمام عملية الدفع عبر الحاسوب أو أي وسيلة إلكترونية أخرى .

منظور الخدمات (services) : التجارة الالكترونية هي وسيلة كبيرة لعرض الخدمات للزبائن والشركاء وفي مختلف دول العالم، وتشمل هذه الخدمات خدمات الحكومة لمواطنيها أو المؤسسة لموظفيها ، و ذلك بسرعة وبأقل تكلفة .

منظور التعلم (Learning): من وجهة نظر التعلم، فإن التجارة الإلكترونية تزيد من فرص التعلم والتدريب المباشر بالإضافة إلى الحصول على مختلف المواد في شكل الكتروني، من خلال الاتصال بالجامعات و مراكز التدريب و كل ذلك يكون عن طريق شبكة الإنترنت.

منظور التعاون (collaboration): تعتبر التجارة الالكترونية وسيلة للتعاون الداخلي بين أجزاء المؤسسات وفروعها في كل مكان والتعاون الخارجي مع مؤسسات أخرى ، وذلك في تصميم المنتجات و توزيعها .[1]

[1] ثامر عبد العالي كاظم ،فاضل عباس كاظم ، دور التجارة الإلكترونية في التنمية الاقتصادية إمكانية تطبيقها في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد 16،العدد1،2014،ص 88

منظور المجتمع (community) : توفر التجارة الالكترونية المكان المناسب لعناصر المجتمع للاستفادة من فرص التعلم، الاحتكاك و لتعاون مع العالم الآخر وعدم التقوقع في النطاق المحلي الالكترونية المستخدمة لغرض التجارة.

إنّ المنظمة العالمية للملكية الفكرية على الرغم من اهتمامها بموضوع الحماية القانونية للعلامات التجارية وحقوق التأليف وبراءات الاختراع في مجال التجارة الالكترونية، إلا أنها لم تقدم تعريفا للتجارة الالكترونية ، بل اهتمت بالوسائل المستخدمة في إبرام الصفقات التجارية.[1]

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "CNUCED"

Conférences des nations unies le commerce et le Développement

يطلق مصطلح التجارة الإلكترونية على مجمل الخدمات التجارية التي تتعامل معها المجموعات (المؤسسات والأفراد) والمعتمدة على المعالجة الالكترونية للبيانات (النصوص، الصوت والصورة) ، لقد ركز هذا التعريف على طبيعة البيانات المعطيات المتبادلة و التي لابد أن تكون الكترونية بعد هذا العرض لأهم التعريفات الواردة بشأن التجارة الالكترونية يمكننا استنتاج ما يلي :

- ✓ إن الركيزة الأساسية للتجارة الالكترونية تتجلى في فكرة النشاط التجاري فهي أولا و قبل كل شيء تجارة و الشبكة الالكترونية ماهي إلا وسيلة اتصالات ؛
- ✓ اعتماد التجارة الالكترونية على تكنولوجيا المعلومات وشبيكة الاتصالات وعلى رأسها شبكة الانترنت لإتمام مختلف نشاطاتها وعملياتها؛
- ✓ عدم اقتصار التجارة الالكترونية على عمليات بيع وشراء السلع والخدمات فقط بل شمولها كل عمليات بيع وشراء المعلومات نفسها؛

[1] ثامر عبد العالي كاظم ، نفس المرجع السابق ص89

- ✓ تحطيم التجارة الالكترونية لكل القيود الزمانية والمكانية المعرقلة لحركة التعاملات التجارية وعدم بقائها حبيسة مكان أو بلد معين ؛
- ✓ تشمل التجارة الالكترونية ثلاثة أنواع من المتعاملين: المؤسسات والأفراد والحكومة ، انطلاقا مما سبق يتبين أنه ليس من السهولة تحديد مفهوم دقيق للتجارة الالكترونية ولكنا سوف نحاول استنباط تعريف يرتقي إلى جملة التعريفات.

من منظور الأطراف المشاركة فيها: هي عملية تبادل المعلومات وإجراء المعاملات التجارية بين مؤسستين، بين مؤسسة ومستهلك، بين مؤسسة وحكومة وبين مستهلكين و غيرها ؛

من منظور على الخط (online) : التجارة الالكترونية هي بيئة إلكترونية تسهل عملية البيع والشراء المنتجات والخدمات ، بحيث يحصل الزبون على طلبه مباشرة وذلك على الخط؛

من المنظور الهيكلي (structural) : تتضمن التجارة الالكترونية الكثير من الوسائل مثل البيانات، النصوص، صفحات الانترنت ، طرق الاتصال بالأنترنت و غيرها

تعريف التجارة الالكترونية حسب المنظمات العالمية:

1-تعريف المنظمة العالمية للتجارة "OMC" [1]

يعرف خبراء هذه المنظمة التجارة الالكترونية على أنها: " مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وترويج وبيع المنتجات من خلال شبكات الاتصالات، ومن الأمثلة الشائعة للسلع الموزعة إلكترونيا: الكتب، القطع الموسيقية.

2- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " OCDE" Organisation coopération et développement économique:

[1] ابراهيم العيسوي ، التجارة الالكترونية، الطبعة الاولى، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، مصر /2013،5-2014-6

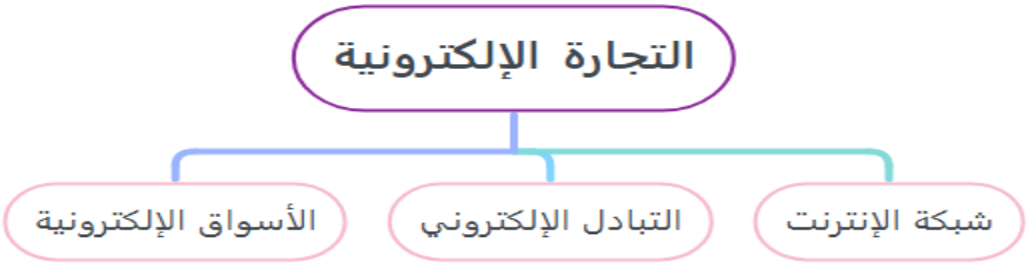
يشير التعريف إلى أنّ : التجارة الالكترونية تشمل جميع أشكال المعاملات و الصفقات التجارية التي تتم من قبل الأفراد والهيئات ، وتقوم على أساس معالجة ونقل البيانات الرقمية على اختلاف أشكالها سواء كانت مكتوبة أم مرئية أو مسموعة لقد ركز هذا التعريف على طبيعة المتعاملين (أفراد شركات) وطبيعة البيانات المتبادلة (صوت، صورة) ، ولكنه غير مربح وواضح فيما يخص عملية التبادل نفسها وإجراءاتها ، كما أشار هذا التعريف إلى مصطلح " بيانات رقمية للدلالة على وجود وسيط إلكتروني يسهل التبادل[1]

3-تعريف المنظمة العالمية للملكية الفكرية "OMPI" ORGANISATION Mondial de la propriété: يشير التعريف إلى أن التجارة الالكترونية في شكلها الواسع تشمل كل الوسائل السابقة مفادها أن التجارة الالكترونية هي:

" استخدام الوسائل الالكترونية المتطورة التي وفرتها ثورة المعلومات والاتصالات في إنجاز كافة المعاملات التجارية مع بيع وشراء المنتجات وتبادل المعلومات بين البائعين و المشترين وغيرها من العمليات المتصلة بعقد الصفقات وإقامة الروابط التجارية بدءا من معلومات ما قبل الشراء وانتهاء بخدمات ما بعد البيع".

وبصورة عامة التجارة الالكترونية يمكن تطبيقها عبر مكوناتها الرئيسية التي تتضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (06): مكونات التجارة الالكترونية



[1] كريمة صراع، واقع وافاق التجارة الالكترونية في الجزائر / مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية ،تخصص استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم التجارية، جامعة وهران ، 2014/2013 ص5-6

المصدر: ثامر البكري ،قضايا معاصرة في التسويق ،دار حامد للنشر والتوزيع ،2015،ص 86

ثانيا: نشأة التجارة الإلكترونية:

تعود نشأة التجارة الإلكترونية إلى خمسة عقود مضت، مرت خلالها بالعديد من المحطات منذ بدء استخدام أجهزة الحاسب الآلي في المؤسسات الاقتصادية في أوائل السبعينات من القرن العشرين إلى أن انتشرت أنشطتها بشكل واسع خلال العقدين الأول و الثاني من القرن الواحد و العشرين، و شهدت نموا واسعا خلال عام 2020 " نتيجة الإغلاق الكلي أو الجزئي المفروض بسبب جائحة كوفيد -19، في هذا السياق مرت التجارة الإلكترونية بثلاث مراحل موضحة على النحو التالي:[1]

1-المرحلة الأولى: التحويل الالكتروني للأموال

تعود هذه المرحلة إلى بداية تطبيق التجارة الالكترونية في أوائل السبعينات من القرن الماضي، منذ ظهور التحويلات الالكترونية للأموال بين المشتري والبائع ونقل الأموال من حساب إلى حساب آخر بدلا من كتابة الصكوك التقليدية وإجراءات التحصيل النقدي

2-المرحلة الثانية: تبادل البيانات الرقمية

بدأ ظهور التبادل الإلكتروني للبيانات في نهاية عام 1970 واستمر حتى بداية عام 1982، حيث سمحت التجارة الالكترونية بتبادل المستندات والبيانات مثل أوامر الشراء و القوانين إلكترونيا وربطت بين الشركات الرئيسية والموردين الفرعيين أو بين الشركة الأم و فروعها، ساهم ذلك في انخراط الشركات في هذه الأنشطة خاصة المؤسسات المالية و المصانع وبائعي التجزئة، كما ظهرت تطبيقات الاتصالات السلكية واللاسلكية مثل بيع وشراء الأسهم في الأسواق المالية.

[1] جمال قاسم حسن، محمود عبد السلام، التجارة الالكترونية، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي ،صندوق النقد الدولي ، دولة الامارات العربية المتحدة،2021،ص ص7-8

3-المرحلة الثالثة:

التجارة الإلكترونية من الانتشار الواسع للشبكة العالمية للمعلومات ، و تم تطوير تطبيقات التجارة الالكترونية بصورة كبيرة بداية من عام 1995، كما شهدت هذه المرحلة بدايات الإعلانات عبر الشبكة العالمية للمعلومات و المزادات ، لدرجة أن الشركات كبيرة و متوسطة الحجم قامت بإنشاء مواقع لها على الشبكة العالمية للمعلومات ، فعلى سبيل المثال لدى شركة جنرال موتورز أكثر من (18000) صفحة على موقعها الالكتروني و أكثر من (98000) رابط لمنتجات الشركة وخدماتها ووكلائها .

المطلب الثاني: خصائص التجارة الالكترونية

أولا: خصائص التجارة الالكترونية:

إن التجارة الالكترونية تختص بمجموعة من الخصائص يمكن إبرازها فيما يلي:[1]

1-الطابع العالمي للتجارة الالكترونية:

إن أنشطة التجارة الإلكترونية تتميز بطابع عالمي فهي لا تعرف الحدود المكانية أو الجغرافية ، فأي نشاط تجاري يقدم سلعا أو خدمات على الانترنت لا يعني بالضرورة الانتقال إلى منطقة جغرافية ، فأي نشاط تجاري يقدم سلعا أو خدمات على الانترنت لا يعني بالضرورة الانتقال إلى منطقة جغرافية بعينها ، فإنشاء موقع تجاري على الانترنت يمكن صاحب الشركة حتى ولو كانت صغيرة، بإمكانية التغلغل إلى أسواق و مستخدمي شبكة الانترنت عبر العالم كله، لكن ما يعيب هذه الخاصية أنه في حالة السلع أو الخدمات التي تسلم على الخط ، أي السلع غير المادية فإنه يصعب فرض الضرائب الجمركية عليها.

[1] ابراهيم العيسوي، نفس المرجع السابق ، ص 31

2- الطابع المتدخل في التجارة الالكترونية:

إن الفوارق في توزيع الوسائل بين المؤسسات سواء كانت هذه المؤسسات كبيرة أو صغيرة أصبحت في التجارة الالكترونية أقل وضوحا، فأصبح بإمكان تسليم السلع والخدمات بالطريقتين التقليدية أو بطريقة الكترونية مباشرة على الانترنيت مثل الموسيقى والأقراص المدمجة وأفلام الفيديو والأقراص التي تحتوي على برامج الكمبيوتر أو المعلومات أو الدروس ...إلخ ، وهذا ما يخلق صعوبة الضريبة على المنتج إذا ما كان سلعة أو خدمة ، هذه الخاصية تلزم المؤسسات على إعادة هيكلة نفسها لمواجهة التغيرات الطارئة التي تفرضها ممارسة التجارة الإلكترونية.

3- غياب التعامل الورقي في معاملات التجارة الالكترونية:[1]

إتمام صفقة تجارية كاملة، بدأ من التفاوض والتعاقد دفع قيمة البضاعة واستلامها إلكترونيا يتم دون تبادل مستندات ورقية على الإطلاق في حالة السلع القابلة للترقيم، وهذا ما يدعم هدف التجارة الإلكترونية وهو خلق مجتمع اللاورقية .

ومن هنا تظهر مشاكل في إثبات التعاملات والعقود وتوثيق الحقوق والالتزامات و إثبات صحة التوقيعات والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، لذلك شرعت منظمات دولية و حكومات متعددة في وضع قانون خاص بالتجارة الالكترونية بصيغ الصفة القانونية على المحررات الإلكترونية والعقود الالكترونية والوفاء بالنقود الالكترونية .

4- عدم الكشف عن هوية المتعاملين:

إن تعاملات التجارة الإلكترونية تتم بين أطراف قد يفصل بينهما آلاف الأميال، كما قد يختلف التوقيت الزمني بينهم، وبالتالي غياب المعلومات الكافية عن المتعاملين بين بعضهم البعض قد يخلق سلبيات كتقديم معلومات زائفة أو تقديم بطاقات ائتمان مسروقة أو إساءة استخدام المعلومات أثناء التعامل وهذا ما يثير مسألة الخصوصية وسرية

[1] خالد ممدوح ابراهيم /ن لوجستيات التجارة الالكترونية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ،مصر ،2008،ص 152

المعلومات ، لكن التقدم الذي تشهده التكنولوجيا توفر حتما الأمان والموثوقية والنزاهة والصدق التعاملات التجارية عبر الانترنت.

5- سرعة تغيير المفاهيم والأنشطة في التجارة الالكترونية:[1]

إن اتساع حجم نطاق التجارة الالكترونية و لتغيرات المتسارعة التي تتعرض لها أنشطتها ونظرا لارتباط أنشطتها بوسائل الاتصال الالكتروني ومجالات الاتصالات والمعلومات التي تعرف هي الأخرى تغيرات متسارعة يعرض التجارة الالكترونية هي الأخرى للتغير المتسارع.

ثانيا: أهمية التجارة الإلكترونية

تبرز أهمية التجارة الالكترونية في كونها تساعد على:

1- تقليص من تكلفة الحصول على المنتج: [2]

إنّ التجارة الالكترونية لو قارنها بالتجارة التقليدية ، فهي تقلص من تكلفة حصول الزبون على المنتج ، وذلك كونها تتم مباشرة عبر شبكة الانترنت، بين الشركة المنتجة والزبون دون الحاجة للوسطاء، كتجار الجملة و التجزئة هذا من جهة ، كما أن البيع على شبكة الانترنت لا يتطلب استئجار المحلات أو الاستثمارات في البنى التحتية ، فكل ما هو مطلوب سوى وجود فكرة معينة ومنتج أو خدمة مميزة و موقع ذو تصميم جذاب للبدء بالعمل التجاري.

2-تحقيق عائدات أكبر:

طالما أن التجارة الالكترونية تتم بصورة تلقائية على الانترنت ، فهي تساعد على توفير التكلفة، الجهد والوقت المطلوب لإنجاز المعاملة لو قورنت بالتجارة التقليدية والتي

[1] ابراهيم العيسوي ، نفس المرجع السابق، ص 33
[2] ابراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص36

تعتمد على جهود الموظفين الكثر والإدارة مما يؤدي إلى انخفاض العائدات هذه الأخيرة بالمقارنة الأولى.

3- تحقيق خدمة أفضل للزبون:

في التجارة الالكترونية لا يحتاج الزبون للاتصال هاتفيا بالمؤسسة المنتجة والتي تحوله إلى الموظف المعني والذي قد يكون مشغولا بزبون ثاني مما يؤدي إلى ضياع جزء من وقت الزبون الأول وخلق حالة من عدم رضا لديه، و إنما يمكن للزبون التفاعل مع البائع مباشرة عبر الموقع بواسطة البريد الإلكتروني، والذي يتيح له إمكانية الدردشة والمخاطبة بالنص، الصوت وحتى الصورة .

4- سرعة التسوق ومقارنة الأسعار:

بعكس التجارة التقليدية، والتي تحتاج إلى عملية شاقة من البحث عن المنتجات والأسواق والتفاوض مع البائعين، فالتجارة الإلكترونية تتيح للزبون وعبر المواقع الالكترونية التعرف على خصائص المنتجات وأسعارها وذلك بسهولة فضلا عن التعاقد، سداد الثمن واستلام السلع أو الاستفادة من الخدمات دون مغادرة المنزل أو المكتب 24 ساعة /24 ساعة ودون الحاجة إلى ترتيبات مسبقة لالتقاء البائع والمشتري [1].

تتيح التجارة الالكترونية للمؤسسات الصغيرة إمكانية الوصول إلى مختلف الأسواق وعلى امتداد العالم كله، وبالتالي إمكانية التنافس مع الشركات الضخمة طالما أن البيع يتم عبر شبكة الانترنت .

-كما يؤدي النمو في التجارة الالكترونية إلى خلق وظائف جديدة في مجال الاتصالات ، تكنولوجيا ونظم المعلومات و غيرها.

ثالثا: أنواع التجارة الالكترونية:

هناك عدة أنواع من التجارة الالكترونية والتي لابد من التعرف بها ومن أهمها:

[1] ابراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 36-38.

1-التعامل بين التاجر والمستهلك (B2C) business-to- Consumer:

ويعد هذا النوع من التجارة الالكترونية من أهم الأنواع والذي يحاول التاجر ومن خلاله الوصول للأفراد المستهلكين، ويحتوي هذا النوع على عدة نماذج والتي سيتم التطرق إليها لاحقا، و ذلك لأهميتها القصوى وترابطها الوثيق مع جوهر هذه الدراسة .

2- التعامل بين التاجر وتاجر آخر (B2B) Business-to- business:

حيث يركز هذا النوع من التجارة الالكترونية على بيع المنتجات من تاجر إلى تاجر آخر

3- التعامل بين مستهلك ومستهلك آخر (c2c) Consumait-to- consumer:

حيث يساعد هذا النوع من التجارة الالكترونية الأفراد بأن يبيعوا لبعضهم البعض، وذلك من خلال المزادات التي تبنى في شبكة الانترنت.

4-التعامل بين مستخدم ومستخدم آخر (P2P) Peer-to- Peer:

يعمل هذا النوع على تمكين مستخدمي الانترنت على تبادل المعلومات، والاتصال فيما بينهم دون وجود وسطاء ، ومن ثم الاتفاق على آية صفقات تجارية تتم حسب الشروط المتفق عليها ، وقد أوجدت برامج خاصة لهذه الغاية والتي تمكن مستخدميها تجاريون كانوا أم غيرهم بتبادل أطراف الحديث بصور كتابية و سمعية مرئية[1] .

5-التجارة الإلكترونية عبر جهاز الهاتف النقال Mobile commerce:

يعد هذا النوع من التجارة الالكترونية من أحداث الأنواع، حيث يتم بواسطة استخدام أجهزة هاتف نقال رقمية مصممة بشكل يمكنها من الاتصال بشبكة الانترنيت من خلال مزود الخدمة و الوصول لأي موقع معين و الاطلاع على السلع المعروضة وإجراء عملية الشراء

[1] محمد بولصنام ، آثار التجارة الإلكترونية على الاقتصاد ، الملتقى العلمي الدولي الخامس الاقتصاد الافتراضي و انعكاسه على الاقتصادية الدولية ، جامعة المدية، ص 5-6.

المطلب الثالث: الفرق بين التجارة الالكترونية والتجارة التقليدية

هناك تشابه كبير بين التجارة التقليدية و التجارة الالكترونية من حيث الأنشطة التي تقوم عليها و المتمثلة في:

- ✓ **تسويق المنتج:** و الذي نعني به طرق الوصول غلى الزبون و تزويده بالمعلومات المختلفة عن المؤسسات ، المنتجات أو الخدمات التي تقدمها ، أسعارها ، العلامات التجارية و غيرها.
- ✓ **المبيعات:** و التي نعني بها إنجاز معاملة البيع الفعلية.
- ✓ **الدفع:** و الذي نعني به وفاء المشتري بالنزاهة اتجاه البائع.
- ✓ **تلبية الطلب:** و نعني به تسليم المنتج أو الخدمة للزبون.
- ✓ **خدمة ما بعد البيع:** من خلال تقديم خدمات ما بعد التسليم كالتركيب الصيانة وغيرها.

لكن الاختلاف يكمن في الطريقة أو الأسلوب الذي تنجز به هذه الأنشطة ، ففي التجارة التقليدية تتم المعاملات بطرق تقليدية ، وفي ظل التجارة الالكترونية تتم المعاملات بواسطة شبكة الويب، فعملية البيع في التجارة التقليدية تعتمد بشكل كبير على نوع العلاقة بين البائع و المشتري ، و على قدرة البائع على الإقناع، فتتم عملية البيع من خلال التفاعل البشري المباشر بين الطرفين، أما في التجارة الالكترونية فتلعب شبكة الويب و تكنولوجيا المعلومات الدور الرئيسي في ذلك، كما أنه شبكة الويب و تكنولوجيا المعلومات الدور الرئيسي في ذلك، كما أنه و في معظم الحالات فإن البائع و المشتري و كل منهما لا يرى الآخر .[1]

و إن النقود تتمتع بالقبول العام من جانب أفراد المجتمع ، إذ هي وسيلة لإبرام الذمة و تستمد قوتها بهذه الوظيفة من القانون الذي يلزم كل أفراد المجتمع بقبولها في

[1] محمد عبد حسين الطائي: التجارة الالكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة، ط1، عمان، دار الثقافة،2010، ص 23-24.

معاملاتهم وهذا التزام قانوني يميز النقود عن غيرها من وسائل المبادلات أو وسائل الدفع الأخرى ، لذلك فإن بطاقات الدفع الالكترونية لا تعد نقودا و لا تتمتع بالقبول الإلزامي ، بمقتضى القانون ، و هي إذ تتمتع بالقبول الاختياري فإنها تتمتع لدى شريحة معينة من المجتمع بالقبول الإلزامي بقوة العقد و ليس بقوة القانون، لأن البائع الذي يقدم الخدمة أو السلعة يمكنه قبول البطاقة أولا، ذلك لأن القانون لا يفرض عليه قبولها كالتزام قانوني، في حين لا يستطيع مقدم السلعة أو الخدمة عدم قبول النقود كمقابل لمحل عقد البيع، و بذلك إذا كان المشتري قد ألزم البائع بقبول النقود ثمنا للسلعة أو الخدمة فإنه لا يلزمه بقبول بطاقات الدفع الالكتروني سداد الثمن السلعة أو الخدمة.

و أن وسائل الدفع الالكترونية تختلف عن وسائل الدفع التقليدية في طبيعة كل منهما فالأولى تعتمد كليا على الوسائل و الوسائط الالكترونية و أجهزة و آلات و برامج كلها إلكترونية، في حين أن الثابتة تعتمد أساسا على العنصر البشري في كل مراحل عمليات الدفع.[1]

جدول رقم (01): المقارنة بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية

النشاط	التجارة التقليدية	التجارة الالكترونية
تقديم المعلومات حول المنتج أو الخدمة	التلفاز، الراديو، لجرائد، الكتالوجات، المجلات و غيرها	المواقع الالكترونية و الكتالوجات على الخط
اتصالات الأعمال	الهاتف و البريد العادي	البريد الالكتروني
التحقق من المنتجات المتوفرة	الهاتف ، الفاكس و الرسائل	البريد الالكتروني، مواقع الويب
توليد الطلبية	على شكل مطبوعة	عن طريق البريد

[1] أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية ، منشورات الحلبي الحقوقية،ط1ن بيروت،2008، ص24.

		الإلكتروني و مواقع الويب
الإشعار باستلام المنتج	الهاتف والفاكس	البريد الإلكتروني، مواقع الويب وتبادل المعطيات الإلكترونية (EDI ELECTRONIC DATA INTERCHANGE
توليد فاتورة الاستلام	على شكل مطبوعة	عن طريق مواقع الويب

Source: houssei bidagoli commerce prinple and pratic,USA:academc press,2002, p49

المبحث الثاني: نتائج تطبيق التجارة الالكترونية

يرتبط تطبيق التجارة الالكترونية بتوافر مجموعة من المتطلبات في المجالات المالية و التشريعية والاجتماعية والسياسية والتقنية وكذا عوامل لازمة لإنشاء التجارة الالكترونية ومن المأمول أن تكون للتجارة الالكترونية آثار متعددة ومرغوبة على جميع المجالات و خاصة في الجانب الاقتصادي.

المطلب الأول: متطلبات تطبيق التجارة الإلكترونية[1]

هناك مجموعة من المتطلبات لتطبيق التجارة الإلكترونية و التي سنشرحها في النقاط التالية:

أولا: المتطلبات المالية العامة: تشمل المتطلبات المالية ثلاثة قضايا هامة تتمثل في:

1-**قضية الرسوم الجمركية و الضرائب:** وهم أهم موارد الدولة السيادية، تمكنها من تحقيق التوسع وتنفيذ المشروعات لخدمة التنمية والاستثمار وهنا نعكس اتجاهين:

[1] محمد عبد الحسين الطائي، نفس المرج السابق، ص 24

الاتجاه الأول: اتجاه الدول النامية ودول أوروبا التي ترى أن العدالة هي أن يتساوى مستوى تحصيل الرسوم الجمركية و الضريبي بين السلع التي يتم تداولها عبر الانترنت و السلع التي يتم تسليمها بالأساليب التقليدية.

الاتجاه الثاني: توجه إليه الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول المتقدمة، حيث تدعوا إلى إلغاء كل أنواع الضرائب والرسوم الجمركية على المعاملات الالكترونية التي يتم تنفيذها بالكامل على شبكة الإنترنت بما فيها أعمال التسليم.

2- **قضية التحول إلى نظم السداد والدفع الالكتروني:** هناك اتجاه عالمي نحو استخدام نظم السداد و الدفع الحديثة لكن هذا يتطلب احتياطات لمنع وجود المخاطر والمتمثلة في:

- الحد من المخاطرة سواء للشركات والأفراد؛
- ضمان الحماية الكافية ضد النشال الإجرامي وانتهاك الخصوصية؛
- الوقاية من احتمال قيام وكالات التحقيق بتعقب سيولة السداد؛
- البعد العالمي لنظم السداد و أثر ذلك على الاقتصاديات القومية.

3- **قضية جهة إقرار المعاملات المالية الالكترونية:** إن الدراسات التي تمت في إطار الإشراف على نظم السداد الالكتروني ، تؤكد على أهمية قيام جهة لإقرار التعاملات المالية و لهذا تقوم عدة تساؤلات أهمها:

- ما نوع المؤسسة التي ستقوم بإقرار المعاملات هل هي حكومية أم قطاع خاص؟
- هل ستكون جهة وحيدة أو من خلال عدة جهات في الدولة الواحدة؟
- هل تحتاج المعاملات التجارية بين جهات مختلفة في دول مختلفة إلى جهات إقرار ذات طبيعة دولية.

ثانيا: المتطلبات التشريعية : إن التحول إلى تطبيق التجارة الإلكترونية يتطلب إنشاء مناخ تشريعي محفز ويتم هذا بـــ:[1]

- تطوير القوانين التجارية للقوائم مع المتطلبات الالكترونية وأهم القضايا الخاصة بالوثائق الإلكترونية التوقيع الإلكتروني وإجراءات التعاقد عن بعد.
- تقصير فترات التقاضي بالاعتماد على آليات التحكيم في الفصل في القضايا و إيجاد آليات لتخفيض أزمة التقاضي والفصل في المنازعات.
- تنفيذ الأحكام بسرعة وهذا ما تتطلبه التجارة الالكترونية من سرعة في إتمام المعاملات.
- قضية ضمانات حماية حقوق المستهلكين وهي أحد أهم المشاكل الرئيسية في التجارة الالكترونية، حيث يجب أن تضمن القوانين الحديثة حماية حقوق المستهلكين.
- توفير منظمة عالمية للسلطة القضائية ونظم لقوانين تجارية موحدة هذا بهدف حل الصراعات القضائية التي تقع بين مختلف الدول والتي لا يمكن الفصل فيها لاختلاف القوانين بينها ولذا فإن تبني قواعد ونظم تجارية موحدة يمثل أحد أهم البدائل لتحقيق مصالح المنتحين والمستهلكين في مختلف الدول.

ثالثا: المتطلبات الاجتماعية: إن تغيير معايير النجاح والتميز في المنتوج في إطار التجارة الالكترونية واختلاف قياسها عن ما كانت عليه في التجارة التقليدية يتطلب إعداد:

- برامج إعلامية خاصة بالتجارة الالكترونية تستهدف كافة فئات المجتمع لتعرفه و توعيته بكل الجوانب التي تحتويها التجارة الالكترونية من مميزات وأخطار؛
- إعداد برامج ودورات تدريبية لقطاعات الأعمال، لتمكينها من إعداد إطارات للتعامل في مجال التجارة الالكترونية؛

[1] تقروت النحار، التجارة والاعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة، الدار الجامعية، الاسكندرية،2006،ص 91

- إعداد إطارات تقنية متخصصة في البنية المعلوماتية ونظم العمل على شبكات الإنترنت؛
- تطوير مؤسسات التعليم المتخصص في المجالات المرتبطة بالتجارة الالكترونية و ذلك بالقيام بفتح فروع في الكليات لتدريس التجارة الالكترونية كتخصص قائم بحد ذاته.

رابعا: تفعيل المشاركة بين القطاع الخاص والحكومة[1]

ويتم ذلك بمشاركة القطاع الخاص في إعداد القواعد و النظم و التدابير و الإجراءات اللازمة للتجارة الالكترونية ن بالإضافة إلى توفير و إتاحة المراكز التكنولوجية و مراكز المعلومات اللازمة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم

خامسا: تنمية مؤسسة الأعمال الصغيرة و المتوسطة في مجال التجارة الإلكترونية :

تعتبر التجارة الإلكترونية بابا يتيح الفرصة أمام مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، لتسويق إنتاجها على المستوى المحلي والعالمي ولذا يجب تنمية هذه المؤسسات بتمكينها من استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث قدراتها الخاصة لا تسمح لها بالدخول إلى هذا المجال إلى جانب إمكانية دعم الأنشطة المرتبطة بتنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة و المتوسطة في مجال التجارة الالكترونية، بإنشاء مراكز مجتمعة للتجارة الالكترونية وربط تجمعات ومراكز الإنتاج الحرفي في مراكز الإنتاج بشبكة الإنترنت، بالإضافة إلى بناء نماذج تجريبية للشركات الإنتاجية لاستخدام تطبيقات التجارة الإلكترونية.

المطلب الثاني: العوامل اللازمة لإنشاء التجارة الالكترونية

لإنشاء التجارة الالكترونية يجب أن تتوفر العوامل التالية وهي:

[1] احمد السيد كردي المتطلبات العامة لتطبيق التجارة الإلكترونية kenanaonline.com/ogres/Ahmed kordy/postes/277462
اطلع عليه يوم: 2022/05/20 على الساعة 09:00 صباحاhttp : //kenanaonline.com:

أولا :توفر مستوى من الثقة و الأمان: من المسائل الأساسية لإقامة تجارة إلكترونية عامل الثقة والأمان، فمن أجل انطلاق السوق الالكتروني يجب ضرورة التقيد بمستوى معين من الثقة.

ثانيا وجود آليات موضوعية لحماية المستهلك: لضمان نجاح انطلاق السوق الالكتروني يجب توفير درجة من الثقة و الأمان و لا تأتي ذلك إلا بضمان حقوق كل الأطراف وفي هذا الإطار يجب إيجاد آلية لحماية المستهلك وهذا من خلال حمايته من :

- جميع أشكال الاحتيال، حيث أنه من بين أسباب انخفاض مستوى الثقة من جهة المستهلك نجد: صعوبة تحديد مصدر المنتجات، تسويق منتجات لا توافق النوعية المعلن عنها ، عدم ملائمة المنتجات للاستعمال المعلن عنه... إلخ .
- حماية خصوصية المستهلك، ضرورة إيجاد آليات تمنع استعمال المعلومات الناتجة عن التعاملات التجارية لأهداف وأغراض غير معلنة.[1]

ثالثا: حماية الملكية الفكرية: تتطلب التجارة الإلكترونية، أكثر من الأنظمة التجارية الأخرى، بيع منتجات و خدمات قائمة على الملكية الفكرية وترخيصها فالتجارة الالكترونية تعمل بفضل الملكية الفكرية.

وتقوم مشروعات التجارة الالكترونية والمشروعات التجارية المتصلة بالأنترنت على ترخيص المنتجات أو البراءات ، و يرجع ذلك إلى ضرورة استعمال تقنيات مختلفة ومتعددة لإبداع بعض المنتجات فتلجأ الشركات بالتالي إلى تكليف شركات خارجية بصنع بعض مكونات المنتجات أو تقاسم التكنولوجيا من خلال ترتيبات الترخيص.

وتجدر الإشارة في الختام إلى أن المشروعات القائمة على التجارة الالكترونية تستمد من الملكية الفكرية قسطا وافرا من قيمتها، ويعتمد تقييم مشروع الشركة في مجال التجارة الالكترونية على حماية ثروتها من الملكية الفكرية، وتملك عدة شركات تعمل في

[1] بشير عباس العلاق، تطبيقات الانترنت في التسويق، مؤسسة الوراق،عمان،2002،ص167

مجال التجارة الالكترونية، كمثيلاتها في مجال التكنولوجيا، حقائب من البراءات والعلامات التجارية تعزيز قيمة مشروعاتها

رابعا :توافر أنظمة فعالة للسداد أو الدفع الإلكتروني: إن وسائل الدفع الالكتروني عديدة و سريعة التطور ، ونتعرض لأهم أنواعها فيما يلي:[1]

1- التحول الإلكتروني: تتمثل هذه الطريقة في القيام بتحويل مبلغ معين من حساب المدين إلى حساب الدائن ويتولى ذلك الجهة التي تقوم على إدارة الدفع الإلكتروني وهي غالبا البنك

2- البطاقات البنكية (النقود البلاستيكية): وهي البطاقات البلاستيكية والمغناطيسية التي تصدرها البنوك لعملائها للتعامل مثل الفيزا (Visa) ، و الماستركارد (Master carde)

و (American Express) و هناك عدة أنواع هذه البطاقات لعل أهمها:

- **بطاقات السحب الآلي:** يمكن للعميل بمقتضاها سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه.

- **بطاقات الشيكات:** بمقتضاها يعتهد البنك مصدر هذه البطاقة للعميل حامل البطاقة بأن يضمن سداد الشيكات التي يحررها العميل من هذا البنك.

- **بطاقة الدفع:** هي بطاقات تخول لحاملها سداد ثمن السلع والخدمات التي يحصل عليها من بعض المحلات التجارية التي تقبلها بموجب اتفاق مع الجهة المصدرة لها.

-**بطاقات الائتمان:** تعد بطاقة مصنوعة من البلاستيك تحتوي على وسائل تعريف كالتوقيع أو الصورة وتسمح للشخص الموضوع اسمه عليها بأن يتزود بالبضائع والخدمات على حسابه وتتم محاسبته بشكل دوري

[1] محمد طرشي ،نبيل بوفبيح، التجارة الالكترونية الدول العربية بين الواقع و المأمول، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،المجلد 14،العدد19، 2018،ص ص 39-40

-**بطاقات الصراف البنكي:** هي وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني لدى البنوك الالكترونية ويطلق عليها بطاقات الصراف الآلي

-**البطاقات الذكية:** هذه البطاقات يمكن للعميل شحنها بمبلغ معين من النقود من حسابه بواسطة جهاز الصراف الآلي وتخزين كافة البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم والعنوان و الهاتف و المصرف المصدر.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية[1]

من المنتظر أن تفتح التجارة الإلكترونية آفاقا متعددة ومجالات كثيرة من أهمها المجال الاقتصادي ومن المأمول أن يكون التجارة الالكترونية آثار متعددة ومرغوبة على جوانب اقتصادية متعددة.

وفي هذا القسم سوف نجمل هذه الآثار والفوائد المتحصلة من التجارة عبر شبكة الانترنيت على مستوى قطاعات الأعمال ومستوى الأفراد (المستهلكين) والمستوى العالمي أو الكلي.

أولا: الآثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية على مستوى قطع الأعمال

تتلخص أبرز الفوائد الاقتصادية للتجارة الإلكترونية المتحصلة على مستوى المؤسسات و الشركات التجارية في الآتي:

1- **توسيع نطاق السوق:** حيث تعمل التجارة على توسيع دائرة السوق المحلي و كذلك النفاذ إلى أسواق جديدة كان من المتعذر إيجادها في ظل التجارة التقليدية لأن ممارسة التجارة عبر شبكة الانترنيت تجعل المنتجات من السلع والخدمات متاحة لأكبر عدد ممكن من المستهلكين وهذا يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحضور في الأسواق المحلية و الدولية الأمر الذي يمنح فرصة أكبر

[1] بلقاسم زايدي ، علي دلوياشي، طبيعة التجارة الالكترونية وتطبيقاتها المتعددة، المؤتمر العلمي السنوي لتكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ،جامعة الزيتونة 6-5 ماي ،2002

للمستهلك للاختيار بين المنتجات المعروضة، وبعد الدخول اليسير والفعال إلى الأسواق المحلية والدولية لمؤسسات الأعمال أحد الفوائد المباشرة للتجارة الإلكترونية التي تعتمد على الإنترنت ولذلك فإنه بإمكان أي فرد أن يصبح تاجرا على الانترنت بتكاليف منخفضة جدا.

2- **زيادة المزايا التنافسية** : ترتبط المزايا التنافسية بالمستوى الجزئي، بمعنى أنه وجود ميزة نسبية على مستوى القطاع في داخل الدولة، ومن المؤكد أن المزايا المتعددة للتجارة الإلكترونية مثل خفض التكاليف وتوسيع نطاق السوق يؤدي مزيد من الفعالية والابتكار للمؤسسات التي تستخدم التجارة الالكترونية، الأمر الذي يمكن بعض المنتجين من تحقيق وزيادة المزايا التنافسية، وقد اتسع الاهتمام بالمزايا التنافسية بصورة كبيرة، وتعتبر التجارة الالكترونية أحد المداخل الرئيسية لأي مؤسسة لزيادة حجمها في السوق ومن ثم زيادة المزايا التنافسية حيث يؤدي اتساع التجارة الإلكترونية إلى حدوث تغيرات هيكلية في نشاط المؤسسات من أهمها الآتي:

✓ **تغيير نمط استراتيجية المؤسسة:**[1]

يؤدي الاتساع في استخدام التجارة الالكترونية في نشاط المؤسسات إلى حدوث تغيرات في نموذج واستراتيجية المؤسسة وكذلك في هيكلها التنظيمي، حيث يظهر ما يسمى بالتاجر الالكتروني والمشروعات الافتراضية، وهي عبارة عن مؤسسة بدون تواجد مادي أي لا يوجد مقر لها وإنما تعمل من خلال الانترنيت في فضاء إلكتروني وذلك بالتعامل مع مختلف المؤسسات والمستهلكين من خلال شبكة المعلومات الدولية

كما توفر التجارة الالكترونية للمؤسسة ميزة التواجد في مختلف الأسواق دون الحاجة إلى فتح فروع جديدة في دول مختلفة وهو ما يوفر التكاليف بصورة كبيرة ويقترن ذلك بسرعة إنجاز الأعمال من خلال التجارة الإلكترونية نتيجة الربط المتكامل للعملية

[1] محمد طرشي، نبيل بوفليج ،نفس المرجع السابق، ص 39.

المؤسسية الإدارية للشركة من التخطيط إلى التنظيم والتوظيف ثم التوجه و الرقابة واتخاذ القرارات حيث تقدم التجارة الالكترونية المعلومات بسرعة هائلة وعلى نطاق واسع يساعد على إنجاز إنجاز المهام التخطيطية للشركة بصورة أكثر كفاءة .

✓ **تغير في تكاليف إنتاج السلعة أو الخدمة:**

من أهم آثار للتجارة الالكترونية هو العمل على تخفيض التكاليف للمنتج والمستهلك نتيجة الاستخدام الالكتروني في التبادل التجاري وينعكس انخفاض التكلفة على زيادة الربح للمنتج وانخفاض الثمن للمستهلك ويمكن إبراز أهم أنواع انخفاض التكاليف في الآتي:

- ✓ انخفاض تكلفة الإعلان والتسويق.
- ✓ انخفاض شروط وجود الشركات المادية.
- ✓ انخفاض تكلفة العملة والتخزين.
- ✓ انخفاض تكلفة التوزيع.

3-تخفيض مصاريف المؤسسات:

من خلال تخفيض الوقت و تعزيز الفعالية لما للتجارة الالكترونية دور أساسي في تنظيم عمليات المؤسسات والمشاريع التجارية وتحقيق أهدافها عن طريق القضاء على البيروقراطية و القرارات الروتينية و تقليل حدوث الأخطاء و بالتالي زيادة الربحية عن طريق إتباع النظم الحديثة التي تمر عبر الحاسب الآلي فتجعل عمليات التفاعل لدى الشركات أسهل وأسرع وأكثر اقتصادية وفعالية بالإضافة إلى إنها تؤدي إلى التقليل من عدد الموظفين العاملين في المؤسسة.[1]

كما أنه من خلال عرض المنتجات على الانترنت يشكل أهمية خاصة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه في أسلوب التجارة التقليدية عندما يحتاج المنتج إلى عرض منتجاته في الخارج كان يحتاج إلى تكاليف مرتفعة من تكاليف افتتاح معارض أو

[1] علي فلاق ، محمد بولصنام ،آثار التجارة الالكترونية على الاقتصاد، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته في الاقتصاديات الدولية.ص9

المشاركة في معارض دولية بالإضافة إلى تكاليف السفر والنقل أو حق تكاليف افتتاح الفروع و مكاتب في الخارج بينما الآن تأسيس موقع إلكتروني جيد والقدرة على الترويج له يؤدي إلى خفض جميع التكاليف السابقة وقد يحقق نتائج أفضل مما كانت تحققه الأساليب التقليدية رغم مصاريفها المرتفعة.

4- تحكم أفضل في إدارة المخزون:

تسهم التجارة الإلكترونية في خفض المخزون عن طريق استعمال عملية السحب في نظام إدارة سلسلة التوريد، حيث تبدأ العملية بالحصول على الطلب التجاري من المشتري وتزويده بطلبه من خلال التصنيع في الوقت المناسب، وهذا من شأنه العمل على تقليص الدورة التجارية بدرجة كبيرة حيث تم شحن المنتج مباشرة من المصنع إلى المشتري النهائي، ويظهر ذلك بشكل كبير في المنتجات الرقمية ، أي السلع و الخدمات التي يتم تسليمها إلكترونيا.[1]

ثانيا :الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على مستوى المستهلكين:

بجانب الفوائد والمزايا المتحصلة لقطاع الأعمال من استخدام التجارة الالكترونية ، فإن المستهلك له أيضا نصيب من التجارة الالكترونية إذا كان مستهلكا إلكترونيا عبر شبكة الانترنت وتتمثل أبرز هذه الفوائد في الآتي:

1-سرعة وسهولة التسويق:

حيث يكون لدى المستهلك نطاقا أوسع للتسوق عبر شبكة الانترنت، وعلى مدار الساعة وفي أي يوم يريد وأي مكان على سطح الأرض ، فأي شخص لديه جهاز آلي ومتصل بالأنترنت فإنه بإمكانه أن يصبح مستهلكا عالميا ، وهو في منزله و ما عليه إلا أن يتعامل مع أزرار الحاسب الآلي، وتصفح للمواقع التجارية الالكترونية المفتوحة عبر الانترنيت .

[1] علي فلاق ، محمد بولصنام ،نفس المرجع السابق ،ص 10

2-تعدد الخيارات:

توفر التجارة الالكترونية العديد من الخيارات للمستهلك نتيجة لإمكان الوصول إلى منتجات ومراكز تسوق لم تكن متوفرة بأقرب من المستهلك فمع دخول المستهلك إلى التجارة الالكترونية فإن الفرصة متاحة له بأن يبحث عن سلعته المفضلة أو التي يبحث عنها عبر المواقع التجارية في الانترنيت، بينما في حالة التسوق التقليدي فإن المستهلك ليس أمامه إلا المنتجات المعروضة في الأسواق التقليدية، ويتعذر عليه البحث في أسواق أخرى لعدم توفر المعلومات لديه عن الأسواق الأخرى وكذلك لارتفاع تكاليف البحث والحصول على المنتج.

2-أثر التجارة الالكترونية على عرض السلع و الخدمات و طلبها:

بفضل الانترنيت أصبحت الحدود والفواصل بين المنتج و المستهلك في أغلب الأحيان غير موجودة تقريبا ففي أحيان كثيرة يظهر المستخدم لخدمات الانترنيت كأنه منتج لها، فعلى سبيل المثال هناك برامج ونصوص متعددة على الانترنيت تتيح للمستخدم التعديل و التغيير المباشر للمنتج وفي مثل هذه الحالات يصبح المستخدم وكأنه منتج، أنه يوجد الآن في الانترنيت بعض المواقع التي تسمح للمستخدم بأن يختار بين بدائل متعددة في بعض الصحف الأمريكية تحرر بعض الصفحات من خلال الانترنيت عن طريق القراءة، بحيث يصبح القارئ محورا في نفس الوقت.

4-سرعة وسهولة تبادل المعلومات بين المستهلكين:

حيث توفر الانترنيت إمكانية تبادل المعلومات والآراء والتجارب المستهلكين المتعلقة بالمنتجات والخدمات عبر مجتمعات إلكترونية مثل المنتديات وغيرها، الأمر الذي يوفر البيانات والمعلومات لدى المجتمع عن المنتجات الاقتصادية ويرفع مستوى الثقافة و الوعي الاستهلاكي لدى جمهور المستهلكين في حين أن هذا قد يكون متعذرا أو يتطلب وقتا و جهدا أطول في عالم التجارة التقليدية.

ثالثا الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على المستوى القومي: يمكن إبراز الفوائد المتحصلة من التجارة الالكترونية على المستوى القومي في الآتي:

1-دعم التنمية الاقتصادية :[1]

تمثل المشروعات الصغيرة و المتوسطة محورا أساسيا في التنمية الاقتصادية أو تعاني هذه المشروعات من غياب المواد الاقتصادية اللازمة للوصول على الأسواق العالمية، وتعد التجارة الإلكترونية واحدة من الأدوات التي تحقق المشروعات الصغيرة و متوسطة الحجم القدرة على المشاركة في حركة التجارة الدولية بفاعلية كفاءة بما تقدمه من خفض تكاليف التسويق و الدعاية و الإعلان، وتوفير الوقت و المكان اللازمين لتحقيق المعاملات التجارية، وهذا ينعكس إيجابا على تفعيل نشاطات هذه المشروعات الأمر الذي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

2-دعم التوظيف:

تقدم التجارة الالكترونية فرصا جديدة للتوظيف، حيث تتيح إقامة مشاريع تجارية صغيرة و متوسطة للأفراد وربطها بالأسواق العالمية بأقل التكاليف الاستثمارية ، لاسيما تجارة الخدمات التي توفر فيها التجارة الالكترونية آلية للأفراد المتخصصين لتقديم خدماتهم على المستوى الإقليمي والعالمي دون الحاجة للانتقال ، مما يفتح المجال لهم للانطلاق في الأعمال الحرة، ومن ناحية أخرى توفر التجارة الإلكترونية فرصا وظيفية في العديد من المجالات المختلفة ذات الصلة بتطبيقات التجارة الالكترونية فرصا وظيفية في العديد من المجالات المختلفة ذات الصلة بتطبيقات التجارة الالكترونية، مثل المتخصصين في إنشاء المواقع التجارية الالكترونية والعاملين الإداريين والفنيين في المتاجر الالكترونية، بالإضافة إلى توفير الفرص

[1] محمد بولصنام ، علي فلاق ، نفس المرجع السابق ص 11

الوظيفية في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات التي تعتمد عليها التجارة الالكترونية و غيرها

3-دعم القطاعات التكنولوجية:

يتيح انتشار التجارة الالكترونية على المستوى القومي خلق بيئة ومناخ ملائم لظهور قطاعات متخصصة في تقنية المعلومات والاتصالات وذلك لدعم البنية التحتية الالكترونية لتطبيقات التجارة عبر شبكة الانترنيت و مع تطور ونمو التجارة الالكترونية و انتشار استخدامها في التعاملات التجارية، يصبح هناك فرصا استثمارية لتوجيه رؤوس الأموال للاستثمار في تطوير وتحسين وتحديث البنى التحتية الالكترونية، والاستثمار في الخدمات المصاحبة لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات، الأمر الذي يؤدي إلى خلق أو توطين قطاعات تكنولوجية متقدمة تدعم الاقتصاد القومي .

4-دعم التجارة الدولية:

توفر التجارة الالكترونية فرص زيادة معدلات الصادرات، وذلك من خلال سهولة الوصول إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية أو إمكانية التسوق للسلع عالميا بتكلفة محدودة ، والقدرة على سرعة عقد و إنهاء الصفقات التجارية وكذلك القدرة على تحليل الأسواق والاستجابة لتغير متطلبات المستهلكين.[1]

المبحث الثالث: أمن التجارة الإلكترونية

إن عدم توفر الثقة في وسائل السائل الإلكترونية من خلال استخدام الإنترنيت ، قد يؤدي إلى أن يقرر معظم رجال الأعمال و العملاء ، أن يمتنعوا من استخدام الانترنيت و العودة إلى الطرق التقليدية للقيام بالأعمال و التبادلات التجارية ن لذلك لابد أن تكون بعض الاعتبارات الأمنية محقة ، حتى لا يتخلى هؤلاء عن عمليات التجارة الإلكترونية.

[1] مصطفى خيري كتانة، التجارة الإلكترونية، دار الميسرة والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى ، عمان ، الاودن،2009،ص 96

المطلب الأول: مفهوم أمن التجارة الالكترونية

يمكن تعريف أمن التجارة الإلكترونية بأنه : " مجموعة الإجراءات والتدابير الوقائية التي تستخدم المحافظة على المعلومات و التبادلات التجارية وتسويتها، إذ أصبحت مشكلة حماية البيانات والمعلومات والحفاظ عليها من السرقة أو التلاعب أو الاختراق موضع اهتمام العاملين و الباحثين " وهذا يتطلب ضرورة دراسة جميع المجالات الفنية و المادية و البشرية و القانونية التي تحمل في طياتها إجراءات حماية المعلومات والتبادلات التجارية و الحد من محاولة الانتهاك أو الإتلاف أو التعديل، وتشمل إجراءات طرق حماية المعلومات بل وخلال و بعد إدخالها على الحاسوب أو عند حفظها أو نسخها.[1]

المطلب الثاني: متطلبات أمن التجارة الإلكترونية

يشير المختصون في أمن التجارة الإلكترونية إلى وجود ستة أبعاد رئيسية لأمن التجارة الإلكترونية، وهي كالتالي:[2]

1-التكاملية:

تشير إلى القدرة على ضمان أنّ المعلومات المعروضة على الموقع الإلكتروني، و إن المعلومات المنقولة أو تلك المستلمة عبر الإنترنيت لم تبدل أو تعدل بأية طريقة من قبل أية جهة غير مخولة بإجراء مثل هذا التبديل أو التعديل على تلك المعلومات.

2-الإعراف (عدم الإنكار):

تشير إلى القدرة على ضمان الأطراف المشتركة في تطبيقات التجارة الإلكترونية تعترف بجميع الأنشطة التي تم تنفيذها من قبلهم على شبكة الإنترنيت وعدم إنكار أي نشاط تحت أي ظرف من الظروف.

[1] محمد الطائي ، التجارة الالكترونية، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ،عمان ، 2010/ ص ص 153-154.
[2] مصطفى خيري كتانة ، نفس المرجع السابق، ، ص 98

3-تحديد الهوية:

تشير إلى القدرة على تحديد هوية الشخص أو الجهة التي يتم التعامل معها أو على شبكة الإنترنيت بشكل سليم لبس أو غموض.

4 -الموثوقية:

تشير القدرة على ضمان أن الرسائل أو البيانات المنقولة عبر شبكات الإنترنيت غير متاحة ويتعذر الوصول إلا من قبل الجهات المخولة بالاطلاع أو الوصول إليها فقط، بالشكل الذي يطمئن الزبائن أنهم ينجزون المعاملات وليس مع الموقع غير الشرعي.

5-الخصوصية:

تشير إلى القدرة على التحكم باستخدام المعلومات من قبل الشخص نفسه دون غيره من خلال الاحتفاظ لسرية وأمن المعلومات و المعاملات .

6- الإتاحة : تشير إلى القدرة على ضمان استمرارية موقع التجارة الإلكترونية في نشاطاتها كما كان مستهدفا و مخططا له.

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية التي تواجه التجارة الإلكترونية

هناك ثلاث نقاط معرضة للتهديد وهي الخادم Servers والزبون Customer وقناة الاتصال Communication Channel ومن أهم هذه التهديدات الأمنية التي تتعرض لها هذه النقاط ما يلي:[1]

1-البرمجيات الحديثة:

ومن أشهرها الفيروسات ، وهي برامج لها القدرة على أن تنسخ و تنشر نفسها إلى ملفات أخرى ، و الديدان بشكل آخر لهذه البرمجيات ، ولها القدرة على الانتقال

[1] خيري مصطفى كتانة ، مرجع سبق ذكره، ص -99.

من جهاز لآخر عبر الشبكة ، و من الأنواع الخطيرة أيضا أحصنة طروادة التي تظهر للمستخدم كأنها ملفات مفيدة لكنها تقوم بأفعال شريرة عند تشغيلها ، ومن البرامج الشريرة أيضا ما هو خاص بالأجهزة المحمولة وتكون مكتوبة بلغة البرمجة جافا و تحمل إلى الزبون عند دخوله موقع الويب.

2-**القرصنة:**

يمكن هنا أن تعرف مفهومين هامين وهما القرصان أي لشخص الذي يحاول الوصول إلى أنظمة الحاسوب، والمفهوم الثاني هو المخرب أي الشخص الذي يستفيد من المعلومات التي يقدمها القرصان للقيام بأفعال تخريبية عدائية.

3-**تزوير أو سرقة بطاقات الاعتماد:**

يمكن للقراصنة الوصول إلى ملفات بطاقات الاعتماد ومعلومات الزبائن الأخرى المخزنة عل خادما التاجر أو البائع ليجري فيما بعد استخدام هذه المعلومات المسروقة لإنشاء بطاقات اعتماد وهمية.

4-**الخداع:** وذلك باستخدام عناوين بريد إلكتروني مزيفة أو انتحال شخصية شخص آخر.

5-هجوم رفض الخدمة:

يقوم المهاجرون بإغراق الموقع بطلبات غير المقيدة، و من ثم يتوقف الموقع عن الخدمة وتصبح الشبكة في حالة اختناق.

6-**تأخير الخدمة الموزع:**

من خلال إغراق عدد كبير من الحاسبات المرتبطة مع بعضها في إطار الحاسبات الموزعة بالرسائل على النحو الذي يؤدي إلى تأخير خدماتها للزبائن.

7-التجسس:

وذلك باستخدام برنامج للتجسس يراقب المعلومات المنتقلة عبر الشبكة، ثم سرقة المعلومات الهامة من أي مكان على الشبكة.

ثانيا: القوانين المنظمة للتجارة الإلكترونية:

ربما يكون الاهتمام ببعض المستلزمات القانونية للتجارة الإلكترونية ، قد ظهر مبكرا نسبيا من دون أن يفسر ذلك عن تغيير الكثير من المفاهيم القانونية السائدة آنذاك، يبدوا أن الأمر اختلف منذ عقد التسعينات من القرن الماضي، عندما انتشرت التجارة الإلكترونية وأصبحت ظاهرة ذا أهمية وابعاد واسعة، ومما استدعى الأمر وقفة قانونية للتصدي لتنظيمها، فكانت النتيجة ظهور محاولات لوضع التنظيم قانوني شامل لها، أو على الأقل لبعض جوانبها الملحة سواء من قبل المجتمع الدولي بشكل جماعي، من خلال جهود المنظمات الدولية أو الإقليمية أو المتخصصة أو من قبل الدول بشكل منفرد في إطار تشريعات و تدابير ذات طالع وطني.

وهكذا ظهرت للوجود معالم تنظيم قانوني للتجارة الالكترونية و إن كان غير متكامل و لا مكتمل النضوج، إلا أنه يشكل بنية تحتية و أساسا من أجل إرساء البناء القانوني المتكامل للتجارة الإلكترونية على غرار الكثير من الأنظمة القانونية التي كانت قد تكاملت في مجال القانون التجاري سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني.

إذ يجب أن تتصف هذه القواعد القانونية تشريعاتها بمرونة كبيرة حيث تتكيف مع التطورات السريعة في هذا المجال الذي يغلب عليه الجانب التكنولوجي و يتطلب تقنيات اتصال متطورة و سريعة النمو.

1-التدابير القانونية على الصعيد الدولي:[1]

لم يقتصر الاهتمام بالجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية على هيئة المنظمة دولية أو إقليمية معينة بالذات، بل اهتمت بذلك الكثير منها ذات العلاقة، سواء ما كان منها ذات طابع عالمي أو إقليمي، إلا أن جهودها و نتائج هذه الجهود قد تفاوتت .

وبغية تسليط الضوء على ذلك ، سنحاول بحث الجهود المبذولة من قبل الأهم من هذه المنظمات، ونخص بالبحث هنا على المستوى العالمي جهود كل من الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، ومنظمة التجارة العالمية ، وغرفة التجارة الدولية، أنما على المستوى الإقليمي جهود المجلس الأوروبي، باعتبار هذه الجهات الرائدة في هذا المجال وأنها أكثر تأثيرا من غيرها.

- ✓ **القانون النموذجي بشأن التجارة الالكترونية (الأونسيترال)**

القرار الذي اتخذه الجمعية العامة [بناء على تقرير اللجنة السادسة A/51/628] 162/51. القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية الذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي (UNCITRAAL)[2] في 19/12/16.

إذ لاحظت الجمعية العامة أن عددا متزايدا من المعاملات في التجارة الدولية يتم عن طريق التبادل الالكتروني للبيانات و غير ذلك من وسائل الاتصال ، يشار إليها عادة باسم " التجارة الإلكترونية " ، والتي تنطوي تحت استخدام بدائل الأشكال الورقية للاتصال و تخزين المعلومات.

فاتخذت قرار بإصدار قانون نموذجي بشأن التجارة الإلكترونية وذلك بغية تأمين الضمان القانوني في سياق استخدام التجهيز الآلي للبيانات في التجارة الدولية على أوسع نطاق ممكن[3].

[1] هاني مسلم يونس البشكاني ، التنظيم للتجارة الإلكترونية ، دار الكتب القانونيةللنشر،مصر،2009، ص 72.

[2] The United Nations Commission on International Trade Law

[3] علي عدنان الفيل، الإجرام الإلكتروني ، منشورات زين الحقوقية ،ط1، دون ذكر النشر، 2011، ص ص 313-314.

حيث يعرف القانون النموذجي على أنه مجموعة من الإجراءات و المبادئ الأساسية الموجهة نحو تنظيم التعاملات التجارية ذات الطبيعة الإلكترونية ، و تسيير استخدام التقنيات العصرية في مختلف الظروف لأغراض تدوين المعلومات و إبلاغها و يتميز بمجموعة من القواعد المتوازنة والمتميزة، والتي يوصى بتشريعها كمجموعة واحدة من القوانين و لكن تبعا للأحوال في كل دولة من الدول المشروعة ، و يمكن تنفيذ القانون النموذجي بطرق مختلفة ، إما كقانون واحد قائم بذاته و إما كنصوص تشريعية مجتزأة[1]

حيث ينطبق هذا القانون على أي نوع من المعلومات يكون في شكل رسالة بيانات مستخدمة في سياق أنشطة تجارية.

تتعدد أهداف القانون النموذجي للتجارة الالكترونية وتختلف باختلاف الزمان والمكان إلا أن هناك أهداف أساسية، نحددها في النقاط التالية: 3

– تقديم مجموعة من القواعد المقبولة دوليا بشأن كيفية إزالة عدد من العقبات القانونية و كيفية تهيئة بيئة قانونية أكثر أمانا لما أصبح يعرف الآن و ظاهرة " التجارة الإلكترونية "

– إتاحة أو تسيير استعمال أسلوب التجارة الالكترونية وتوفير معاملة متساوية لمستعملي المستندات الورقية و مستعملي المعلومات الحاسوبية.

– التصدي والقصور أو بطلان عدد من التشريعات المنظمة لوسائل الاتصال و تخزين المعلومات حيث تفرض التشريعات القائمة قيودا على استعمال وسائل الاتصال الحديثة ، و ذلك على سبيل المثال بالنص على استعمال المستندات المكتوبة أو المتوقعة أو الأصلية.

[1]نصر الدين سمار، الياس بن ساسي، محاولة تأهيل النظام القانوني للتجارة الإلكترونية في الجزائر، الملتقى الدولي حول التجارة الإلكترونية ورقلة ، مارس، ص. 15-16-17

– يساعد القانون النموذجي على تدارك المساوئ الناجمة عما يطرحه قصور التشريعات على الصعيد الوطني من عقبت أمام التجارة الدولية التي يرتبط قدر كبير منها باستعمال تقنيات الاتصال العصرية.

أما فيما يخص محتوى القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية فهو يتضمن القانون 17 مادة ينقسم إلى جزأين أحدهما يتناول التجارة الإلكترونية عموما، و الآخر يتناول التجارة الإلكترونية في مجالات محددة ومما يجدر ذكره أن الجزء الثاني من القانون النموذجي، والذي يتناول التجارة الالكترونية في مجالات محددة، يتكون من فصل أول فقط يتناول التجارة الإلكترونية فقد تدعوا الحاجة إلى تناولها في المستقبل.

✓ **ب–منظمة التجارة العالمية:**

إن دورها رعاية بيئة موصلة للصفقات الإلكترونية الدولية، و يتجسد ذلك بتسهيل الخدمات الداعمة للتجارة الإلكترونية بشكل أساسي ، من خلال تعزيز قطاعات الاتصالات وتقنية المعلومات، مما يقلل من تكلفة البنية الأساسية للتجارة الالكترونية [1].

✓ **–غرفة التجارة الدولية:**

من الطبيعي أن تكون لغرفة التجارة إسهامات في تطوير القواعد المنظمة للتجارة الالكترونية ومن اهم أعمالها في هذا المجال، فضلا عن إقرارها للقواعد التي وضعتها (لاونسترال) أنها كونت في عام 1990 مجموعة عمل تختص ببحث الجوانب القانونية و التجارية لتبادل البيانات الالكترونية، وكان من مهام هذه المجموعة متابعة الأعمال التي قامت بها المنظمات الدولية الأخرى ذات الاتجاه ، لكي تقدم في النهاية وضع أو موقفا عاما ومشتركا للمنظمات الحكومية و منظمات القطاع الخاص ذات الصلة وفيما بعد قامت الغرفة بتطوير مشروعين مهمين في مجال التجارة الإلكترونية الأول يهدف إلى معالجة توحيد المفردات والمصطلحات المستخدمة في التجارة الإلكترونية والغرض من ذلك هو

[1] هادي مسلم يونس البشكني، مرجع سبق ذكرهن ص 80.

بلورة أساس وقاعدة لهذه المفردات أما المشروع الثاني فيهدف إلى إعداد قواعد موحدة حول الممارسة المتعلقة بالتصديق و التوثيق والإثبات الإلكتروني.[1]

✓ **-المنظمات الأوروبية:**

تعد الجهود التي بذلتها المنظمات الأوروبية هي الأبرز في هذا المجال ، فضلا عن زيادتها في هذا المضمار إذ يعتبر المجلس الأوروبي من أولى الهيئات الدولية التي بحثت في مسألة قبول المستندات المأخوذة من الحواسيب الآلية في الإثبات في إطار الجماعات الاقتصادية الأوروبية، ثم وضع برنامج عمل أطلق عليه (أنظمة التبادل في المعلومات الخاصة بالتجارة الإلكترونية ويعرف (TEDIS)، وذلك بناء على قرار مجلس الجماعات الأوروبية في 1987 ، وقد تم إنجازه على مرحلتين الأولى من عام 1988إلى 1989 و تبعتها مرحلة ثانية تم البدء بتنفيذها في 1991 وانتهى البرنامج في عام 1994، وكان يهدف إلى ضمان بدء إنشاء أنظمة و قواعد للتبادل الإلكتروني للبيانات في مجموعة الأوروبية بشكل أفضل[2] لقد تبنى الاتحاد الأوروبي الإطار العام للجوانب القانونية لتبادل المعطيات المعلوماتية منذ 19 أكتوبر 1994، أي التبادل الالكتروني من حاسوب إلى حاسوب لمعطيات تجارية و إدارية باعتماد قاعدة متفق عليها لهيكلة الإعلام وذلك لغاية تمكين الصناعيين و العاملين في القطاع التجاري من الاستفادة من الإطار الإلكتروني و إبرام الاتفاقيات الثنائية لهيكلة التعامل الإلكتروني.

وتبنى في 1 ديسمبر 1999 إطار جديد يضمن الاعتراف بالإمضاءات الالكترونية على مستوى الدول الأوروبية.

[1] هادي مسلخ يونس البشكاني ، نفس المرجع السابق ، ص 83-85.
[2] هادي مسلم يونس البشكاني ، مرجع سبق ذكره، ص 86-87

وصادق مجلس الوزراء الأوروبي بتاريخ 8 ديسمبر 1999، على أهم العناصر المتصلة بالتجارة الإلكترونية بموافقة أغلب الدول.[1]

ثم صدر في 8 جوان 2000 توجيه أوروبي آخر مهما حاول بعض الجوانب القانونية للخدمات ضمن مجموعة من المسائل التي تعني بالتجارة الإلكترونية ، من بينها تطبيق مبدأ اعتراف التشريعات الوطنية للخدمات في مجتمع المعلومات، ووجوب عدم تقييد حرية تبادلها بين الدول الأعضاء.[2]

2-التدابير القانونية علي الصعيد الوطني:

بالرغم من حداثة التجارة الإلكترونية نسبيا، فإن هناك دولا قطعت أشواطا لابأس بها في مجال التنظيم القانوني لمختلف جوانب هذه التجارة، بينما البعض منها في المراحل البدائية من هذا الأمر، والمتبقي من الدول لم يبدأ بعد في وضع تنظيمات أو تدابير قانونية لهذه المسألة وهذا أمر طبيعي، لأن بالتجارة الإلكترونية تعتمد بشكل أساسي على تقنيات الحواسيب والمعلوماتية والبنى التحتية الملائمة لشبكة المعلومات لوسائل الاتصالات عموما، فضلا عن التنظيم في مجال الخدمات المالية و المصرفية ، ومعروف أن المستلزمات تفاوت من دولة إلى أخرى وسنحاول تسليط الضوء على بعض الدول التي وضعت تشريعات و تدابير قانونية بخصوص التجارة الإلكترونية وهي كالتالي:

- ✓ **الولايات المتحدة الأمريكية:**

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أولى الدول التي وضعت شبكة الإنترنت، وخدماتها في الأعمال التجارية، ولذلك فلا غرابة أن يبلغ حجم التجارة الإلكترونية فيها نصف حجمها العالم أجمع، وقد تشكلت لجنة في الكونغرس الأمريكي تسمى بـــ (اللجنة

[1] علي كحلون ، الجوانب القانونية لقنوات الاتصال الحديثة و التجارة الإلكترونية ، دار إسهامات في أدبيات المؤسسة، تونس،2002، ص ص 183-184

[2] هادي مسلم يونس البشكاني ، نفس المرجع السابق، ص 89

الاستشارية به للتجارة الإلكترونية) مهمتها تحضر الدراسات و التوصيات التي تساعد في اتخاذ القرارات و سن التشريعات و القوانين إلى تطبيق في هذا المجال.

وفي هذا الإطار فقد صدرت الكثير من التشريعات المنظمة لمختلف جوانب التجارة الإلكترونية سواء على مستوى الولايات أم في صورة قوانين فدرالية، لعل أهمها قانون المعاملات الإلكترونية الموحد العام 1999، وكذلك القانون الصادر في 17 جوان 2000 والمتعلق بالبريد الإلكتروني التجاري، وكذا القانون الذي صدر في 30 جوان 2000 وهو القانون الفدرالي المتعلق بالتوقيع الإلكتروني ضمن التجارة الإلكترونية الداخلية و العالمية.

3- تشريعات بعض الدول العربية:

بعد أن أصبحت التجارة الإلكترونية تمارس في كثير من البلدان العربية لو بمستويات تكاد ضئيلة إذا ما قورنت، بالإحصائيات المتعلقة بحجم التجارة الإلكترونية في الدول المتقدمة، إلا أن ذلك يمثل دلالة على أمرين، الأول: هو أن التجارة الإلكترونية أصبحت واقعا ملموسا في هذه البلدان العربية، أما الثاني: انتشار التجارة الإلكترونية بشكل واسع سوف يتحقق في المستقبل القريب، وخاصة بالنسبة للبلدان العربية التي تتوافر على عناصر ومستلزمات التجارة الإلكترونية التي تمثل في وجود بنية تحتية متطورة للاتصالات ودعم الحكومات لها من خلال أساليبي متنوعة ، وسعيها لإزالة العراقيل التي تعيق ممارسة التجارة الإلكترونية و فيما يلي سوف نتعرض على أحد الدول التي أصدرت تشريعات خاصة بتنظيم الجوانب القانونية للتجارة الالكترونية[1]

[1] هادي مسلم يونس البشكاني ، نفس المرجع السابق، ص ص 98-104.

أ/ التشريع الأردني:

يسمى هذا التشريع : " قانون المعاملات الإلكترونية – قانون مؤقت رقم 85 لسنة 2001" وقد صدر في جانفي من العام 2001 وقد تضمن هذا القانون إلى جانب التعريفات و الأحكام العامة، سواء تتعلق بالسجل العقد والرسالة والتوقيع الالكتروني، والسند الإلكتروني والتحويل الإلكتروني للأموال والعقوبات.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل الإلمام بأهم الجوانب المتعلقة بالتجارة الالكترونية كنشاط يشد تطورات سريعة و متواصلة، خاصة وأنها منذ ظهورها في الدول المتقدمة التي تشهد تقدما علميا وتكنولوجيا وهي اخذة في الانتشار بين الافراد والمنشئات ،داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة سواء المتقدمة، أو النامية .

وتوصلنا إلى أن التجارة الالكترونية ينتظرها غد مشرق، إذ أنها وجدت لتبقى، شرط أن يتم القضاء أو التخفيف من سلبياتها والاستفادة وتدعيم إيجابياتها، ولا سيما توفير متطلباتها من بنية تحية للنقل و التوزيع وقاعدة تكنولوجية و رأسمال فكري و كذلك القوانين والتشريعات المنظمة لها و وسائل الدفع الملائمة لها . لكن الملاحظ أن الدول التي دخلت بقوة في اقتصاد المعرفة هي الأكثر قدرة على تبني هذا الأسلوب التجاري الجديد وجني منافعه، نظرا لما تتمتع به من مقومات تكنولوجية وبشرية وغيرها، وبالتالي فإن الإشكال يطرح بالنسبة لتلك الدول التي لا تتوفر على هذه المقومات والتي يطلق عليها البلدان النامية ومنها الدول العربية والتي تعاني من فجوة رقمية كبيرة بينها وبين العالم المتقدم، وهذا ما سنراه في الفصل الموالي .

الفصل الثالث: تحليل تجربة الجزائر في تطوير وسائل الدفع في لتنشيط التجارة الالكترونية

تمهيد:

شهدت العقود السابقة تحولات وتغيرات جذرية، والتي ساهمت بشكل ملحوظ في إيجاد مناخ وأوضاع اقتصادية مختلفة تماما عما كان موجود من قبل، ومن أبرزها التطور المتزايد لشبكة الانترنت وانتشارها بالإضافة إلى الإبداع التكنولوجي، ولعل من أهم القطاعات التي تأثرت بصورة كبيرة وسريعة بهذه التغيرات هو الاقتصاد، حيث انتقل من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث ألا وهو اقتصاد المعرفة الذي يتطلب أن تكون المعرفة والمعلومات من أهم ركائزه، وقد جاء هذا النوع من الاقتصاد بالعديد من المصطلحات الجديدة في متخلف القطاعات وخاصة منها القطاع المالي، والذي يعد من أكثر القطاعات حساسية لمثل هذه التغيرات ومن بينها التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية، كما توسعت هاته المفاهيم وأفرزت مجموعة من الظواهر نتيجة عن التقدم التكنولوجي في العقود الأخيرة وفرضت وجودها بقوة، وهذا بغية الوصول إلى اسرع أداء في تنفيذ العمليات والمبادلات المالية وتوفير نوع من السرية والأمان، والمتمثلة في تطوير وسائل الدفع الالكترونية .

ولمواكبة هذه التطورات والارتقاء بنظامها المصرفي سعت الجزائر إلى تحديث نظام الدفع الذي يعاني التأخر في تطبيق وسائل الدفع الإلكترونية، وتجلى ذلك من خلال اعتماد عدة مشاريع دخل بعضا حيز التنفيذ، وذلك في إطار تحديث وسائل الدفع وعصرنتها وتطوير التجارة الإلكترونية .

حيث سنتطرق الى المباحث الثلاثة على النحو التالي :

المبحث الاول : الدفع الالكتروني في الجزائر .

المبحث الثاني: البيئة التشريعية للتجارة الالكترونية في ظل القانون 18-05.

المبحث الثالث: التجارب الرائدة في مجال التجارة الإلكتروني

المبحث الاول : الدفع الالكتروني في الجزائر

المطلب الاول : مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر

في ظل تكنولوجيا الاعلام والاتصال بدأت الجزائر تتبنى مشاريع جديدة تسمح لها بمواكبة العصر ، ولهذا سنتطرق الى اهم هاته المشاريع :

مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر كان أول مشروع لتطوير نظام الدفع في الجزائر في الفترة 2004/2003 لتطوير وتحديث النظام المالي وتبناه بنك الجزائر ، ووزارة البريد وتكنلوجيا الاعلام والاتصال، واستفادت الجزائر بتطبيق هذا المشروع بـــ 16.5مليون دولار أمريكي كمساعدة من البنك العالمي وفي اطار هذا المشروع وضعت برنامج أعمال يتكون من أربع مجموعات : مجموعة الهندسة الاجمالية ، مجموعة وسائل الدفع ، المجموعة النقدية ، مجموعة القانون .

ومن بين المكونات الرئيسية لمشروع تطوير وتحديث نظام الدفع في الجزائر :نظام التسوية الاجمالية الفورية ونام المقاصة عن بعد.[1]

1- نظام التسوية الاجمالية الفورية ونظام المقاصة الالكترونية :

في اطار تفعيل عملية عصرنة البنوك الجزائرية وتكريس نظام الصيرفة الالكترونية وعصرنة وسائل الدفع الالكترونية في البنوك التجارية، قام بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة ومن خلال اشراك البنوك في صياغة نظامين اساسيين هما : نظام الدفع الاجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعة المستعجلة، ونظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض.

[1] عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر ،ص 197

- ✓ **نظام الدفع الاجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة :**

هو نظام مركزي الكتروني أنشأ بموجب الأمر رقم 04/05 بتاريخ 2005/10/13 للتسوية ما بين البنوك ،حيث بموجبه يتسنى من تسوية المبالغ الاجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي ،ولقد بدأ العمل به في أواخر ديسمبر من سنة 2006 .بالإضافة الى ذلك يحق لجميع البنوك بما فيها الخزينة العمومية ومؤسسة بريد الجزائر من المشاركة في هذا النظام والتعامل به، فقط يشترط أن يمتلك حساب تسوية لدى بنك الجزائر، هذا الاخير سيتمكن عن طريقه من مراقبة حثيثة وعن قرب لحركة التحولات المالية وإمكانية التأكد من قانونيتها ، وخلوها أو عدمه من عمليات تبييض الأموال .

- ✓ **نظام المقاصة الالكترونية :**

هو نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض ،حيث يعرف أيضا بنظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة ،حيث تتم عملية المقاصة بصورة الية بين البنوك بالاعتماد على الربط الشبكي فيما بينها وهذا تحت اشراف وادارة بنك الجزائر.

وقد بدأ العمل بهذا النظام في 15 ماي 2006 ، حيث تولى مركز المقاصة القبلية شركة ذات أسهم ، وهي فرع لبنك الجزائر، تم فتح رأسمالها أمام مساهمة البنوك ،بمعية مساعدة تقنية أجنبية بوضع الأرضية لإنشاء مواقع الربط لـــ 19 مشارك (18 بنك بالإضافة إلى بريد الجزائر) .[1]

المطلب الثاني : أجهزة وخدمات الدفع الالكترونية في الجزائر

اولا : أجهزة وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر

تطورت أجهزت الصراف الألي في الجزائر إذ ارتفع حجمها من 5900 سنة 2010 إلى9380 سنة 2017 ، وهذا ما يؤكد ولوج المصارف لعالم الصيرفة الالكترونية

[1] عبد القادر بريش ، نفس المرجع السابق ، ص 197

وتقديم خدمات للزبائن على الطريقة الحديثة ، إلا أنه بنفس الوتيرة مقارنة مع المستوى العالمي أين بلغ 43500 سنة 2017 بعد أن كان 29150 سنة2010 وهو ما يفسر القصور الذي يعاني منه النظام المصرفي الجزائري في مجال عصرنة الخدمات ،حيث توزعت هذه الأجهزة على بعض البنوك الجزائرية العمومية، إذ بلغ عددها سنة 2018حوالي 160صراف ببنك BDL،144 صراف ببنك BNA، غير أن مستوى التطور ضعيف ببنكBEA أين بلغ 87 صراف في حين لم يحتوي بعض البنوك العمومية الأخرى مثل (CNEP–BADR–CPA) على هذا النوع من الأجهزة وهذا ما جعل الجزائر متأخرة للوصول إلى المستوى المطلوب .

وفي نفس الوقت تطورت الوحدات الطرفية عند نقاط البيع على مستوى جميع البنوك العمومية ، حيث وصلت إلى 14742 جهاز سنة 2018 مقارنة بـــ4180 جهاز سنة 2016،كما نلاحظ أيضا أن بنك القرض الشعبي الجزائري يحتل الصدارة من حيث عدد هذه الأجهزة والذي بلغ 8084 جهاز خلال هذه الفترة ، يليها بنك BDL بـــ 7776 جهاز،ثم بنك BNA بـــ 7638 جهاز، في حين بلغ بكل من بنك BADR،BEA، CNEP حوالي 4526،945،534 جهاز على التوالي .

ومقارنة بأعداد أجهزة الصراف الالي نلاحظ بأنها أقل من أعداد الدفع الالكتروني وهذا يفسر بإلزامية الدفع الالكتروني التي جاء بها قانون التجارة الالكترونية سنة 2018 والذي ألزم كل المتعاملين الاقتصاديين بتركيب أجهزة TPE مما جعل الطلب عليها يرتفع ومن ثم تزايد أعدادها .[1]

[1] عبد الهادي مسعود، ولخضر لعروس، تقيم واقع التجارة الالكترونية واستعمالات البطاقات الالكترونية بالجزائر/ مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 1، العدد2 ص 319

✓ **نشاط الدفع على منصات الدفع الالكترونية :**

الجدول رقم(02): تطور أجهزة الصرف البنكي خلال فترة 2019 حتى فيفري 2021

السنة	العدد الإجمالي لأجهزة الصرف البنكية
2016	5049
2017	11985
2018	15397
2019	23762
2020	33945
فيفري 2021	36878

المصدر: عبد الهادي مسعود، ولخضر لعروس، تقيم واقع التجارة الالكترونية واستعمالات البطاقات الالكترونية بالجزائر/ مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 1، العدد2 ص 319

نلاحظ بأن عدد أجهزة الصرف الإلكترونية في الجزائر ضمن اليات السحب قد زادت وبلغت في سنة 2021بـــ10183 الة صرف بنكية، وعن سنة 2019،وفي شهر فيفري بلغت 36878 الة صرف بنكية ،وهذا نتيجة إدخال التجهيزات التي تتماشى مع متطلبات جائحة كورونا ، لتقريب العملاء من البنك ، والتقيد بإجراءات التباعد الاجتماعي .

ثانيا :الوسائل المستخدمة في توزيع المنتجات البنكية المعاصرة

للوصول إل الخدمات البنكية يمكن استعمال : [1]

✓ **الموزع الالي للأوراق DAB:**

الموزعات الالية للأوراق هي صورة بسيطة للماكينة في القطاع البنكي. فهي الات أوتوماتيكية تستخدم عن طريق بطاقة إلكترونية تسمح للمستهلك بسحب مبلغ من المال

[1] عبد الهادي مسعود ،ولخضر لعروس ، نفس المرجع السابق ،ص319

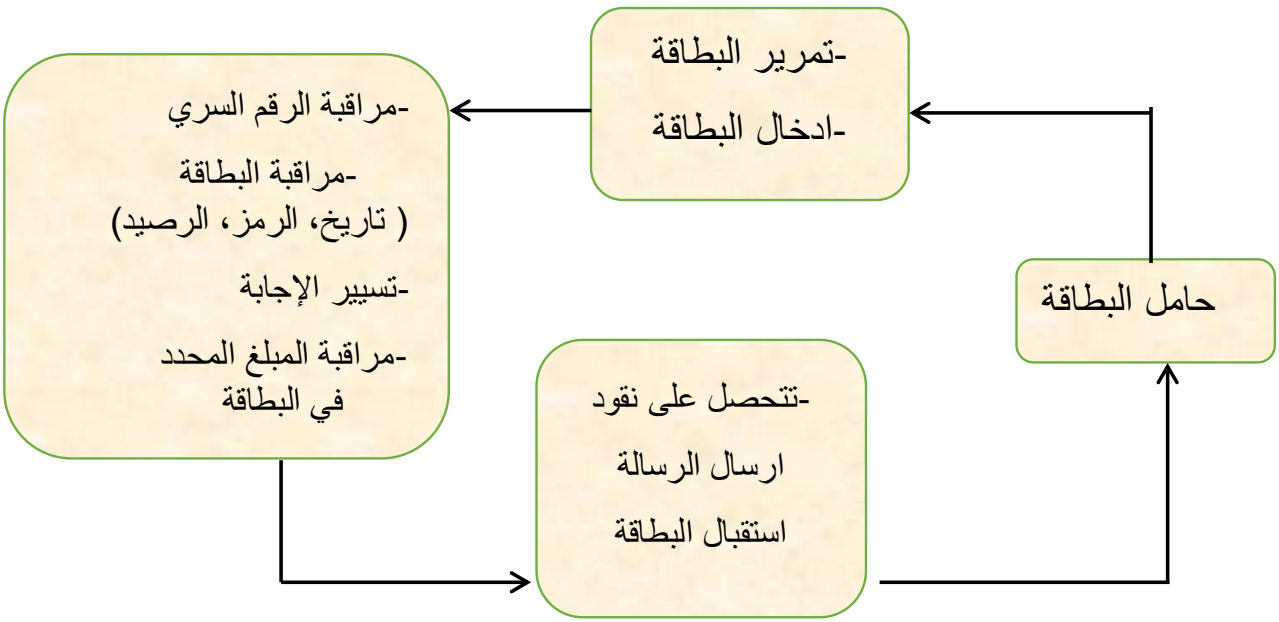
بدون اللجوء إلى الفرع، وهكذا فالمهمة الرئيسية للموزع الألي للأوراق هي تقديم الخدمة الأكثر ضرورية للمستهلك .[1]

✓ **الشباك الأوتوماتيكي للأوراق GAB:**

الشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق هي أيضا أجهزة أوتوماتيكية تقدم خدمات أكثر تعقيدا وأكثر تنوعا بالنسبة للموزع الالي للأوراق يتعلق الأمر بأجهزة أوتوماتيكية متصلة بشبكة تستخدم عن طريق بطاقات إلكترونية والتي بالإضافة إلى مهمة سحب الأموال تسمح بالقيام بالعديد من العمليات تشمل مثلا قبول الودائع، طلب صك، عمليات تحويل من حساب إلى حساب ....إلخ فالشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق متصلة مباشرة بالحاسوب الرئيسي للبنك وهي تمثل في الوقت الحاضر أحد المنتجات البنكية الإلكترونية الأساسية للنظام البنكي. ودورها مهم على مستوى التسويق لأنها أصبحت تمثل وسيلة للحوار مع المستهلك.

يمكن تلخيص طريقة تنفيذ الخدمة في كل من DAB وGAB في الشكل التالي :1

شكل رقم (07): طريقة الحصول على خدمة DAE و GAB



المصدر: سماح ميهوب الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية مذكرة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة ص 42-43

[1] عبد الهادي مسعود، لخضر لعروس ، مرجع سبق ذكره ص 320

ثالثا : خدمات الدفع الإلكترونية في الجزائر

أما فيما يتعلق بخدمات الدفع الالكترونية والمحلات التجارية التي اعتمدت أجهزت التحويل الالكتروني TPEفهي منتشرة في جميع ولايات الوطن بنسب مختلفة ولجميع الأنشطة التجارية ، حيث يحتل المرتبة الأولى قطاع الصحة بـــ497 جهاز بمختلف الولايات ، تليه قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية بـــ107 جهاز ثم قطاع السياحة والأسفار بـــ82 جهاز يليه قطاع النقل والتأجير بـــ74 جهاز ثم المحلات التجارية الكبرى بـــ59 جهاز، وبمتوسط 40 جهاز لكل من الأدوات الكهرو منزلية والذهب والمجوهرات وقطع غيار السيارات والدهون والطلاء والفنادق ونوادي الانترنت والأكشاك والمكاتب والمطاعم ومحطات الغسيل ، هذا وتتصدر الجزائر العاصمة الترتيب بـــ798 جهاز تليها تلمسان بـــ143 جهاز وقسنطينة بـــ 81 جهاز، وبالرغم من هذا التوزع الجغرافي للأجهزة حسب الولايات فان الأعداد السابقة لا تغطي مستوى الأنشطة التجارية لولايات الوطن ما يعكس النقص

الفادح في استغلال البطاقات البنكية للتعاملات التجارية بالنسبة للمحلات و الوكالات المربوطة بخدمة التبادل SATIM،أما فيما يتعلق باستغلال البطاقات البنكية لأغراض الصيرفة و التحويلات المالية بين البنوك أو لصالح المتعاملين ،فهي الاخرى لا تزال تراوح مكانها برغم عدد البطاقات المصدرة سواء من بريد الجزائر الذي يغطي ولايات الوطن أو البنوك التي تعرض مختلف البطاقات بأعداد و مواصفات متباينة وبمناطق متعددة كذلك .

أدى التطور الملحوظ في عدد هذه الاجهزة إلى زيادة حجم المعاملات الالكترونية في البنوك العمومية الجزائرية، غير أن النصيب الأكبر كان لعمليات السحب عبر الصراف

الألي DABمقارنة بعمليات الدفع عبر TPEوعمليات التجارة الالكترونية بالرغم من العدد المحدود للصرافات الالية التابعة للبنوك العمومية، لذلك يمكن القول بأن الصيرفة عبر الصراف الألي حاضرة وهذا نظرا لتوجه العملاء لاستخدامها لسحب أموالهم واكنها تبقى ضئيلة إذا ما قورنت بالطوابير التي يقف فيها المواطنون أمام شبابيك الدفع التقليدية وهذا راجع لعدة عوامل كعدم امتلاكهم للبطاقات أوعدم رغبتهم في استعمالها والرغبة في الاحتفاظ بسرية المعلومات وغيرها، في حين تبقى عمليات التجارة الالكترونية وعمليات الدفع عبر أجهزة الدفع الالكتروني محتشمة لعدم إقبال المواطنين على مثل هذه العمليات.1

المطلب الثالث : انواع بطاقات الدفع الالكترونية في الجزائر

ساهمت التجارة الالكترونية على انتشار ادوات الدفع الحديثة في الجزائر، مما ادى الى تنوع بطاقات الدفع الالكتروني المتاحة والتي يمكن ايجازها فيما يلي :

1-البطاقة البنكية الالكترونية :

تمنح هذه البطاقة مجانا من قبل البنك الوطني الجزائري عند فتح حساب وبمدة صلاحية ثلاثة سنوات ، تستخدم لدفع ثمن المشتريات سواء من خلال المحلات التجارية او المتاجر بواسطة الانترنيت او اجهزة الدفع الالكتروني في اي وقت على مدار 24 ساعة في اليوم ، كما تسمح بسحب الاموال من اي ماكينة سحب الي ،وتحويل وتلقي الاموال من اي شخص، وهي على نوعين: البطاقة البلاستيكية والبطاقة الذهبية ،يختلفان باختلاف الراتب الخاص بصاحبها .

2-البطاقة الدولية البنكية Carte visa:

يقدمها البنك الوطني الجزائري ،تسمح بإجراء مختلف المعاملات اثناء السفر خارج وداخل الجزائر، كدفع ثمن المشتريات او سحب الاموال من اي مكان عن طريق الانترنت او جهاز الدفع الالكتروني ، تبلغ مدة صلاحية هذه البطاقة 24 شهرا .

3-بطاقة الدفع الالكتروني CIB: [1]

هي بطاقة الكترونية موصولة مباشرة بالحساب الشخصي للزبون يتيحها بنك التنمية المحلية ،لاستخدامها لسحب الاموال من خلال اي ماكينة سحب الي ،كما يمكن دفع ثمن المشتريات أو الاطلاع على الحساب من خلال الانترنت ، تبلغ صلاحية هذه البطاقة عامين مع قابلية التجديد بشكل اوتوماتيكي ، نميز فيها نوعين : بطاقة CIBالكلاسيكية و بطاقة CIBالذهبية

4-بطاقات الدفع من خلال الانترنت :

وهي على عدة انواع ؛ كبطاقة الماستر كارد Master Card التي تمكن الزبون من دفع قيمة مشترياته عند التسوق من المتاجر الالكترونية سواء عن طريق اجهزة الدفع او من خلال الانترنت ،يتم استخراجها بالتوجه للموقع الرئيسي لـــ Master Cardوملأ جميع البيانات المحددة لهوية المستخدم من اجل الاجراءات الامنية ،بالإضافة الى بطاقة Mint تسمح بإجراء عمليات الدفع بطريقة الكترونية عبر الانترنت ، عند شراء المنتجات واستقبال الخدمات الرقمية ،وبطاقة one carde التي تستخدم في عمليات الشراء من خلال الانترنت والدفع الالكتروني ، حيث يقوم المستخدم بفتح حساب في موقع وان كارد مجانا ، ليتمكن بعدها من استخدام البطاقة عند شحنها بالنقود المالية اما بطاقة Neosurf فتوفر وسيلة فورية لإيداع الاموال بأمان في حساب Ecoaccount الخاص بالمستخدم ، كما يمكن استخدامها في الدفع الالكتروني في الجزائر .

[1] حنان كواش ، عبد المجيد قدي ،نحو تشخيص واقع التجارة الالكترونية في الجوائر،مجلة الاقتصاد الجديدة ، المجلد 13 ،العدد1،2022،ص 563

5-البطاقة الذهبية : [1]

وهي بطاقة خصم صادرة عن بريد الجزائر ومطابقة لمعيار الامان الدولي EMV ، تمكن حاملها من اجراء مختلف العمليات عبر كامل ارجاء القطر الجزائري كسحب الاموال نقدا بالعملة الوطنية ، دفع الاموال ، تسديد الفواتير، تحويل الاموال ، تعبئة رصيد مكالمات الهاتف النقال ،وذلك في حدود المبالغ القصوى المحددة ،كما تستخدم للاطلاع على رصيد الحساب ،طلب اعداد كشف مصغر عن العمليات ال 10 الاخيرة التي تم اجراؤها بواسطة البطاقة ، طلب دفتر الصكوك ،دفع وتسديد قيمة المشتريات او الخدمات عبر نهائيات الدفع الالكتروني .

المبحث الثاني: البنية التشريعية للتجارة الالكترونية في ظل القانون 18-05

المطلب الاول: نظرة حول قانون التجارة الالكترونية 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018

إن القانون المتعلق بالتجارة الالكترونية المصادق عليه في أفريل 2018من قبل مجلس الأمة و المؤرخ في 10 ماي 2018 ، من شأنه دفع مجال التجارة الالكترونية في الجزائر ، إذ سيؤطر هذا النص القانوني السوق الالكترونية من خلال العديد من الإجراءات التي تسمح بضمان أمن التجارة الإلكترونية مع تحديد التزامات المزودين بخدمات الانترنيت والمستهلكين.

[1] حنان كواش، عبد المجيد قدي ، نفس المرجع السابق ،ص 564

اولا: نظرة حول قانون التجارة الالكترونية18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018:

قام المشرع الجزائري في هذا القانون بتنظيم مواضيع مختلفة في بابين مهمين هما الباب الثاني والثالث المتعلقان بـــ [1]

- ✓ الممارسات الالكترونية.
- ✓ الجرائم الالكترونية والعقوبات.

كما أن هذا القانون قد سنه المشرع الجزائري وفقا للبيئة الجزائرية على غرار النموذج الدولي الاونسيترال UN citralالخاص بالتجارة الإلكترونية ،فبوجود هذه البيئة القانونية والتشريعية في الجزائر يمكن للتجارة الالكترونية أن تتطور وتنمو في السنوات القليلة القادمة

1-الباب المتعلق بالممارسات الإلكترونية في قانون التجارة الالكترونية18-05:

من أهم ما جاء به قانون التجارة الالكترونية 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 في هذا الباب:

- ✓ **مجال المعاملات والممارسات الالكترونية:**

أكد المشرع الجزائري أن قواعد ممارسة التجارة الإلكترونية تبدأ بإنشاء سجل تجاري للممونين الإلكترونيين في المركز الوطني للسجل التجاري الذي يحدد المعلومات التي يجب أن العرض التجاري الالكتروني (التعريف الضريبي والعنوان و رقم الهاتف، وعدد السجل التجاري، الضمان التجاري...)، كما تطرق المشرع في مواده الأولى إلى طبيعة السلع و الخدمات الممنوع بيعها عبر الانترنت بشكل قطعي بحكم أعراف المجتمع

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 18-05،المتعلق بالتجارة الالكترونية ، العدد 28 ماي 2018

الجزائري ،ثم عاد ليشرح الممارسات التجارية حيث ا كل عملية تجارية الكترونية توثق بعقد الكتروني يصادق عليه المستهلك الالكتروني، وهذا العقد الالكتروني هو نفسه العقد بمفهوم قانون 23 جوان 2004 ،حيث ينشأ هذا العقد عندما يكون أحد أطرافه شخصا طبيعيا أو معنويا متمتعا بالشخصية الجزائرية أو مقيما إقامة شرعية في الجزائر ، وسواء كانت المعاملات التجارية الالكترونية وطنية أو عابرة للحدود يجب حفظ سجلاتها وارسالها الكترونيا إلى المركز الوطني للإحصاء ،ويجب أن يتضمن العقد الإلكتروني كل الخصائص التفصيلية عن السلع والخدمات وكيفيات التسليم وشروط فسخ العقد وكيفيات الدفع وخدمات ما بعد البيع ومعالجة الشكاوي وشروط وكيفيات البيع بالتجريب عند الاقتضاء ، و بمجرد إبرام العقد يصبح المورد الالكتروني مسؤول أمام المستهلك بإرسال نسخة من العقد له ، الذي يترتب عنه إعداد فاتورة ،كما يمكن للمستهلك أن يطلب فاتورة ورقية . [1]

- ✓ **الدفع في المعاملات الالكترونية :**

فيما يخص الدفع فقد نص القانون 18-05 في مواده 27-28-29، على أن يتم من خلال منصات الدفع الالكتروني المنشأة والتابعة لبنك الجزائر و بريد الجزائر سوآءا تمت المعاملة داخليا أو دولي ،ويضيف ضرورة تأمين اتصال الموقع الإلكتروني لموفر الخدمة الالكتروني بنظام الدفع الإلكتروني من خلال إصدار الشهادات الالكترونية .

- ✓ **الإشهار الالكتروني:**

لم يغفل المشرع الجزائري عن وسيلة الاتصال والخاصة بالإشهار الالكتروني الذي أوجب أن يكون محددة وواضحة ولا تخل بالآداب العامة والنظام العام ، كما يلتزم المورد الالكتروني بتسليم وصل استلام عن طريق الاتصالات الالكترونية يؤكد من خلاله

[1] الجريدة الرسمية، الفصل السابع، الباب الثاني المواد 27-28-29

للشخص المعني تسجيل طلبه ، وفي حالة النزاع ينبغي للمورد الالكتروني أن يثبت أن إرسال الإشهارات الالكترونية خضع للموافقة المسبقة والحرة .

2-الباب المتعلق بالجرائم والعقوبات في قانون التجارة الالكترونية 18-05:

شرح المشرع الجزائري في هذا الباب إلى ضرورة الرقابة لتزرع الثقة لدى المتعاملين عبر الانترنيت في مجال التبادل التجاري الالكتروني حيث أكد أن كل أعمال المورد الكتروني تخضع إلى رقابة ضباط وأعوان الشرطة وكذا رقابة الأعوان المنتمون للأسلاك الخاصة بالرقابة التابعون للإدارات المكلفة بالتجارة ، وتبعا لطبيعة الجرائم يتم التخطيط لغرامات تتراوح بين50 ألف دينار و2 مليون دينار دون الإخلال بتطبيق كامل أكثر صرامة في حالة بيع سلع وخدمات ممنوعة من التسويق حيث يعاقب بغرامة مالية من 200 ألف دينار إلى مليون دينار مع الشطب من السجل التجاري وإغلاق الموقع نهائيا أما الأشخاص الطبيعيون أو المعنويين الذين يزاولون نشاط تجاري عبر الأنترنت دون سجل الكتروني يتم تعليق موقعهم إلى غاية تسوية وضعيتهم ، كما يضاعف مبلغ الغرامة في حال تكرار نفس الجريمة خلال مدة لا تتجاوز 12 شهرا من تاريخ العقوبة السابقة .

المطلب الثاني : التحديات الأساسية للتجارة الالكترونية في الجزائر في ظل قانون رقم 18-05 وأم شروطها [1]

حاول المشرع الجزائري تشريع قانون جديد متعلق بالتجارة الالكترونية في الجريدة الرسمية الصادرة في 16 ماي 2018 والذي طالما انتظره المتسوقين عبر الانترنت، إلا أن هناك جملة من التحديات التي تواجه تطور التجارة الالكترونية في الجزائر تتمثل في :

[1] ابراهيم كامل الشوابكة، ضريبة المبيعات على التجارة الالكترونية ،دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 34، عماد البحث العلمي ، عمان ،الاردن،2007،ص518

اولا : التحديات التقنية

فالرغم من ارتفاع نسبة مستخدمي الانترنت في الجزائر سنة 2018 والذي وصل إلى حوالي 21 مليون مستخدم لتحتل الجزائر بذلك المرتبة 88 في العالم والرابعة عربيا إلا أن حجم التجارة الالكترونية في الجزائر جد ضعيف مقارنة بالدول العربية وهذا راجعا لمجموعة من العراقيل والتحديات التي تحول دون ازدهارها من أهمها :

1-السوق الإشهارية في الجزائر لازال في بداياته كون العديد من المؤسسات لا تتبنى تكنولوجيا الإعلام والاتصال ؛

2-أول ما يؤكد تأخر الجزائر في استكمال البنى القاعدية التكنولوجية هو محدودية الخدمات الهاتفية الثابتة التي تأثر مباشر على الإقبال على الانترنت ؛

3-بالرغم من تحقيق سوق مستخدمي الانترنت لمعدلات نمو مرتفعة من سنة إلى أخرى ، إلا أن أهم ما يعرقل تطور عدد مشتركي الانترنت هو المبالغة في تكاليف سواء على مستوى الأفراد أو الشركات ؛

4-تعاني الجزائر من ضعف كبير في إنتاج السلع والخدمات المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، بالإضافة إلى ضعف القاعدة البشرية التي تستند إليها هذه الصناعة ،وصعوبة عملية الانتقال من البحث العلمي نحو الصناعة في إطار الوتيرة المتسارعة للابتكارات التكنولوجية؛

5-انتشار ظاهرة الأمية المعلوماتية نتيجة ضعف مستوى الوعي بالاستخدام الصحيح لتقنيات المعلومات في قطاع الأعمال ومن ثم عملية الشراء عبر الانترنت؛[1]

6-الحديث عن التجارة الالكترونية الجزائرية دون وسائل الدفع الالكتروني شبه مستحيل ،فبطاقات الدفع المصدرة من طرف بنك الجزائر وبريد الجزائر لم ترقى بعد إلى المستوى

[1] ابراهيم كامل الشوابكة، نفس المرجع السابق ،ص 518

الدولي بدليل أن معظم البنوك لم تشرع في إعطاء طابع الدولية لبطاقاته ،من جهة أخرى عزوف الكثير من المتعاملين استخدام هذه البطاقات ولوجهم لعملية الدفع نقدا في مختلف معاملاتهم ؛

7-بالرغم من وجود سلطة الضبط في قطاع البريد في الجزائر إلا أن السوق السوداء والموازية لازالت موجودة في الجزائر.

ثانيا : التحديات التشريعية التي يثيرها قانون التجارة الالكترونية رقم 18-05

لقد تم سن تشريعات و قوانين دولية لإلزام القائمين على التجارة الالكترونية بالخضوع للقوانين الضريبية وفقا لمصدر وقيم الدخل و مكان الإقامة ،وتبقى هذه القوانين تواجه بعض التحديات مثل صعوبة تحديد هوية مستخدمي التجارة الالكترونية وعدم إمكانية تعقب الصفقات التجارية التي يتم إقامتها عن طريق وسائط إلكترونية ، هذا وإن موضوع فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية ينظر إليه من وجهتي نر مختلفتين الأولى ترى أن إخضاع الصفقات الالكترونية إلى الضرائب يعد كبحا للتطور التكنولوجي ،في حين ترى وجهة النظر الثانية أن الاعفاء الضريبي للمعاملات التجارية الالكترونية يؤدي حتما إلى حرمان خزينة الدولة من إيرادات مهمة ،لكن يبقى فرض الضريبة على المهتمين للتجارة بمختلف أنواعها وأساليبها وطرقها عالميا لتحقيق العدالة الضريبية ،فهو يصب في مصلحة اقتصاديات الدول كما أنه يظهر عدالة بين التجارة الالكترونية و التجارة التقليدية خاصة في ظل المؤشرات التي تظهر ازدياد حجم التجارة الالكترونية في العالم حيث أن مبيعات التجارة الالكترونية حول العالم تصل إلى معدل سنوي بقيمة 25.3 تريليون دولار.

المطلب الثالث : مواقع التجارة الالكترونية واهم المجهودات الجزائرية المحققة

اولا : مواقع التجارة الالكترونية الجزائرية [1]

ارتفع عدد المواقع المخصصة لبيع مختلف المنتوجات عبر الانترنت في الجزائر وذلك بفضل انتشار التدفق العالي جدا للأنترنت الثابت والنقال خاصة بعد انطلاق خدمتي الجيل الثالث في 2014 والجيل الرابع في 2016، وهذا ما يثبت أن الجزائر تخطو خطوات إيجابية نحو إقامة تجارة إلكترونية ويمكن حصر أبرز هذه المواقع فيما يلي : [2]

الجدول رقم (03) : أهم مواقع التجارة الالكترونية في الجزائر الأكثر زيارة

المواقع	سنة الانشاء	مجال التسويق	توجيه المبيعات	عدد الزائرين
موقع واد كنيس Oued kniss	2006	بيع وشراء مختلف المنتجات من السيارات إلى أبسط منتج	يتوجه بمبيعاته لكل الولايات	3 مليون زائر شهريا وهو أغلى المواقع في الجزائر بقيمة 3.5 مليون$
موقع قيديني Guiddini .com	2009	مستلزمات التجميل وعتاد الاعلام الالي و الاجهزة الكهرو منزلية	يوجه مبيعاته الى بعض ولايات	/
موقع نشري في النات Nechrifinet.com	2010	500منتج من مواد التجميل ومعدات الطبخ ،الكتب، لعب الاطفال	توجيه المبيعات إلى كل الولايات	40 ألف زائر شهريا
موقع أشريلي Echerily.com	2012	بيع المنتجات الغذائية ومواد التنظيف و مستلزمات التجميل	كان يوجه مبيعاته إلى بومرداس والعاصمة فقط ثم توجه الى كل الولايات	600 الف زائر شهريا

[1] نجود حمري، نوال حمري، واقع التجارة الالكترونية في الجزائر وفق مقتضيات قانون رقم 18-05 ،مجلة البحوث القانونية والاقتصاد جامعة لأكلي محند اولحاج بالبويرة ، وجامعة الجزائر 3 بن عكنون، المجلد 4 العدد01 ،2021، ص ص 16-17

[2] نجود حمري، نوال حمري، نفس المرجع السابق ص ص 16-17

موقع Dzboom	2015	كل مستلزمات النساء من فساتين وحقائب و مجوهرات ومستحضرات التجميل	تقديم منتجاته لكل الولايات مع خدمة الشحن	/
موقع Jumia.dz	2016	مواد التجميل الهواتف، أجهزة الاعلام الالي ،توصيل الوجبات وخدمة الحجز في الفنادق	تقديم خدمات التوصيل لـــ 43 ولاية وفتح المجال للتسويق المنتج المحلي إلى إفريقيا وتتواجد في 20 بلد عربي وافريقي	1.5 مليون زائر شهريا
تطبيق وصلني	2017	طلب سيارة أجرة بسائق في العاصمة خدمة 24/24 ساعة	تطبيق 100%جزائري	
تطبيقReesto 365	2017	حجز طاولات في مختلف المطاعم	تقديم خدمات الحجز في مطاعم العاصمة	
تطبيقBaridmob	2018	تحويل الاموال بدون بطاقة ذهبية ودون عناء التنقل الى البريد	السحب والتحويل يكون عن طريق الكود فقط(الرقم السري)	

المصدر: نجود حمري، نوال حمري، واقع التجارة الالكترونية في الجزائر وفق مقتضيات قانون رقم 18-05 ،مجلة البحوث القانونية والاقتصاد جامعة لأكلي محند اولحاج بالبويرة ، وجامعة الجزائر 3 بن عكنون، المجلد 4 العدد01 ،2021، ص ص 16-17

المبحث الثالث: التجارب الرائدة في مجال التجارة الالكترونية

المطلب الاول: التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية [1]

تعد التجارة الإلكترونية أحد الأنشطة الاقتصادية الناشئة في المملكة، حيث أظهرت نموا جيدا في عام2016م ويأتي هذا النمو متوافقا مع إطلاق الرؤية المستقبلية للمملكة 2030 وبرامج التحول الوطني 2020 والتي تهدف إلى دعم نمو المنشئات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الابتكار وزيادة الأعمال ومن هذا تبرز أهمية التجارة الإلكترونية كجزء من هذا التحول فعلى الصعيد العالمي فقد اتفقت قمة قادة مجموعة العشرين على أهمية العلاقة بين التجارة والاقتصاد الرقمي مع مواصلة العمل على تعزيز الذكاء

[1] احصائيات التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية ، مركز البحوث والدراسات ، غرفة جدو سبتمبر 2020 ص 1

الاصطناعي والتقنيات الناشئة ومنصات الأعمال الجديدة بالإضافة إلى دعم البنية التحتية وهي التي تعد المحرك الرئيسي للازدهار الاقتصادي والتنمية المستدامة والنمو الشامل من خلال عدة إجراءات متخذة.

أولا: إحصائيات التجارة الالكترونية في المملكة لعام 2019م [1]

شكل رقم(08): احصائيات التجارة الالكترونية



المصدر: احصائيات التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية ، نفس الرجع السابق 2

[1] احصائيات التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية ، نفس الرجع السابق 2

ثانيا: عدد المتاجر الالكترونية حتى نهاية النصف الاول من عام 2020 م

ارتفع عدد المتاجر الالكترونية في المملكة بنسبة 12.45% ليبلغ 28676 متجر ومنصة للتجارة الإلكترونية في نهاية النصف الأول من عام 2020م وذلك بحسب السجلات التجارية الصادرة من وزارة التجارة ومن المؤكد أن أحد أسباب هذا الارتفاع هو الإجراءات الاحترازية التي فرضها حكومتها الرشيدة للحد من انتشار فيروس كورونا covid 19 المستجد مما أدى إلى توجه المستهلك للشراء عبر الانترنت بدلا من الطرق التقليدية وتوجه جزء كبير من مجتمع الأعمال إلى التحول الرقمي لاستمرار أعمالهم

جدول رقم (04):الإيرادات الفعلية والمتوقعة من التجارة الإلكترونية في المملكة من عام 2017م إلى 2024 م

بالمليون دولار امريكي

الفـــــئة	2017	2018	2019	معدل التغير في عام 2019م مقارنة بعام 2017م	2020	2024	معدل النمو السنوي المركب للإيرادات CAGR 2020-2024
الالكترونيات والاعلام	968.7	1.320	1.580 1	63 %	1.970 2	2.715 1	8.3 %
الأزياء	968.7	1.381 3	1.628 3	65 %	1.970 2	2.658 0	6.6 %
المواد							

الغذائية والعناية الشخصية	368.4	836.0	973.7	53 %	1.338 4	1.697 3	6.1 %
الألعاب والهوايات	336.0	4390	51399	53 %	6584	827	5.8 %
الأثاث والأجهزة المنزلية	143.6	1915	2340	63 %	2857	3929	8.3 %
المجموع	3.076 0	4.168 0	4.930 0	60 %	6.311 0	8.290 0	7.1 %

المصدر: إحصائيات التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية ، مركز البحوث والدراسات ، غرفة جدو سبتمبر 2020 ص 1

- ✓ يوضح الجدول أعلاه أن إجمالي قيمة الايرادات من التجارة الالكترونية في المملكة لعام 2019م بلغ 4.930 مليار دولار أمريكي وهو الأعلى منذ عام 2017م، وبحسب الموقع الاقتصادي Statiste فإن المتوقع أن تصل إيرادات التجارة الالكترونية في المملكة في نهاية عام 2020م إلى 6.311 مليار دولار أمريكي .
- ✓ من المتوقع ارتفاع معدل النمو السنوي المركب للإيرادات (CAGR) لقطاع التجارة الالكترونية في المملكة خلال الاعوام (200م-2024م) إلى 7.1%،ليبلغ حجم السوق 8.290 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2024 م.

المطلب الثاني: نمو التجارة الالكترونية على مستوى العالم

مقارنة المملكة مع عدة دول من حيث مؤشر التجارة الالكترونية العالمي

احتلت المملكة في عام 2019م المرتبة 49 في مؤشر التجارة الالكترونية B2C بعد أن كانت في المرتبة 52 في عام 2018م وذلك بحسب تقرير UNCTAD.[1]

الجدول رقم (05): يوضح حصة الفرد من استخدام التجارة الالكترونية لعدة دول

الترتيب في عام 2019م	الـــــــدول	معدل استخدام التجارة الالكترونية من الذين يستخدمون الانترنت	معدل استخدام التجارة الالكترونية من الذين لديهم حساب	معدل استخدام التجارة الالكترونية من الذين يستخدمون خوادم الانترنت الأمنة	قيمة المؤشر العام في 2019م	معدل التغيير عن 2017 م
5	مملكة بريطانيا	95	96	88	94.4	0.8 –
9	دولة ألمانيا	92	99	94	92.9	0.9
11	دولة كندا	91	100	89	91.8	0.3
13	أمريكا	87	93	95	91.3	0
15	دولة الصين	89	95	85	90.5	1.1–
28	الامارات	98	88	65	83.8	0.1–
49	السعودية	93	72	47	73.3	0.2–
53	دولة تركيا	71	69	75	71.8	1.4–
73	دولة الهند	34	80	48	57	1.3–
68	دولة لبنان	78	4	48	59.4	0.5–

المصدر: إحصائيات التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية ، مركز البحوث والدراسات ، غرفة جدو سبتمبر 2020 ص 1

[1] احصائيات التجارة الإلكترونية ، مرجع سبق ذكره ،ص 8

يوضح الجدول أن ترتيب المملكة قد تقدم بنقطتين عن عام 2018م، كما يوضح ان 93% من الذين يستخدمون الانترنت مهتمون بالتجارة الالكترونية، وعند مقارنة المملكة بعدة دول أخرى من حيث معدل ممارسة التجارة الالكترونية من اجمالي الذين يستخدمون الانترنت نجد ان معدل الشراء في المملكة أعلى من الدول التالية : امريكا و الصين وتركيا والهند وكندا ولبنان وألمانيا بينما أقل من دولة بريطانيا ودولة الامارات .

المطلب الثالث: التجارة الالكترونية في دول المغرب

لمعرفة مدى و وضعية التجارة الالكترونية في دول المغرب العربي إرتأينا أن نقدم صورة عن ذلك في دول الجوار، هما تونس والمغرب .

اولا: التجارة الالكترونية في تونس:[1]

إن اهتمام تونس بالتجارة الالكترونية كان واضحا مقارنة بباقي الدول العربية فقد انشئت تونس سنة 1999 لجنة وطنية للتجارة الالكترونية مكلفة باستراتيجية تطوير القطاع واقتراح الحلول للمشاكل المتعلقة بهذا القطاع الجديد، فقد أدت أعمال هذه اللجنة إلى سن القانون رقم 86-2000 يوم 9 أوت 2000 حيث أنشئ هذا القانون إطار تنظيمي للتجارة والتجار وفقا لأفضل الممارسات في العالم. وحرصا من وزارة التجارة والصناعة التقليدية التونسية من أجل زيادة نشاط قطاع التجارة الإلكترونية قامت بإنشاء فرقة عمل من أجل القيام بدراسة استقصائية حول سلوك الشراء عبر الانترنت للمستهلكين التونسيين وكانت نتائج ذه الدراسة جد مشجعة بحيث كشفت بان حوالي 70 بالمائة من التونسيين لديهم استعداد للشراء عبر الانترنت .

وحسب إحصائيات الموقع الرسمي لوزارة التجارة والصناعة التقليدية وذلك في الفترة الأولى من 2012: عدد من مواقع التجارة الالكترونية: حوالي 700 موقع . عدد

[1] كريمة صراع، نفس المرجع السابق،127

الصفقات 300000 صفقة عبر برنامج sps حاضنات مشاريع الخدمات عبر الانترنت و التجارة الالكترونية:10 مشاريع.

وسائل الدفع المقبولة فهي:

يقدم البريد التونسي مجموعة من وسائل الدفع المؤمنة على شبكة الانترنت تقوم على أساس بطاقات الائتمان و بطاقات الدفع المسبق وفيما يلي وسائل الدفع المقبولة في تونس:

بطاقات (E-Dinar smart E- dinar universel). البطاقات البنكية CIB، البطاقات البنكية إلكترونية، البطاقات البنكية CIB البطاقات البنكية لفيزا إلكترون، بطاقات (visa carde international) بطاقات (Master carde international) .

وحسب دراسة قامت بها مجموعة المرشدين العرب سنة 2008 فإن 36.4% من التونسيين قاموا بعمليات الشراء عبر الأنترنت أما عمليات الدفع فنسبة 64.8% تتم بالبطاقات البنكية و 27.4% عبر الدينار الإلكتروني التونسي .

أما التجارة الالكترونية فقد حققت 42.3 مليون دينار تونسي لسنة2012 بنمو 50% مقارنة 2011 في حين حققت التجارة الالكترونية رقم 14 مليون دينار 2005 بمعدل نمو 200%.

ثانيا: التجارة الإلكترونية في المغرب :

ساهمت القوانين التي أعدتها وزارة الصناعة والتجارة و التكنولوجيات الحديثة في الدفع بهذا القطاع وإرساء الثقة الرقمية، فجاء القانون رقم 05-53 المتعلق بالتبادل الإلكترونية للمعطيات القانونية ونصوصه التطبيقية كأول تشريع مغربي يهتم بتنظيم المعاملات الالكترونية ويشجع على تعامل التجار وغيرهم مع بعضم البعض عبر شبكة الأنترنت، وكان الهدف من إقرار هذا القانون تسهيل التعامل التجاري وتنشيط التجارة

الإلكترونية مع المحافظة على مصالح المستهلك، من خلال ما يضمنه من أمان وتوثيق. ومن بين القوانين أيضا القانون رقم 08-09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي ومرسومه التطبيقي، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك أيضا القانون رقم 07-03 المتمم للقانون الجنائي فيما يخص الجرائم التي تمس نظم المعالجة الألية للمعطيات

ونظرا لاهتمام المغرب بالتجارة الإلكترونية فقد خصصت موقعا إلكترونيا خاصا بالتجارة الإلكترونية في المغرب (يشبه إلى حد كبير موقع Féval الفرنسي) وموقع (Maroc télécommerce) وهذا ما يدل على وعي المغرب بأهمية التجارة الإلكترونية كقطاع اقتصادي يجب التركيز عليها لذلك فالأرقام ولو تبدو ضئيلة لكن يدل على أن المغرب بدأت تعي كذلك أهمية الانترنت في الاقتصاد فهي تساهم بـــ 1.2% في الناتج الداخلي الخام وقد خلقت الانترنت 3.2% من مناصب الشغل .[1]

وقد بلغ عدد مستخدمي الانترنت في المغرب حوالي 16.3 مليون مستخدم في نهاية 2011(49 % معدل التغلغل) من بينهم 102000 مستخدم قاموا بالشراء عبر الانترنت، حوالي 32% من الأسر المغاربية مجهزة بكمبيوتر شخصي وقد بلغ حجم المعاملات الشراء والدفع الإلكتروني في المغرب حوالي 504.2 مليون درهم بما فيها الدفع الإلكتروني . حوالي 27.4% من المغاربة يشترون عبر الوسائل الإلكترونية (الأنترنت، الهاتف، البريد) أما المواقع التجارية قد بلغت 670 موقع تجاري.

وتتركز معاملات التجارية الإلكترونية المغربية في دفع الفواتير بـــ 44%،و 31% في التسوق و18 % للسفر و 7% خدمات الحكومة الإلكترونية.

[1] كريمة صراع: نفس المرجع السابق ص 128

- ✓ حوالي 48% من المؤسسات المغربية متواجدة على مواقع الويب (مواقع تجارية، مؤسساتية) .
- ✓ حوالي 17% من المؤسسات قامت بإرسال طلبيات عبر الانترنت.
- ✓ حوالي 11% تلقوا طلبيات عبر الأنترنت .
- ✓ 78% من المؤسسات تتوفر على شبكات (LAN) .

خلاصة الفصل:

تعرف التجارة الالكترونية اليوم معدلات كبيرة للنمو والانتشار نظرا لما لها من خصائص وايجابيات جعلتها الأسلوب الأفضل للتبادل، يبدو أن ذا التطور لم يكن بنفس الوتيرة في جميع دول العالم بل نجد في الدرجة الأولى الدول المتقدمة وعلى راسها الولايات المتحدة، ثم تليها الدول النامية التي استطاعت أن تستفيد من التغيرات الأخيرة وتقتنص الفرصة للابتعاد عن دائرة التخلف، أما باقي الدول النامية ومنها الدول العربية فلا يمثل نصيبها من التجارة إلا النزر اليسير، ويعود سبب الاختلاف في حجم استيعاب أليات هذه التجارة بين الدول إلى عدة عوامل تقنية، بشرية، تنظيمه، مالية، وغيرها .

وعليه فإن الدول العربية أمامها الكثير لتفعله حتى تحول اقتصاداتها إلى اقتصاديات مبنية على المعرفة، وتستفيد من المزايا التي تتيحها، كتطور اسلوب المعاملات التجارية والقيام بها إلكترونيا، فهي تعاني من فجوة رقمية كبيرة إذ تصنف عموما في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن الدول الهامشية، ولا يمكنها ردم هذه الفجوة أو تقليصها إلا بجعل المعرفة أساسا لخلق القيمة المضافة، وهذا يقتضي تنفيذ إصلاحات شاملة في مختلف المجالات باعتماد سياسا تتعلق بتدعيم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، لا سيما بالنسبة لإمكانية الوصول إلى هذه التكنولوجيات الحديثة.

ومع هذا يجب أن ننوه بالجهود التي بذلتها بعض الدول العربية في سبيل تطوير وسائل الدفع وترقية التجارة الالكترونية والانتقال إلى اقتصاد المعرفة، لكنها تبقى على العموم مبادرات ناقصة تصب أغلبها في تحسين معدلات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين كان الأجدر بها إعطاء أولوية أكبر لإنتاج هذه التكنولوجيا محليا

من خلال الاهتمام بالبحث العلمي والابتكار وتحفيز المبادرات الخاصة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

خـــــــــــــــــاتمـــــــة

إن تطور تكنولوجيات ونظم الاتصالات الحديثة أدى إلى خلق اقتصاد رقمي قائم على انتاج المعرفة و مرونة و سرعة تبادل المعلومات دون اعتبار للحواجز الزمانية و المكانية و بأقل تكاليف وهذا ما جعل هذا القطاع يستقطب اهتمام المؤسسات الاقتصادية ويحفزها على إدماج هذه التكنولوجيات في مختلف أنشطتها بما فيها الأنشطة التجارية ، ففي ظل التغيرات الي شهدها العالم أثر توسع استخدام التكنولوجيات الحديثة، نشأت التجارة الإلكترونية و التي تعتبر أهم الآثار البارزة للثورة المعلوماتية، غير أنه ومن أجل تفعيل دور التجارة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستديمة ، كان من الضروري تحديث وتطوير نظم الدفع التقليدية باعتبارها البنية الأساسية للمعاملات التجارية الإلكترونية وفي هذا الإطار ظهرت وسائل الدفع الحديثة من أجل تسهيل المعاملات و المبادلات التجارية و خلق حلقة وصل بين الأفراد و المؤسسات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية و المؤسسات المالية و المصرفية .

والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى توفير البيئة المناسبة لتنامي التجارة الإلكترونية ، خاصة و أنها تعتبر مكسب لأحداث تنمية اقتصادية شاملة إلا أنه و بالرغم من وجود فيه التطوير لم تكن مجهوداتها فاعلة ولم تصل إلى النتائج التي كان مرجوا تحقيقها ، فمعظم الأنظمة المصرفية و البنوك الجزائرية لا تزال تتعامل بنظم الدفع التقليدية و إن وجدت النظم الإلكترونية يكون التعامل بها محدود أو شبه معدوم.

1- نتائج الاختبار الفرضيات

انطلاقا من الفرضيات التي اعتمدنا عليها في الدراسة، تحصلنا على النتائج الآتية:

- فيما يخص البيئة التشريعية ، و القانونية المتعلقة بتنظيم وسائل الدفع الإلكترونية يجب تنفيذها نظرا للمشاكل القانونية المتعددة التي أفرزها ظهور هذه الوسائل
- يعد توفر الاقتصاد على وسائل الدفع الإلكتروني ضرورة حتمية لتنشيط التجارة الإلكترونية

- وسائل الدفع الإلكترونية تسمح للبنك بالقيام بكم هائل من المعاملات وفي وقت قصير بالنسبة للعميل توفر له الجهد أثناء القيام بعملياته كالسحب و مختلف العمليات و غير مكلفة
- التجارة الالكترونية أصبحت مهمة و ضرورية و حتمية لابد منها من أجل تطور القطاع و نهوض به و مواكبة الاقتصاد الرقمي
- التجارة الإلكترونية تعتبر مستقبل واعد و حل مثالي لاستيعاب الطاقات الشبابية من أجل العمل في هذا المجال و تطويره

- بخصوص الفرضية و التي مفادها تحديث و عصرنة نظام الدفع مرتبط بثقافة ووعي المجتمع فهي خاطئة ، حيث أن تحديث و عصرنة نظام الدفع ليس مرتبط بثقافة ووعي المجتمع فهي خاطئة، حيث أن تحديث و عصرنة نظام الدفع ليس مرتبط بثقافة ووعي المجتمع فحسب بل هو مرتبط أيضا بجدية القائمين على مشروع تحديث نظام الدفع من حيث توفير البنى التحتية الازمة للنظام بالإضافة إلى اليد العاملة الكفاءة و المؤهلة على هذه الأنظمة.

الاقتراحات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها و بعد تحصيل النتائج التي توصلنا إليها يمكننا أن نقترح جملة من الاقتراحات والتي تعتبر بمثابة ركائز يمكن أن تستند عليها ابنوك بصفة عامة لنجاح فعاليات استخدم وسائل الدفع الحديثة في تطوير التجارة الإلكترونية و التي تعود بالنفع عليها ، و هذه الركائز تتمثل فيما يلي:

*السعي إلى كسب شبكة اتصالات متطورة لتجسيد مفهوم نظام الدفع الالكتروني

*يجب مراعاة البيئة التشريعية و القانونية المتعلقة بتنظيم نظام الدفع الإلكتروني وذلك بسن القوانين العقابية الردعية التي تكفل حماية حق استعمال البطاقات البنكية في الدفع الإلكتروني

*عصرنة وإعادة هيكلة البنوك و المؤسسات المالية في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، حتى تتماشى مع متطلبات العصر في مجال استعمال البطاقات البنكية لاقتناء السلع و الخدمات

* يجب على البنك وضع ضوابط و آليات للرقابة على استخدام البطاقات البنكية وذلك لتجنب المخاطر التي تنجم عنها، و مراجعة السياسات و الإجراءات المرتبطة بها بشكل منتظم

* القيام بحملات إعلامية الهدف منها نشر الوعي الصرفي و ترسيخ ثقافة التعامل عبر الإنترنيت لدى الأفراد

* وضع تحفيزات من شأنها دفع التجار إلى اعتماد الأسلوب الالكتروني بدلا من الدفع النقدي مثلا منح التاجر الذي يستعمل نقطة الدفع الالكتروني امتيازات من طرف البنك التعاقد معه

* الارتقاء بالعنصر البشري من خلال إجراء دورات تكوينية تدريبية وكذلك الاستعانة بذوي الخبرة على استخدام أحداث نظم الدفع الإلكترونية

* وضع إطار قانوني صارم لتنظيم التعاملات الإلكترونية و لتعزيز الثقة بالاقتصاد الرقمي من خلال حماية حقوق المستهلكين وتأمين الاتصالات الالكترونية

* تحفيز الشركات و المشاريع الصغيرة و المتوسطة على ممارسة التجارة الإلكترونية من خلال منحها إعفاءات ضريبة للتعاملات التي تتم عبر المواقع التجارية لها.

قائمـــــة المراجـــع والمصادر

❖ المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. أمين عبد العزيز حسن، استراتيجيات التسويق في القرن الحادي و العشرون، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،مصر،2001
2. ابراهيم العيسوي ، التجارة الإلكترونية لطبعة الاولى، المكتبة الأكاديمية لقاهرة، مصر /2014/2013
3. أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية ، منشورات الحلبي الحقوقية،ط1ن بيروت،2008
4. ابراهيم كامل الشوابكة، ضريبة المبيعات على التجارة الالكترونية ،دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 34، عماد البحث العلمي ، عمان ،الاردن،2007
5. بشير عباس العلاق، تطبيقات الانترنت في التسويق، مؤسسة الوراق،عمان،2002
6. تقروت النحار،ا لتجارة والاعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة، الدار الجامعية، الاسكندرية،2006
7. خالد ممدوح ابراهيم / لوجستيات التجارة الالكترونية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ،مصر ،2008
8. رضوان فايز نعيم ، بطاقات الوفاء، مكتبة الجلاد الجديدة، مصر،1990
9. عبد الفتاح الحجازي بيومي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية ، الاسكندرية، الجزء الاول، الطبعة الاولى
10. عبد الهادي نجار، بطاقات الائتمان و العمليات المصرفية الالكترونية ،اعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت ،الجزء الاول، الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان
11. علي كحلون ، الجوانب القانونية لقنوات الاتصال الحديثة و التجارة الإلكترونية ، دار إسهامات في أدبيات المؤسسة، تونس،2002
12. علي عدنان الفيل، الإجرام الإلكتروني ، منشورات زين الحقوقية ،ط1، دون ذكر النشر، 2011
13. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4،الجزائر
14. محمد الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي ،جرائم الانترنت والحاسب الالي ووسائل مكافحتها، دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية،مصر2006
15. محمد عبد الحليم مسامح، الحماية الجبائية لبطاقات الائتمان، جرائم بطاقات الدفع الالكتروني، دار النهضة العربية- القاهرة 2003
16. محمد عبد حسين الطائي: التجارة الالكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة، ط1، عمان، دار الثقافة،2010
17. مصطفى خيري كتانة، التجارة الإلكترونية، دار الميسرة والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى ، عمان ، الاودن،2009
18. محمد الطائي ، التجارة الالكترونية، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ،عمان ، 2010
19. ناصر سليمان، تطوير صيغ التمويل قصير الاجل للبنوك الاسلامية، المطبعة العربية ، الطبعة الاولى، الجزائر،2020
20. هاني مسلم يونس البشكاني ، التنظيم للتجارة الإلكترونية ، دار الكتب القانونيةللنشر،مصر،2009

ثانيا: الأطروحات والرسائل العلمية:

➢ أطروحة الدكتوراه:

1. عبد الرحمان قروي، الصيرفة الالكترونية كألية لتعزيز أداء المصارف الجزائرية، دراسة ميدانية على مستوى الوكالات المصرفية لقالمة، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار ،عنابة، الجزائر
2. عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر

➢ رسائل الماجستير:

1. ابتسام السايس، صفاء نيلي ، وسائل الدفع في التجارة الإلكترونية، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي كبية الحقوق وعلوم سياسية، تخصص قانون الاعمال، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة 2020/2019
2. ابن مباركة يمينة، دراسة الأنظمة الدفع الحديثة حالة : الفلاحة و التنمية الريفية وكالة أدرار – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي شعبة علوم اقتصادية ، تخصص مالية و بنوك، جامعة أحمد دراية أدرار،2014-2015
3. بارش آسيا: وسائل الدفع الالكترونية ومدى تطبيقها في الجزائر، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك أم البواقي ،2013/2012
4. سيد أحمد حمزي، تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، قسم علوم اقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2002
5. عمار لوصيف، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيبل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منثوري قسنطينة، الجزائر ،2009/2008
6. كريمة صراع، واقع وافاق التجارة الالكترونية في الجزائر / مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية ،تخصص استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم التجارية، جامعة وهران ، 201/2013وهيبة عبد الرحيم، احلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير ،قسم علوم التسيير، فرع ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006

ثالثا: المجلات العلمية والمقالات:

1. السعيد بريكة، فوزي شوقن ،تحديات وسائل الدفع الالكتروني دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية ،لولاية أم البواقي، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية 9822-2352: العدد الثاني/ ديسمبر 2014
2. ثامر عبد العالي كاظم ،فاضل عباس كاظم ، دور التجارة الإلكترونية في التنمية الاقتصادية إمكانية تطبيقها في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد 16،العدد2014،1
3. حنان كواش ، عبد المجيد قدي ،نحو تشخيص واقع التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديدة ، المجلد 13 ،العدد2022،1

4. جمال قاسم حسن، محمود عبد السلام، التجارة الالكترونية، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي ،صندوق النقد الدولي ، دولة الامارات العربية المتحدة،2021 .

5. رزق عادل ،مركز البحوث المالية و المصرفية" البطاقات الذكية " و التحديات القانونية ، و الرقابة ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، المجلد السابع العدد الرابع، الاكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية،1998

6. رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3

7. سمية عبابسة، وسائل الدفع الإلكترونية في النظام البنكي ، الواقع والمعيقات و الافاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة أم البواقي ،العدد2016،6

8. طرشي محمد بوفليج نبيل، نبيل، التجارة في الدول العربية بين الواقع و المأمول ، مجله اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد،14 العدد 19 سنة 2018

9. عبد العزيز صحراوي ، فايزة لعراف ، فعاليات استخدام وسائل الدفع الالكتروني الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا 19 covhd مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، - المجلد 13 العدد 03، 2020

10. عبد الهادي مسعود، ولخضر لعروس، تقيم واقع التجارة الالكترونية واستعمالات البطاقات الالكترونية بالجزائر/ مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 1، العدد2

11. عبد الكريم قندوز، بومدين نورين، الصيرفة الالكترونية في المؤسسات المصرفية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف، يومي 04-05 ديسمبر 2012

12. علي فلاق ، محمد بولصنام ،آثار التجارة الالكترونية على الاقتصاد، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته في الاقتصاديات الدولية.

13. عبد القادر بريش و محمد زيدان، دور البنوك الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية، الملتقى الدولي للتجارة الالكترونية، جامعة ورقلة، بتاريخ 16،15،مارس2004 .

14. عبد الهادي نجار، بطاقات الائتمان و العمليات المصرفية الالكترونية ،اعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت ،الجزء الاول، الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان ،ط 2002،1

15. مصطفى طويطي/وسائل الدفع الإلكتروني ، دراسة قياسية لبنك القرض الشعبي الوطني، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2013/09

16. محمد طرشي ،نبيل بوفبيح، التجارة الالكترونية الدول العربية بين الواقع و المأمول، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،المجلد 14،العدد19، 2018

17. محمد بولصنام ، آثار التجارة الإلكترونية على الاقتصاد ، الملتقى العلمي الدولي الخامس الاقتصاد الافتراضي و انعكاسه على الاقتصادية الدولية ، جامعة المدية

18. نعيمة مولفرعة ، احلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة التكوين المتواصل، مركز تيارت، العدد06

19. نجود حمري، نوال حمري، واقع التجارة الالكترونية في الجزائر وفق مقتضيات قانون رقم 18-05 ،مجلة البحوث القانونية والاقتصاد جامعة لأكلي محند اولحاج بالبويرة ، وجامعة الجزائر 3 بن عكنون، المجلد 4 العدد01 ،2021

20. نصر الدين سمار، الياس بن ساسي، محاولة تأهيل النظام القانوني للتجارة الإلكترونية في الجزائر، الملتقى الدولي حول التجارة الإلكترونية ورقلة ، مارس

21. صلاح الياس ،وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية، و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي بخميس مليانة يومي 26-27افريل 2011

22. إحصائيات التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية ، مركز البحوث والدراسات ، غرفة جدو سبتمبر 2020

رابعا: الجريدة الرسمية:

1. المادة (69) من أمر بقم 03-11، مؤرخ في 26 أوت سنة 2003 يتعلق بالنقد و القرض، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 52ن الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003، ص 11

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 18-05،المتعلق بالتجارة الالكترونية ، العدد 28 ماي 2018

3. الجريدة الرسمية ، الفصل السابع ،الباب الثاني المواد 27-28-29

خامسا: الكتب بالفرنسية:

[1] BONNEAU Thierri : droit Bancaire – édition Montchrestien-paris-1994-p41. .1

2.Gamdji Mouhamadou, La Sécurité Du Chèque, Edition, Le harmattan, Paris, 1992,P 37-38 .2

3.Jeannin Michel et lecanium Paul, Droit commercial -Insti muets De Paiement Et De crédit – E entreprise Difficulté 5 Edition, Précis, Dalloz, Paris, 1999, P ,2

سادسا: المواقع الالكترونية:

1.احمد السيد كردي المتطلبات العامة لتطبيق التجارة الإلكترونية kenanaonline.com/ogres/Ahmed kordy/postes/277462
اطلع عليه يوم: 2022/05/20 على الساعة 09:00 صباحاhttp : //kenanaonline.Com:

2. محمد ابراهيم محمود الشافعي، النقود الالكترونية، العينة العبيا لتطوير الرياض، المال و الاقتصاد 2022/5/3 على الموقع www,arriadh.Com

3. نوال بن عمارة، وسائل الدفع الالكترونية الأفاق والتحديات
http // www, ouïs-free/articlé/e-commerce-ogx/Ben Amara, PDF